د. ابراهيم دسوقي أبا

اقرأ

كيف نبد
البنا

اقرأ
تصدر أول كل شهر
[٤٤٨] - أغسطس - ١٩٧٩

رئيس التحرير أنيس منصور

تصميم الغلاف : شريفة أبو سيف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

د . إبراهيم دسوقي أباظه

كيف نبدأ البناء !



دار المعارف

فهرس

مقدمة

ربع قرن ضاع من عمر مصر . .

ربع قرن هو فى حساب الزمن قرنان من الارتداد والتخلف . . .

ربع قرن شغلت مصر فيه عن نفسها ، فاشتغل بها الجهلاء والأعداء والمتآمرون . . وهوى رصيدها فى ركب التقدم إلى الصفر أو مادونه بقليل !

وهى اليوم تواجه البناء فى ظرف صعب . .

وهذه المواجهة تفرض عليها التحرك بسرعتين :

سرعة لتدارك الماضى ، وسرعة لتلحق بالمستقبل

فمن أين لمصر بهذا الجهد المضاعف؟

إن مواجهة دقيقة بين مواردها المتواضعة وحجمها السكانى لا تدع مجالا للاستنتاج ؛ فهذا الحجم السكانى الهائل مازال يعيش على شريحة خضراء لم تزد ولم

تنقص منذ ربع قرن من الزمان ، ومازال يعتمد على ثروات معدنية وبترولية جد محدودة ، ومازال يستخدم من الأساليب والوسائل ما عافه الزمن ونبذه العصر !

ولكن مشكلة مصر لا تكمن فى معادلة الموارد والسكان ، ولكنها تكمن فى معادلة التنظيم والإنسان ، ولو أتيحت لمصر موارد الأرض جميعها لما استطاعت أن تنهض بغير إقرار تنظيم وبناء إنسان !

وليس فى هذا إغضاء لدور الموارد والثروات فى بناء الأمم . فالموارد والثروات تيسر ولا شك من سبيل النهضة وتعين الشعوب العاملة على التقدم والارتقاء ، ولكنها ليست شرطاً ضرورياً لحدوث تقدم وقيام نهضة . .

فهناك أمم فقيرة بمواردها وثرواتها استطاعت النهوض والتقدم بفضل دقة تنظيمها وقدرة إنسانها !

وهناك أمم غنية بمواردها الطبيعية مازالت تعيش فى قاع التخلف بسبب غيبة تنظيمها ، وانحطاط إنسانها[1] .

ومشكلة التنظيم والإنسان تطرح أمامنا مشكلة أخرى ترتبط بها وترتكز عليها . . وهى مشكلة الأيديولوجية التى يمتثل لها المجتمع ، ويتقيد بمبادئها .

والأيديولوجية فى تعبير مبسط هى التصور الاعتقادى للمجتمع الأفضل والمذهب أو النهج الذى يمكن اتباعه لإدراك هذا المجتمع .

ونجاح القيادة السياسية فى بناء المجتمع رهين بقدر سلامة الأيديولوجية التى تعتنقها ومدى استجابة الأغلبية الشعبية لها وانفعالها بها فى سلوكها اليومى .

---

(١) أمامنا أمثلة حية : فاليابان أفقر دول الأرض بمواردها الطبيعية نجدها فى مقدمة دول الأرض تقدما وارتقاء ! والكونغو بشقيه وهو أغنى بقاع الأرض بالموارد والثروات الطبيعية يعتبر من أشد بقاع الأرض تخلفاً وأقلها حظاً من الارتقاء والتقدم !

وعلى ذلك فالأيديولوجية السائدة فى مجتمع ما ، هى التى تحدد شكل التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم به ، وهى التى تحدد الأساليب والوسائل التى تنهجها القيادة السياسية لإدراك الأهداف والغايات التى يرنو إليها ، وهى التى تحدد كذلك الحوافز وأنماط السلوك التى تطبع الإنسان فى جهاده اليومى من أجل البناء والارتقاء .

وفى النظم الشمولية حيث تسود العقيدة الواحدة والمذهب الواحد يجمد البناء التنظيمى والسلوك الإنسانى عند الأساليب والأنماط التى تفرضها العقيدة ويرسمها المذهب ، وتنعدم أو تضيق البدائل والممكنات التى تستجد بالتجربة أو تطرحها الظروف الطارئة ويصبح الطريق إلى التقدم والارتقاء محفوفاً بالعقبات والمشاق .

وفى النظم الديمقراطية حيث تتنافس العقائد والمذاهب لإدراك المجتمع الأفضل تتعدد أشكال البناء التنظيمى والسلوك الإنسانى بتعدد العقائد والمذاهب المطروحة فى الساحة السياسية ، ويصبح المجتمع أمام اختيار واسع لعدد من البدائل والممكنات .

والقيادة السياسية فى ظل أى نظام كان تختط من التنظيمات ، وترسم من السياسات ، وتستخدم من أساليب العمل ما يتفق وأيديولوجيتها ؛ ومن هنا يبدو دورها فى بناء الإنسان وتوجيه قدراته الخلاقة إلى التقدم والارتقاء ، وهو دور جد خطير لا تتوافر مقوماته إلا من خلال تربية واعية وتعليم رشيد وثقافة واسعة ، ولا يدرك غايته إلا فى محيط يحترم إنسانية الإنسان ، ويقدس حقه فى حرية الرأى والكلمة .

لذلك عنى الفكر السياسى منذ أقدم العصور بكيفية انتقاء هذه القيادة السياسية ، وكيفية أدائها لوظائفها ، وكيفية محاسبتها عند كل انحراف أو شطط ، وكيفية إبدالها عند الاقتضاء ؛ واهتدى عبر مسيرته الطويلة إلى أن أفضل سبل

الحكم وأقلها خطراً تتمثل فى إسناد القيادة السياسية لإرادة الأغلبية العددية ، وجعل استمرارها رهيناً بإرادة هذه الأغلبية .

هذا السبيل الذى يعرف فى اللغة الشائعة بالديمقراطية السياسية هو مشكلة مصر الأولى ، بل هو مفتاح المشاكل المركبة التى ينوء بها شعب مصر؟

والذين يتغاضون عن هذه المشكلة الكبرى – وينشدون الإصلاح بعيداً عنها – إنما يزرعون فى وادى العدم ، ويضيعون من وقت الأمة ضياعاً فوق ضياع ، ومالاً فوق مال !

فالقيادة السياسية هى قمة الحكم وأداة التوجيه فى الأمة : إذا صلحت صلحت أمورها ، وإذا فسدت فسدت أمورها ! ولن نرجو للمجتمع تنظيماً ولا للإنسان بناء فى ظل قيادة سياسية تقصر عن التنظيم وتعجز عن البناء !

وإذا ما تفحصنا طبيعة القيادة السياسية التى انتهت إليها ثورة ٢٣ يوليو على ضوء المقاييس السالفة تبينا فقدانها لشرطين أساسيين من شروط الصلاحية : أولها الديمقراطية والآخر الأيديولوجية :

فقد تحولت الديمقراطية إلى مجرد شعار يخفى حقيقة القيادة الشمولية التى آل إليها الحكم ، وهى قيادة استمدت وجودها من القوة المادية ، وجمعت فى قبضة رجل واحد مقاليد السلطة السياسية ، وجعلت استمرارها أقرب إلى ملكية مطلقة تقنعت فى ثياب جمهورية شعبية !

غير أن هذه القيادة الشمولية لم تكن تحمل منذ يومها الأول أيديولوجية واضحة المعالم مستقرة الأركان ؛ إنما كانت تحمل خليطاً من المبادئ العامة والأحلام المبهمة التى تدور حول بناء المستقبل ! وهى مبادئ وأحلام صنعتها الأمانى الشعبية وحجبتها التيارات الوافدة التى غزت الساحة السياسية منذ الخمسينات من هذا القرن .

وعلى الرغم من استجابة الشعب لها وانفعاله الوقتى بها فإنها لم تكن تشكل وحدة أيديولوجية متصلة الأجزاء ، بل كانت تعبر عن مجموعة من المعانى السامية التى تدور حول العدل والحرية والمساواة !

ولعل رجال الثورة قد استشعروا نقطة الضعف هذه من البداية ، فطفقوا يبحثون لهذه المعانى عن نظرية تجمع شملها ، وتوضح مضمونها ، وتمنحها قوة النفاذ إلى قلوب الجماهير وعقولهم ، وسرعان ما التقوا فى بحثهم وتيار اليسار الماركسى ، فاقتبسوا منه ما راقهم من مبادئ وشعارات ، وأخذوا عنه ما أعجبهم من مذاهب وفلسفات ، وخرجوا فى صبيحة يوم يعلنون أيديولوجيتهم الجديدة فيما سموه بالاشتراكية العربية !

غير أن هذا اللقاء بين الماركسية والناصرية لم يكن لقاء عقيدة وإيمان بقدر ما كان لقاء تسخير واستخدام أراد به كل طرف استغلال ما عند الآخر وتكريسه لحسابه . فقد استهدف الماركسيون ركوب الناصرية وصولاً لأهدافهم على حين استهدف الناصريون تغطية مذهبية لسلوك القيادة ووسادة أيديولوجية يتكئون عليها لضرب الخصوم وكسب الأنصار .

ولا إخالنى منحازاً إذا أعلنت من البداية أن ماراج فى مصر من شعارات وما انتهج من سياسات طوال عهد القيادة الناصرية يصعب تفسيره بغير الرجوع إلى تيار الفكر الماركسى : فعن هذا التيار وهذه الممارسة أخذت مصر الكثير من أساليبها ، ومن هنا اختلطت اللهجات السياسية فى أفواه الحكام والمحكومين ، وتراوحت بين ناصريين يتكلمون لغة ماركسية . وماركسيين يتكلمون لغة ناصرية ! والفصل بين هذه اللهجات يقتضى مواجهات فكرية تعود بالقارئ إلى المنابع

المذهبية التى عنها استقت التجربة الناصرية ، وبها تأثرت قيادتها وتنظيمها وإنسانها !

وتجربة الأمس – وأعنى بها تجربة الثورة – على كثرة ما كتب فيها مازالت بعيدة عن متناول الباحثين ، فكثير من وقائعها مازال مبهماً ، وكثير من أسبابها مازال مجهولاً ، وكثير من أدوارها مازال مفقوداً !

وما طفَا على السطح مما يتناقله الناس هو فى بساطة ما لا يمكن إخفاؤه ! . .

هو جسم الجريمة دون أسباب الجريمة ! .

هو نتائج الخطأ دون دوافع الخطأ !

هو حصيلة الانحراف دون بواعث الانحراف !

فالأسباب والدوافع والبواعث مازالت فى الوثائق المدفونة ، وفى الصدور المكتومة ، وفى السجلات المهربة ؛ ومن هنا كان طريق البناء محفوفاً بخطر كبير !

والذين يريدون البناء فوق أرض لا يُدْرَى ما تحتها – إنما يضعون مستقبل مصر فى مهب الرياح ! ويعرضون أمنها لخطر كبير ! فالجيل الجديد يجهل الكثير عن جيل الثورة . ويجهل الكثير عن أحداث الثورة ، ويجهل الكثير عن أخطاء الثورة وخطاياها !

وقد عمدنا أمام غيبة الملفات والتواء الحقائق إلى أسلوب التحقيق المباشر ، والمواجهة المفتوحة ، فوقفنا عند عدد من الشعارات المتداولة والقرارات الهامة والوقائع الرئيسية التى كان لها وقع مباشر على كيان مصر ومستقبلها ، وهى وقفة حوار طويلة أردنا من خلالها تفسير بعض ماراج من شعارات ، وتحليل بعض ما التبس من قرارات واستجلاء بعض ما غمض من وقائع !

وكلها شعارات وقرارات ووقائع أسهمت فى تضليل العقل ، وتبديد الجهد ،

وإهدار المستقبل خلال تلك الفترة المعتمة من التاريخ .

وهدفنا من هذه الرجعة التاريخية استخلاص ما أمكن من الدروس والإفادة ما أمكن من الخبرات التى تعين على تشخيص الأدواء وتحديد مواطن العلل فى التجربة المصرية ، وهى علل وأدواء لا ينهض بناء جديد بغير تلافيها ولا تسلم مسيرة اجتماعية بغير تجنبها .

وإذا كنا نحاول فى الفصول الأخيرة لهذا الكتاب أن نخطو بالقارئ خطوة إيجابية فى طريق البناء ، وأن نرسم الخطوط العريضة لمسيرة المستقبل- فإن هذه المحاولة تظل ضعيفة الأركان طالما ظل الكتمان مضروباً على الكثير من حقائق التجربة الماضية وخباياها ، ولن يكتمل البناء وتُدْعَم المسيرة بغير تحقيق شامل يبسط الحقائق كل الحقائق ، ويحدد الأسباب كل الأسباب ، ويفتح الطريق أمام غد مشرق عزيز .

د . إبراهيم دسوقى أباظة

كلام للجياع ! !

الفقراء كثرة . . والأغنياء قلة .

والمكدودون بالفقر أقدر على استيعاب الأحلام من المتخمين بالثراء ! فإذا ما تحركت كوامن الحقد فيهم أصبحوا شحنة نضال وأداة تغيير !

ولقد عنى ماركس هذه الحقيقة الفطرية ودعا إلى استغلالها لكسب الأنصار وضرب الخصوم ! ولخص استراتيجيته فى الاستيلاء على السلطة بتحريض الفقراء على الثورة وتبشيرهم — إن فعلوا — بجنة فى الأرض ينعم فيها كل إنسان بما يفى بحاجاته !

والفقراء على حد قوله لن يخسروا فى هذه الثورة سوى أغلالهم ، وأمامهم عالم سيكسبونه !

ولم ينقطع « التبشير بالجنة » منذ مات ماركس ، فقد حمل أتباعه المشاعل ، وطافوا بها فى أرجاء الأرض إلى أن طاب لهم العيش فى العالم الفقير ! فاستقروا بين

شعوبه يروجون التعاليم ، ويصنعون الأحلام ، يستجدون البطون ويداعبون الغرائز !

وظلت بيادقهم تعلو وتهبط مع كل موجة تجتاح الفقراء ، فوجدوا فى التبعية الاستعمارية أساس الداء ، وفى الرأسمالية المستغلة مربط الفرس !

وجاءوا فى النهاية بالنبأ العظيم : ارفضوا روابط التبعية ، وتحللوا من إسار الرأسمالية ، وتعالوا إلينا صاغرين ، فستجدوا الجنة من تحتكم ، والسماء من فوقكم !

بادرنى الرفيق :

– أتتوهمون فى الدنيا سلاماً وعلى الأرض غنىٌّ وفقير ؟

– ومتى يسود السلام ؟

– عندما تدرك الإنسانية نضجها التاريخى ، ويحل التناقض بين الطبقات !

– وإذا ما حل التناقض – فهل يبقى على الأرض أغنياء فقط أو فقراء فقط ؟

– لن يبقى سوى إنسان حر يكفى حاجاته !

– أى حاجات ؟

– حاجات الإنسان من كل متاع الدنيا .

– أتقصد حاجاته المادية ؟

– حاجاته المادية والمعنوية .

– هل يعرف مذهبكم المادى المعنويات ؟

– وهل المعنويات وقف على غيرنا ؟ إننا نستهدف انعتاق الإنسان الروحى وتحرره من أغلال القهر والتخلف ! أليست هذه أموراً معنوية ؟

– أنا لا أفهم فى الفلسفة !

– هذه مجرد عموميات لا أتصور أن مثقفاً مثلك يجهلها.

– معذرة يا رفيق! فهذا البعد الإنسانى لا يراه سوى مؤمن بالحتمية التاريخية، وكل ما أفهمه من حتميتكم هو أنها تبشر بغد تختفى فيه كل التناقضات وتسود فيه الوفرة!

– قل غداً ينتهى فيه استغلال الإنسان للإنسان..

– وكيف ترون استغلال الشعوب الغنية للشعوب الفقيرة؟

– نراه فى ظاهرة التخلف التى يفسرونها حتى اليوم تفسيراً خاطئاً: فالتخلف مرحلة تاريخية نتجت عن الاستغلال الرأسمالى للشعوب المقهورة، تتحدد بوجود الاستغلال بجميع صوره: الاستغلال المادى والفكرى وما يستتبعه من علاقات تبعية بين النظم الرأسمالية المستغِلة والدول الفقيرة المستغَلة!

– ولماذا أفلتت بعض الشعوب من هذه المرحلة التاريخية، فاستطاعت أن تبنى اقتصادها، وأن تسوس غيرها، وتسيطر عليه؟ ألا ترى أن الاستغلال الرأسمالى نتيجة لمشكلة الفقر، وليس سبباً لها؟

ولو لم نكن ضعافاً متخلفين أفكان من الممكن للاستعمار أن يتمكن منا، وينشب أظفاره فى أجسادنا؟ إن الاستعمار ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية نتجت عن التفاوت الصارخ بين حضارتين: حضارة صاعدة متقدمة، وحضارة هاوية متردية! ولولا هذا التفاوت لما تمكن الاستعمار من شعوبنا، ولما استطاع نهب ثرواتنا! ولماذا لم تستعمر دول أخرى كالسويد والنرويج والدنمارك وإيطاليا وإسبانيا؟ ولماذا ظلت دول لم تُستعمر قط فقيرة متخلفة كتركيا واليمن؟

الاستعمار – وإن كان قد عمق من التخلف وزاد من استفحاله – فإنه لا يعتبر سبباً له؛ فنحن نخلط هنا بين السبب والنتيجة!

– إن المصادفات التاريخية قد جعلت شروط التحول إلى مرحلة أرقى تتجمع عند الشعوب الأوربية دون غيرها !

– وماذا تعنى بشروط التحول ؟

– أعنى بها عوامل التقدم الفكرى والتقنى والاكتشافات الكبرى التى عرفتها أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؟

– ألا تسمى هذه العوامل فى مجموعها بالحضارة الغربية ؟ لقد استطاعت هذه الحضارة تفجير الثورة الصناعية فى أوربا قبل غيرها على حين كان العالم الثالث كله يغط فى نوم عميق ! لقد كانت الحضارة الصينية فى هذه الآونة تلفظ أنفاسها ! وكانت الحضارة الإسلامية قد تجمدت عند القرن الرابع الهجرى ، فلم تتطور ، ولم تتقدم فى اتجاه التجديد !

– الصعود الحضارى والهبوط الحضارى مرتبطان دائماً بطبقة معينة ومن صنعها ، والحضارة الصناعية الغربية صنعتها الطبقة البورجوازية .

– بغض النظر عمن صنع الحضارة الصناعية : فهل استطاعت هذه الحضارة معالجة مشكلة الفقر علاجاً جذرياً ؟

– لا ولن تستطيع !

– إذن نحن متفقون على أنها لم تنجح فى حل المشكلة ، وأن علاجها لأمراض المجتمع الغربى الرأسمالى كان قاصراً !

– نعم !

–إذن ماذا تقترحون من حلول لعلاج مشكلة الفقر؟

– نحن لا نقترح حلولاً ، إنما نتعجل الحلول التى يأتى بها التاريخ ! إن عملنا يقوم على تهيئة الظروف المناسبة للانتقال من مرحلة الرأسمالية المستغلة إلى مجتمع

التحرر والوفرة ، المجتمع الشيوعى حيث لا طبقات ولا دولة !

– وهل يمكن حقاً توفير هذه الظروف وإسقاط الرأسمالية والانتقال إلى مجتمعكم ، مجتمع الحرية والرفاهية ؟ إننا لا نرى مثالاً واحداً لنجاحكم فى تحقيق هذا التحول فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وهى الدول التى صاغ ماركس نظريته من واقعها والتى تنبأ بمآلها ، وهى الدول التى كان من المفروض أن تستجمع قبل غيرها مقومات الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية ! فكيف تفسرون ذلك ؟

– لقد تدخلت عوامل موضوعية أخرت من هذا التحول ، ولكنّ تحول هذه الدول من الرأسمالية المستغلة إلى الشيوعية آت لا ريب فيه وإن طال الزمن !

– أنتم تقولون : إن الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية قد تأخر بسبب عوامل معينة ، ونحن نقول : إن التحول فى هذا الاتجاه الذى تعتقدونه قد تعطل وإلى الأبد ؛ ذلك أن نظريتكم قد افترضت حياد عدد من العوامل ، ولكن الثابت أن هذه العوامل قد خرجت عن حيادها فى التجربة ، وأدت إلى فساد النبوءة التى بُنيت عليها الماركسية ! ألم تتدخل العوامل الفكرية والروحية والغريزية فى المجرى المادى للتاريخ ؛ لتحوله إلى مسار آخر غير المسار الذى تزعمون ؟

– ألا ترى أن الرأسمالية تترنح اليوم تحت ضغط الأزمات التى تحيط بها من كل جانب ؟ ألا ترى أن الغد الشيوعى يقترب بشكل واضح فى كل من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وغيرها من دول أوربا الغربية ؟

– فعلاً : إن الرأسمالية الغربية تعانى من الأزمات ! و إن بناءها كله مهدد بالسقوط ! ولكن هذه الأزمات التى تعصف اليوم بالنظام الرأسمالى ليست من النوع الماركسى الذى أسهب ماركس فى بيان أسبابها ؛ فالرأسمالية تعانى اليوم من أزمات تضخم وقصور فى الإنتاج بالقياس لمطالب الرفاهية المادية المتزايدة التى خلقتها عند بعض

الفئات الاجتماعية على حين أن أزمة النظام الرأسمالى عند ماركس أزمة انكماش وزيادة متواصلة فى الإنتاج تفوق بكثير حجم الطلب على السلع المنتجة !

وإذا كنا نقر بأن الرأسمالية مهددة بالسقوط فليس معنى ذلك إقرارنا بأن النظام الذى سيخلفها سيكون بالحتم والضرورة النظام الشيوعى ؛ فمن الممكن أن تنتقل المجتمعات الرأسمالية إلى أشكال جديدة أكثر أو أقل فعالية من النظام الرأسمالى فى علاج مشكلة الفقر ، وتحديد هذه الأشكال موكول للكثير من العوامل التى يصعب من البداية حصرها .

– إن تحليل المسار التاريخى اعتماداً على المادية الجدلية – يصل بنا لا محالة إلى حتمية الانتقال من مرحلة محددة إلى مرحلة محددة ! فالرأسمالية تخلفها الشيوعية فى السياق التاريخى وإن كان ذلك عبر مراحل وسيطة .

– ولكن التسليم بذلك يقتضى التسليم بكل القوانين التى تؤمنون بها ، وأخصها المادية الجدلية . والتسليم هنا مسألة ظنية لأنه مبنى على الإيمان بقوانين يكذبها الواقع ، فلم يسجل الواقع مثلاً سقوط نظام رأسمالى واحد حتى الآن وتحوله إلى الشيوعية !

– إن ما يميز الماركسية عن غيرها من المذاهب والنظريات هو التزامها المنهج العلمى فى البحث والاستنتاج ، فلا مكان فيها للحدس والتخمين .

– بمناسبة الروح العلمية التى تدعون التحلى بها أود العودة إلى بداية المناقشة لأسأل : كيف تواجهون مشكلة الفقر فى غير الدول الصناعية المتقدمة : أى فى الدول التى توصف اليوم بالمتخلفة أو الفقيرة ؟

– لقد واجهت الماركسية إمكانات التحول فى هذه الدول عن طريق تحطيم قيود التبعية التى تربطها بالعالم الرأسمالى المستغل وإرساء دعائم « اشتراكية الدولة » ،

والانطلاق فى بناء الصرح الصناعى من خلال تخطيط شامل تسيطر عليه الدولة وتوجهه .

– وما علاقة هذه الإجراءات بمذهبكم؟ إن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ؛ ومن ثم إقامة صرح «اشتراكية الدولة» ، وانتهاج أسلوب التخطيط فى بلاد لم يتوافر فى أى منها شرط من شروط التحول إلى المجتمع الشيوعى التى استلزمها ماركس – خروجٌ على مقتضى النظرية الماركسية ، وابتعاد عن أصولها !

– لا ، وليس فى هذه الإجراءات خروج على مقتضى النظرية ! حقيق أن ماركس استلزم شروطاً معينة للتحول إلى المجتمع الشيوعى على رأسها بلوغ الدولة الرأسمالية أعلى درجات التقدم الصناعى ، ومن ثم توافر طبقة من البروليتاريا الصناعية على درجة عظيمة من الأهمية . . إلخ ، وبما أن هذه الشروط غير متوافرة فى الغالبية الساحقة من الدول المتخلفة المستغلة – فإننا لا نفعل أكثر من تهيئة الشروط الضرورية للتحول باستخدام الإجراءات السابقة .

– إذن أنتم تحاولون تحقيق شروط التحول التلقائى إلى المجتمع الشيوعى بوسائل مصطنعة .وباستخدام أساليب من ابتكاركم ، وليست من صنع المادية التاريخية ؛ لأن ماركس لم يقل بالتخطيط ، ولم يقل بإقامة اشتراكية الدولة فى هذه المرحلة المتخلفة ، ولم يقل بما سميتموه بالبروليتاريا الزراعية ! إلخ

– وما ضرر ذلك . أليس من حقنا التجديد والابتكار؟ أليس من حقنا الاجتهاد لتطوير النظرية ؟ لقد تناول ماركس مشاكل العالم المتخلف من خلال رؤيته التاريخية ، وكان على من خلفوه إضافة ما يلزم – إلى النظرة الماركسية على ضوء ما استجد فى العالم من أحداث !

– لاشك أن من حقكم التجديد والابتكار ، ولكن يجب أن يكون التجديد

والابتكار منطلقاً من النظرية الماركسية إذا أردتم أن تنسبوه إليها ! ولكن ما علاقة هذه الإجراءات التى تنادون بتطبيقها فى دول العالم الثالث وتطوير نظريتكم؟ إن معظم هذه الإجراءات مصادمة لمقتضى النظرية ، وهادمة لروحها !

– إن هدفنا من هذه الإجراءات تحطيم التبعية الاستعمارية وتحرير الطبقات الكادحة من عسف الطبقة الإقطاعية ، وهذه خطوة أولية وضرورية لبناء المجتمع الشيوعى فى هذه الدول .

– إنكم تعملون على تحطيم علاقات التبعية الاستعمارية ، هذا صحيح ! ولكنكم تستبدلون بها علاقات تبعية مع دول الكتلة الشيوعية تحت إسم آخر . . اسم التقدم والتحرر ! وتدعمون علاقات التبعية هذه بنماذج مصغرة من « اشتراكية الدولة » ومن نظام الحزب الواحد والتخطيط الشامل !

– نحن نساعد الدول المتخلفة على التخلص من قبضة الاستعمار الرأسمالى ، ولكننا لا نرغمها أبداً على الدخول فى علاقات مع « دول الكتلة الشيوعية ! » والتعاون الذى يقوم بيننا وبين هذه الدول تعاون اختيارى لا إكراه فيه ولا قسر !

– وهل هناك مفر أمام الدول المتخلفة من الالتجاء إلى « المعسكر الشيوعى » بعد تحطيم علاقات التبعية التقليدية التى تربطها بالمعسكر الرأسمالى ؟

إن هذه الدول بحاجة دائماً إلى المساعدة المادية والفنية حتى تستطيع بناء اقتصادها ، وليس أمامها اختيار آخر سوى الارتماء فى أحضانكم ، وقبول كل الشروط التى تفرضونها !

– على كل حال شروط « المعسكر الشيوعى » دائماً فى مصلحة التحرر والتقدم ، وهو لا يقيم علاقات استغلال بينه وبين العالم المتخلف ، كما تفعل الدول الرأسمالية المستغلة !

– واقع السنوات العشرين الماضية يخالف هذه الأقوال ، فالمساعدة الفنية التى قدمتها دول الكتلة الشيوعية إلى غالبية دون العالم الثالث مشروطة ! كما أن القروض الممنوحة كانت غالبيتها العظمى بفوائد !

حقيق أن هذه الفوائد منخفضة عن مثيلاتها فى السوق المالية الدولية ، ولكن يجب ألا ننسى أن هذه القروض فى معظمها مقيدة بشرط الشراء من الدولة المقرضة ، وفى هذا مصلحة أكيدة للمعسكر الشيوعى ، لأن هذا الطرف غالبا ما يفرض أسعارا لمنتجاته تتجاوز أسعار السوق العالمية وذلك على خلاف الحال فى القروض غير المشروطة التى تبيح للدولة المتخلفة الشراء من أى بلد كان !

أضف إلى ذلك أن سداد قيمة هذه القروض يكون عن طريق السلع والمحصولات التى تنتجها الدولة المتخلفة ! وقد علمتنا التجربة أن دول الكتلة الشيوعية « وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى » تحدد أسعار السلع التى سيتم السداد عن طريقها بأقل من الأسعار العالمية ! وقد وقع هذا بالنسبة للأرز والقطن المصرى الذى كانت تصدره مصر إلى الاتحاد السوفيتى سداداً للديون السوفيتية ! وناهيك عن القروض العسكرية التى منحها الاتحاد السوفيتى لبعض الدول التى اقتضت ظروفها أن تخوض حرباً حقيقية ضد الاستعمار الأمريكى وحليفته إسرائيل ! فقد منحت هذه القروض بفوائد ، كما أنها كانت بطبيعة الحال مشروطة بشراء الأسلحة من الاتحاد السوفيتى ، وكانت الأسعار المفروضة لهذه الأسلحة فاحشة ولا داعى لأن أعيد إلى الذاكرة النوعية الرديئة لهذه الأسلحة ، وانتماءها فى غالبيتها عدا بعض أنواع الطائرات – إلى فائض الإنتاج الحربى المتخلف من الحرب العالمية الثانية !

– لا يمكن إنكار ما تقوم به دول الكتلة الشيوعية من تصنيع وتطوير زراعى فى دول العالم الثالث ، وأمامك أدلة كثيرة على التقدم الذى أحرزته بعض هذه البلدان

نتيجة المساعدة المالية والتقنية لدول الكتلة الشيوعية ، ولدينا كوبا وغينيا وغيرهما من الأمثلة الناجحة !

– هل تريد أن تعتبر هاتين الدولتين مضرب المثل فى نجاح « اشتراكية الدولة ؟ » إن الاقتصاد الكوبى لا يستطيع العيش ساعة واحدة بغير مساندة الاتحاد السوفيتى ! ولولا شراء الاتحاد السوفيتى للسلعتين الفريدتين اللتين تنتجهما كوبا وهما السكر والسيجار لهلك أهلها جوعاً ! ثم أين دلائل التقدم فى غينيا . أفى صناعة الصلب ، أم فى صناعة الآلات الثقيلة ، أم فى صناعة الصواريخ ؟

إن التقدم والارتقاء لا تفصح عنهما كتب الدعاية المدرسية ، وإنما يلمس لمساً من خلال تبادل السلع والخبرات وقياس المستوى المعيشى والثقافى الذى أدركه الفرد !

– لا يمكن أى خبير أن ينكر ضرورة « النموذج الاشتراكى » للنهوض بالدول الفقيرة ، إن الحتمية التاريخية تفرض هذا النموذج بديلا عن النظم الرأسمالية التى أقامها المستعمر لابتزاز خيرات هذه الدول ، وإذا لم يكن « النموذج الاشتراكى » فعالاً فى علاج مشكلة الفقر – فقولوا لنا : كيف نهض الاتحاد السوفيتى من التخلف ؟ وكيف استطاعت الصين أن تصبح القوة الثالثة فى العالم ؟

– نحن لا ننكر فساد الحل الرأسمالى وعدم صلاحيته لعلاج مشكلة الفقر والنهوض بالبلد المتخلف ؟ ولكننا ننكر الحتمية التى تقولون بها ، فالبديل ليس واحدا ، ولكنه متعدد ، والنموذج الذى درجتم على تسميته بالحل الاشتراكى ليس بالحل الأمثل ! أما النموذجان « السوفيتى » و « الصينى » فهما – وإن كانا نموذجين غير مسبوقين فى التاريخ الحديث – فإنهما يعتبران من قبيل الحالات الخاصة التى لا يجوز إقحامها فى هذه المناقشة إلا إذا كان القصد من هذا الإقحام التعمية والتضليل !

- النموذجان السوفيتى والصينى - نموذجان ملموسان لدولتين فقيرتين متخلفتين صناعياً وزراعيا استطاعتا خلال فترة وجيزة نسبياً أن تقهرا التخلف وأن تتقدما إلى مصاف الدول الرأسمالية المتفوقة صناعياً.

- دول العالم الثالث لا يمكن قياسها على الاتحاد السوفيتى ولا على الصين: الاتحاد السوفيتى والصين لا شبيه لها تقريباً فى أى من الدول الفقيرة:

فالاتحاد السوفيتى بلد واسع المساحة، غنى بموارد التربة، ثرى بمصادر الطاقة من بترول وفحم، يتمتع بوفرة سكانية هائلة، ومهارات بشرية متنوعة، وقد وفر له موقعه الجغرافى - الاستفادة من بعض نتاج الحضارة الغربية وإحرازه بعض التقدم فى مجال التجهيزات الأساسية اللازمة لكل انطلاقة اقتصادية، فالاقتصاد السوفيتى لم يبدأ من الصفر كما تصور الدعاية السوفيتية، ولكنه انطلق من بلد حقق درجة ما من التقدم الزراعى والصناعى! صحيح أن هذه الدرجة تعتبر متواضعة بالقياس لإمكانات الاتحاد السوفيتى وقدراته، ولكنها تكوّن أساساً هامًّا للإقلاع الاقتصادى وتكفى الإشارة إلى الدراسات والإحصاءات التى نشرت عن الصناعة الروسية قبل عام ١٩١٤ لإدراك هذه الحقيقة.

أما الصين فنحن لا نملك أى مقومات موضوعية للحكم على تجربتها، ومع ذلك نستطيع التوكيد بأن مساحتها الهائلة وثروتها المادية والبشرية الضخمة وحضارتها العريقة تجعل لها مكاناً متميزاً يصعب مقارنته بأى من دول العالم الثالث.

- هذه الأسباب والمبررات يراد بها التهوين من شأن التجربتين السوفيتية والصينية. ومن المقطوع به أن هاتين التجربتين قد حققتا النجاح المطلوب. وأن التجربة السوفيتية على الأقل قد استطاعت تحقيق التقدم وإدراك الصف الأول بين الدول الصناعية خلال أقل من نصف الفترة الزمنية التى استغرقها تقدم الغرب الرأسمالى!

– قبل الكلام عن النجاح والتقدم – يجب أن تحددوا لنا معيار النجاح والتقدم :

هل معيار النجاح والتقدم هو الرغيف أو المدفع ! هل هو الرفاهية المادية والمعنوية أو القوة التدميرية العسكرية ؟ لقد أطلقت الهند مثلا صاروخاً إلى الفضاء ، وأجرت تجربة نووية : فهل معنى ذلك أن الهند قد انتصرت على الفقر ، وأصبحت فى عداد الدول المتقدمة ؟

ثم إن قصر المدة الزمنية التى استغرقتها التجربة السوفيتية والتى لا تكفون عن التغنى بها – لا تعود فى أساسها إلى فعالية التجربة السوفيتية بقدر ما تعود إلى حصيلة الاكتشافات والاختراعات العلمية التى سبقت الثورة البلشفية بزمن طويل ، والتى مكنت الاتحاد السوفيتى – بالإضافة إلى العوامل الأخرى – من إحراق المراحل (عصر البخار وعصر الكهرباء وعصر البترول) واللحاق فى سرعة بعصر الذرة . وكان لابد أن يختلف الزمن الذى تستغرقه التجربة لو أن الاتحاد السوفيتى قد بدأ البناء انطلاقا من عصر البخار مرورا بعصر الكهرباء والبترول ، ولو أنه لم يستخدم حصيلة العلوم والتكنولوجيا الجاهزة التى حققها الغرب الرأسمالى عبر تطور طويل !

– ولكن هناك إغفالا متعمداً للمخاطر والضغوط والتحديات التى تعرضت لها التجارب الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتى ! لقد استطاع هذا البلد أن يدفع أعتى قوة فى العالم وهى ألمانيا النازية ، وأن يقهرها ! ولولا الإيمان بالعقيدة الماركسية وقوة التجربة الاشتراكية وصلابتها لما أمكن صد الغزو النازى العتيد ولما أمكن تحطيم قوى المحور الهائلة ! لقد أرادت النازية إسقاط « الاشتراكية » فسقطت النازية . . وبقيت الاشتراكية !

– كلام جميل ! ولكنه لا يستقيم – مع الأسف – وحقائق الحرب العالمية

الثانية : فالذى قهر النازية وحطم جيوشها على الأرض السوفيتية – ليس الإيمان « بالاشتراكية العلمية » ولا الاعتقاد فى الغد الأحمر ، ولكن الذى قهر النازية وحطم جيوشها هو نداء الوطنية والقومية الذى أطلقه ستالين عندما اجتاحت جيوش النازية جزءا هاماً من الأراضى السوفيتية ، وحاصرت لينينجراد ، وأصبحت على بعد ثمانية كيلومترات من موسكو !

إن الذى أوقف زحف الجيوش النازية هو نداء التراث السوفيتى ، ونداء الماضى السوفيتى ، لا الإيمان بالاشتراكية العلمية ، ولا الدفاع عن المكاسب الثورية ، حتى النشيد الدولى – شعار الشيوعيين فى كل مكان – استبدلت به القيادة السوفيتية النشيد الوطنى السوفيتى ! ولم نسمع أحداً من القادة الشيوعيين السوفيت يهيب بالشعب أن يفتدى الاشتراكية أو يضحى من أجل الشيوعية ! إنما كان النداء دائماً يستنهض الحوافز الوطنية ، ويستميل العواطف القومية ، ويشيد بأمجاد الماضى وعظمته !

– لنعد إلى حتمية الحل الاشتراكى الذى تتنكرون له ، ولنسألكم ماذا كان يمكن أن يكون مصير الاتحاد السوفيتى والصين لولا هذا الحل الذى أخذتا به ، والذى وضعها على طريق الشيوعية الحقة ، إن مصير الدول الفقيرة رهين بهذا الحل ! وعلى هذه الدول أن تستفيد من التجارب العملاقة التى خاضها الشعبان فى هذا الميدان !

– لا نستطيع أن نعرف – بطبيعة الحال – هل كان « الحل الاشتراكى » الذى أخذت به هذه الدول هو أفضل الحلول أو أسوأها ؟ لأن فرص الاختيار لم تكن موجودة ، فالبلاشفة قد أحدثوا انقلابهم فى روسيا عام ١٩١٧ وبين أيديهم مذهب وبرنامج عمل مجهز قاموا على الفور بتطبيقه ! ولم يكن لغيرهم أن يجادلهم فى

الفكرة ، وإنما فرضت فرضاً بحد السيف !

أما الدول الفقيرة فلن يفيدها فى شىء نقل تجارب الآخرين ومحاولة تطبيقها فى أراضيها ! فهذه الدول تعيش واقعاً مغايراً لواقع الاتحاد السوفيتى والصين ! ومن غير المجدى استيراد التجربة السوفيتية أو الصينية وتطبيقها فى هذه الدول حتى ولو جرت عليها عمليات التطويع والملاءمة !

— هناك وحدة فى الخبرة الإنسانية ، وتجارب الشعوب دروس مستفادة لشعوب أخرى ، ولولا هذه الوحدة لما استطاعت البشرية أن تبنى تقدمها ، وتحقق أمجادها !

— وحدة الخبرة الإنسانية تبيح الاطلاع على تجارب الآخرين ، والاسترشاد بما انتهجوه فى علاج المشكلات المماثلة ، ولكنها لا تتيح على الإطلاق النقل الحرفى والتقليد الأعمى !

ذلك أنه إذا كان من الممكن نقل الجانب المادى من تجربة ما — أى تنظيماتها وأساليبها — فإنه من المستحيل نقل جانبها المعنوى : أى فلسفتها وعقيدتها ! فهذا الجانب الأخير ثمرة تراث معين ، وعطاء حضارة معينة !

وهكذا فإن نقل تجربة إنمائية من بيئتها الأصلية إلى بيئة جديدة مغايرة — لابد أن ينتهى فى العمل إلى إخفاق محقق ، لأن النقل لا يتناول كل التجربة ، إنما يقتصر فقط على جوانبها المادية على حين تظل جوانبها الفلسفية والعقائدية بعيدة عن النقل والتطبيق !

وإذا كان هذا هو المبدأ العام فكيف نتصور نقل « تجربة اشتراكية » وتطبيقها فى دولة فقيرة لا يعلم شعبها شيئا عن الاشتراكية ؟ كيف يمكن تصور نجاح تجربة منقولة فى وسط لا يحيط علماً بالخلفية الفكرية التى بنيت عليها ؟

وهل من الممكن مطالبة المجتمع الفقير بالعمل والإنتاج فى إطار نموذج إنمائى

معين بغير أن تكون لديه قناعة بالفلسفة التى يصدر عنها ، وإيمان بالتصور الاعتقادى الذى يقوم عليه؟

إن نقل « تجربة اشتراكية » على هذا النحو وزراعتها فى تربة مغايرة يجعل منها جسداً غريباً فى قلب المجتمع الفقير لابد أن يقاومه وأن يرفضه!

– نحن متفقون على عدم إمكان نقل تجربة ما دون جوانبها المعنوية ، ولكن هذه الجوانب المعنوية من التجربة يمكن تلقينها عن طريق الثقافة الجماهيرية ورفع مستوى التعليم : فالتعاليم الماركسية والاتجاهات الاشتراكية بدأت تغزو كل الأوساط فى دول العالم الثالث ، ولم تعد بعيدة عن متناول السواد الأعظم من الشعوب المقهورة! ألا ترون الإقبال الهائل على القراءات الماركسية فى هذه الدول ، واتجاه نفر غير المثقفين إلى الاهتمام بالتعاليم التى طرحها ماركس؟

– إن نسبة الأمية فى دول العالم الثالث تتراوح بين ٧٠ و ٨٥ ٪ – فكيف تريد لأغلبية عظمى لا تقرأ ولا تكتب أن تلم بمبادئ النظرية الماركسية ، وأن تتفهم فلسفتها؟

إن قضية استيعاب النظرية وحدها تحتاج إلى حد أدنى من الثقافة . . فما بالكم بالعمل بها فى التطبيق؟

ثم إن « التراث » الاشتراكى كله – بما فى ذلك النظرية الماركسية – هو نتاج المجتمع الرأسمالى ، وثمرة فكرية للحضارة الغربية ، وهذا « التراث » . لم يجئ عفواً ، ولم ينتج بمحض المصادفة . إنما جاء نتيجة تطور طويل أسهمت فى صنعه مجموعة من العوامل المادية والمعنوية المتباينة المعقدة ، والشعوب الفقيرة كانت طوال القرون الطويلة وحتى عهد قريب بعيدة كل البعد عن عوامل التطور هذه ، ولم تتفتح على مقومات الحضارة الغربية إلا مؤخراً ، فكيف تريدون لها استيعاب نتاج

الفكر الغربي لمرحلة معينة دون أن يكون لديها إلمام بما سبقه من مراحل؟! وكيف ترون لها قدرة الملاءمة بين نتاج هذا الفكر وبين تراثها المحلى وحضارتها المحلية؟!

وهل من الممكن لطالب أن يستوعب علوم الجامعة قبل أن يستوعب علوم المرحلة الثانوية؟

وهل من الممكن لأبناء حضارة عربية إسلامية مثلا أن ينقلوا تجربة حضارة أخرى بغير أن يصطدموا ومقومات تراثهم وصميم أوضاعهم الهيكلية؟

- لم نقل: إن التطبيق الاشتراكى سهل المنال، إنه بحاجة إلى جهود مستفيضة، وبحاجة لنفر من المناضلين المخلصين، وفوق ذلك: هو بحاجة إلى التضحية بالكثير من مقومات التراث المحلى التى تكون عقبة فى سبيل تطبيقه، ولا يوجد تقدم وارتقاء بغير تضحية ومعاناة!

- إنكم تتخذون من أحلامكم حقائق واقعة.. وتضعون التجربة «الاشتراكية» فوق مستوى الشبهات.. ومن أدرانا أن التجربة صالحة فى ذاتها، وأنه إذا بذلت فى سبيل تطبيقها كل التضحيات وأزيلت من طريقها كل العقبات فسوف تثمر وتأتى أكلها؟

إن الخبرات الماثلة فى الكثير من الدول الفقيرة تشير إلى إخفاق التجارب الاشتراكية المنقولة على الرغم من التضحيات الجسام التى بذلتها الشعوب الفقيرة فى سبيل إنجاحها! فهل نعود مرة أخرى إلى المثال التونسى والغانى والمالى والمصرى والإندونيسى وغيره؟

أليس من الأجدى للشعوب الفقيرة أن تبحث عن تراثها، وأن تستلهم من أصالتها، وأن تأخذ من واقعها بدلاً من إضاعة الجهدوالمال فى استيعاب نظريات الآخرين، وملاءمة تجارب الآخرين على ظروفها البيئية وأوضاعها الهيكلية؟

– وما البديل الذى تتصورون للحل الاشتراكى ؟ أليس فى البحث عن هذا البديل أيضاً مضيعة للوقت والجهد والمال ؟

– إنكم تحبون تقديم « الحلول المجهزة » وتستنهضون بذلك عند الشعوب الفقيرة قانون الجهد الأقل ! إن على هذه الشعوب أن تبحث عن حلولها بنفسها ، لا أن تعيش على استيراد الحلول من الخارج !

لقد عمدت القيادة السوفيتية فى أعقاب « ثورة أكتوبر » إلى البحث عن حلول تخدم تصوراتها العقائدية ، وتلائم ظروف الاتحاد السوفيتى الهيكلية ، كما سلكت القيادة الصينية الاتجاه نفسه ، فلماذا يراد للدول الفقيرة أن تظل مقلدة لتجارب الآخرين وخبراتهم على الرغم من ذاتية هذه التجارب وخصوصيتها ؟

إن من حق الدول الفقيرة اختيار عقيدتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن من حقها اختيار الإجراءات والأساليب التى تمكنها من إدراك الأهداف التى رسمتها العقيدة ، ولا يقيدها فى ذلك سوى مصالحها الحالية وآمالها المستقبلة !

– إننى لا أرى فى كلامك سوى رغبة فى العودة إلى مجتمع الصدقات وقهر الإنسان باسم التراث ، والتاريخ لا يعرف الاختيار الغريب عن منطقه ، إنما يعرف خطاً واحداً تتجه فيه الإنسانية إلى قدرها المحتوم !

– نفى الاختيار الغريب نفى للعقل والإرادة ، وحكم على الإنسان بسلوك طريق واحد لا محيد عنه ، والتاريخ لا يصنع الإنسان ، ولكن الإنسان هو الذى يصنع التاريخ !

– هذا منطق هيجيلى سقيم .

– إنما هو منطق الفطرة ؛ فالحياة الدنيا لا تعرف الحتميات ، إنما تعرف الممكنات ، والحتمية (الوحيدة) التى تعرفها الحياة الدنيا هى الموت يا رفيق !

بؤس الشعارات

عندما تدرك الشعوب قاع التخلف ، وتجسد المسئولية فى عدو مشترك تستملك القدرة على التجمع فى أى مذهب يساير أمانيها ، وفى أى دعوة تواكب أهدافها !

وسواء كانت الدعوة دينية أو وضعية طيبة أو خبيثة فإنها تنجح فى استقطاب الجماهير إذا ما أطلقت فى الوقت المناسب ، ووجدت الدعم المادى والمعنوى المناسب .

وذيوع الدعوة لا يعنى بالضرورة سلامتها ؛ فقد عرفت البشرية الكثير من الدعوات الفاسدة وعملت بها أزماناً طويلة أو قصيرة ! عرفت ألواناً من العقائد الرثنية ، وأنواعاً من الشطحات الفلسفية ، وأشتاتاً من البدع السياسية ، ولكنها لم تنحن طويلاً أمام كل هذه الترهات والأباطيل ، بل نفضت هامتها ، وانطلقت تبحث من جديد !

بادرت الرفيق :

– إنكم تفسرون أحلام الجائعين بسوق خبز كبيرة ! وتدعون امتلاك أبوابها ! ولم نر من خبزكم فى العالم الفقير كسرة واحدة تمسك رمق المحرومين ! .

– وهل ترون فى العالم الفقير عقائد يمكن أن تبنى عليها تجارب اقتصادية واجتماعية ناجحة ؟ إن بقايا التراث المحلى لا تصلح لتكوين أساس صالح للتنمية ، بل إنها تعتبر عند الغالبية العظمى من الخبراء معوقاً خطيراً للتنمية .

– إن ما تسمونه ببقايا التراث فيه الكثير من عناصر القوة والحياة ، بل ينطوى على أعظم الرسالات السماوية ، صحيح أن بعض عناصر هذا التراث قد أصابها العطب ، أو نالها التحريف ، ولكننا نستطيع دائماً ببعض الجهد أن نفصل الغث من السَّمين والصالح من الطالح ؛ أما رفض التراث المحلى بجملته وتفصيله فهو دعوة خبيثة قصد منها التخلص من الدين الذى يشكل حاجزاً منيعاً ضد انتشار دعوتكم !

– وليكن ما تدعى : فمن أى جوانب التراث تأخذ إذن لتبنى العقيدة المطلوبة ؟

– العقيدة موجودة فعلاً وقائمة فعلاً ، والمشكلة لا تتعلق بإيجادها ، ولكن تتعلق بتفهمها وتطبيقها ، إن العقيدة الإسلامية تقدم لنا أساساً فعالاً فى هذا الباب ، فجوهرها التوحيد ، وعمادها الاستخلاف فى الأرض ، وغايتها السعى فى مناكبها على عهد الله وشرطه .

ومقتضى هذا التكليف أن يكون جهد الإنسان فى حدود الفطرة ؛ فالإسلام دين الفطرة ، ومن هنا كان تفرده بنظرة خاصة إلى واقع المجتمع : فالحياة فى نص العقيدة وروحها لا تحتمل لوناً واحداً ولا مذاقاً واحداً ؛ إنما هى خليط من الألوان والأمزجة ، والأنشطة الاقتصادية لا تحتمل بالضرورة شكلاً واحداً من أشكال

الاستغلال ، إنما تحتمل أشكالاً متعددة تستجيب لطبيعة القطاعات والفروع الإنتاجية فى تنوعها وتعددها ؛ ومن هنا كان فرض شكل واحد من أشكال الاستغلال على جميع الأنشطة الإنتاجية ينطوى على مصادمة للفطرة وأضرار بمستقبل التنمية ! وقد نتج عن ذلك فشل اقتصاد الدولة فى إطلاق التنمية فى كل دول العالم الثالث ، وكل ما نجح فيه هو تجميع السلطات السياسية والاقتصادية بين يدى الدولة ، وتكبيل حرية الإنسان فى الاختيار والمبادأة !

والواقع أن مظنة إدراك العدالة قد دفعت بكم إلى الجمع بين سلطة تقرير الإنتاج وسلطة تقرير التوزيع فى نموذج واحد ! وحققتم ذلك الجمع تحت ما سميتموه باشتراكية الإنتاج واشتراكية التوزيع ، ونصبتم من الدولة قيّماً على الإنتاج والتوزيع ونسيتم أن هاتين الاشتراكيتين ليستا بالضرورة متلازمتين ، وأنه من الممكن تحقيق اشتراكية التوزيع دون اشتراكية الإنتاج ، وأن هذا الفصل حماية لحرية الإنسان من سطوة الدولة ، وحفاظ على قدراته الخلاقة فى الاختيار والمبادأة !

وعندنا أن وسائل الإنتاج الكبرى تبقى فى يد الدولة ، أما غيرها فيظل ملكاً خالصاً للأفراد ، والدولة بوصفها الممثلة للمصلحة العامة مسئولة عن كفالة عدالة التوزيع من خلال مؤسسة الزكاة وغيرها من الفرائض المالية التى تستوجبها الشريعة الإسلامية ، والتى تمنح ولى الأمر فى شأنها رخصة واسعة .

— ما تقول هو جوهر النظام الرأسمالى الذى ندعو لمحاربته وهدمه ، ولا أرى فارقاً بين نظامكم والنظام الرأسمالى إلا فى الدرجة !

— إن النظام الرأسمالى مؤسس على القوة الاقتصادية للأفراد المعبر عنها بالنقود على حين يقوم نظام الاقتصاد الإسلامى على الكفاية لكل أعضاء المجتمع المسلم

بغض النظر عن قدراتهم الاقتصادية . والكفاية هنا تتضمن معنى الكفالة والضمان . . والدولة مسئولة فى كل الأحوال عن توفير حد الكفاية ، وهى بهذا الوصف تتدخل فى مجريات الحياة الاقتصادية تدخلا إرادياً قصد توجيه النشاط الاقتصادى نحو تحقيق الهدف ، وقد زودت بما فى قبضتها من وسائل الإنتاج الضرورية لحياة الجماعة المرموز لها فى الحديث الشريف بالماء والكلأ والنار . أما وسائل الإنتاج الأخرى التى لا تتصل مباشرة بمصالح الجماعة فتبقى دائماً بين أيدى الأفراد ضماناً لحريتهم فى الاختيار وحافزاً لمبادأتهم فى الخلق والإبداع !

— مؤدى هذه النظرة هو إقرار اللامساواة ومباركتها ؛ لأن هذا النموذج الذى تقترحونه لابد أن ينتهى فى العمل إلى تفاوت صارخ بين من يملكون وسائل الإنتاج ومن لا يملكونها على حين ترفض الماركسية مثل هذا التفاوت عندما تنزع من الأفراد كل وسائل الإنتاج وتجعلها ملكاً خالصاً للمجتمع !

— أرى أنكم تصطدمون مرة أخرى بالفطرة الإنسانية ! ولا يمكن لهذه الفطرة أن تكون موضع عبث العابثين ! ويوم تفسد هذه الفطرة لابد أن يفسد الإنسان ؛ فعدالة توزيع ثمار الإنتاج شىء ، وعدالة توزيع وسائل الإنتاج شىء آخر ؛ فمن الممكن أن تجرى عدالة فى توزيع ثمار الإنتاج من غير إجراء عدالة حسابية فى توزيع وسائل الإنتاج !

ذلك أن النظرة الماركسية تخلط فى واقعها بين نوعين من التفاوت بين أعضاء المجتمع البشرى :

الأول تفاوت مصطنع يأتى نتيجة عوامل اجتماعية ظالمة تؤدى إلى تمايز فئة على فئة بالمال والجاه والسلطان . .

والآخر تفاوت طبيعى يأتى نتيجة ظروف طبيعية تؤدى إلى تفاوت أعضاء

المجتمع فى الملكات الذهنية والقدرات الجسدية .

والنوع الأول ترفضه كل الشرائع والمذاهب ؛ وما اندلاع الثورات الدموية وقيام الحركات الإصلاحية إلا للقضاء عليه وتخليص المجتمعات الإنسانية من آثامه .

أما النوع الآخر فلا سبيل إلى إصلاحه بالمساواة الحسابية بين الأفراد ؛ لأن فى هذه المساواة الحسابية إهداراً لحقوق الفطرة فى التمييز بين البشر : فالمساواة بين غير المتساوين بالفطرة هى اللامساواة بعينها ؛ فمن الحيف إعمال المساواة بين الخامل والعامل ! ، وبين الذكى والغبى ! وبين الموهوب وعديم المواهب ! والمجتمع الذى يجرى بين أعضائه هذا النوع من المساواة مجتمع محكوم عليه بالإعدام ، ومقضى عليه بالموت ؛ لأنه يستبدل باللامساواة الفطرية مساواة مصطنعة ، ويكبل من ثم طاقات الإنسان الخلاقة !

والحل هو ضمان حد أدنى من المساواة بين الجميع ، ثم فتح آفاق التنافس والمبادرة أمام الجميع فيما فوق هذا الحد ، ثم أخيراً وقف التجاوز الصارخ حتى لا يؤدى إلى تفاوت صارخ فى توزيع الثروات ! وكل ذلك ممكن من خلال سياسة حكيمة لتوزيع الدخول ، وقد استحدث الإسلام هذه السياسة عندما استحدث مؤسسة الزكاة وغيرها من الفرائض المالية ، ولكن أكثر القوم لا يعلمون !

— لا ، وإنهم يعلمون ! ودليل العلم واضح فى كل الأساليب والإجراءات الاشتراكية التى اتُّخذت حتى الآن على صعيد دول كثيرة والتى تحاولون إنكارها ! ولكن السؤال الذى يثور بالنسبة لكم هو : كيفية تطبيق تلك الشعارات والسياسات التى تنادون بها ! إنكم تفتقرون إلى الإنتليجنسيا[١] ، تفتقرون إلى الطليعة القيادية ، وعدم وجود هذه الطليعة القيادية عندكم حتى اليوم — دليل واضح على

(١) الأنتليجنسيا : صفوة المفكرين .

إفلاس مذهبكم ، فلم تستطيعوا – برغم ما بذلتم وما تبذلون – إقناع أحد بنظريتكم ! هل نجحتم مثلاً فى تجنيد القيادة الفكرية القادرة على التطبيق ؟

– أعترف صراحة أننا لم ننجح بالسرعة التى نجحتم بها ! ذلك أن أساليبنا فى استقطاب الجماهير تخالف أساليبكم ، وأعتقد أنه ليس من الصعب تجنيد عناصر مثقفة وتكوين «قيادة طليعية» على غرار قيادتكم إذا سلكنا سلوك الالتواء : فأساليبكم تعتمد على الإثارة واستغلال الأحقاد الموروثة . وهذه أسهل أساليب الاستقطاب . فما أيسر تجميع الناس على الهدم واستنهاض كوامن الشر فيهم للانتقام والتدمير ! أما تجميع الناس على البناء والتشييد فهو الأمر العسير الذى يستنفد جهداً ويستلزم المثابرة والمعاناة !

– وهل تريدون أن تظل الطبقة الكادحة فى غفلة من أمرها ، فلا تثور ولا تستشار من أجل التغيير والانتقال إلى الأفضل ! هل تريدون لها أن تظل بقرةً حلوباً بين أيدى طبقة مستغلة ؟

– نحن ندعو أيضاً إلى التغيير والانتقال إلى الأفضل ، وهدفنا أيضاً كالهدف الذى تدعون ، وهو القضاء على الاستغلال بصوره كافة ! ، ولكن مذهبنا يخالف مذهبكم وأساليبنا تغاير أساليبكم ؛ فالقضاء على الاستغلال والانتقال إلى الأفضل ليس وقفاً عليكم وحدكم ، والواقع أن أساليبكم الإعلامية الطاغية هى التى جعلت شعاراتكم تطغى على غيركم ، فظهرتم فى النهاية وكأنكم الفئة (الوحيدة) فى العالم التى تكافح الاستغلال ، وتدعو إلى التقدم !

– ومن ذا الذى كافح الاستغلال ، وعمل على إدراك التقدم – كما كافح الشيوعيون وعملوا بعرض الساحة الدولية كلها ؟ وهل نسيت ما قدموه من تضحيات ودماء من أجل تحرير الإنسانية وإنقاذها من مهاوى الخرافات ومخالب الإمبرياليين

فى فيتنام وكوريا وكوبا واليمن الجنوبية وغيرها ؟

– لقد كافح الشيوعيون وعملوا حقاً ، ولكن من أجل مجدهم الشخصى ! ولقد بدأت قيادتهم الهزيلة فى كل دول العالم تبث الدعوة البراقة نحو مجتمع الوفرة والمساواة والحرية وتخاطب فى الإنسان جانبه السالب ، فتعمد إلى إذكاء الأحقاد الموروثة وإثارة تبرمه على القائم ، واستطاعت بوميض الشعار وغموض الكلمة ومطاطية الفكرة – أن تستميل إلى صفوفها نسبة من الجماهير المثقفين وأنصاف المثقفين والجهلة ! وقد نجحت بعض هذه القيادات الهزيلة فى اعتلاء السلطة فى بعض الدول عن طريق التآمر والانقلاب العنيف المباشر الذى ساندته دائماً روسيا البلشفية !

ولتقل لى « بربك » : كيف اعتلى الشيوعيون الحكم فى كل دول أوربا الشرقية ؟ هل كان هذا الاعتلاء ناتجاً عن اختيار حرٍّ من الجماهير أو حتى عن ثورة شعبية ؟ لقد فرضت هذه الأقليات الشيوعية فرضاً على رقاب العباد بعد اقتحام الجيش السوفيتى لأوربا الشرقية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية بقليل ! لقد جاءت هذه الأقليات الشيوعية إلى مربع السلطة على أسنة حراب الجيش الأحمر ! ولولاه لما تمكن أى حزب شيوعى فى هذه الدول من اعتلاء السلطة !

– إن مفهومنا للسلطة يختلف عن مفاهيمكم ! ونحن نعد الاستيلاء على الحكم مرحلة تاريخية لابد منها لتحقيق الأهداف ، والتعاون مع الرفاق فى كل مكان واجب ولازم ؛ فدعوتنا دعوة عالمية ، ولا غضاضة فى التعاون ، بل طلب المساندة من الدول الشيوعية التى تشاطرنا المذهب والهدف ! وإذا لم نتكتل لندرك السلطة فى العالم أجمع فلن تقوم لنا قائمة ، وسوف تذروها رياح الإمبريالية والرجعية العاصفة ! إن مساندة الاتحاد السوفيتى للطليعة الشيوعية فى دول أوربا الشرقية

مساندة شريفة وواجبة . وقد ضحى الشيوعيون بأرواحهم لدفع الغزو النازى ومقاومة الفاشية الطاغية ! وقد أكسبتهم هذه المقاومة شعبية كبيرة ومجداً واسعاً أهّلهم لتقلد كل السلطان والسير قدماً إلى الهدف الكبير.

– يعجبنى فى حواركم قدرة المراوغة ، وإتقان حرفة الهروب من الأصل إلى الفرع ، ومن الوضوح إلى التعمية ! لقد كان سؤالى واضحاً عندما استحلفتك «بربك» : هل أدرك الشيوعيون الحكم فى كل الدول التى يحكمونها اليوم بغير التآمر والانقلاب العنيف أى بالوسائل الديمقراطية ؟ هذا هو بيت القصيد فهلا أجبتنى عليه !

– لا ، لقد كانت هناك أوضاع ثورية تمنع من إجراء استفتاء أو انتخاب ! والثورة حدث تاريخى لا يمكن إنكاره ، وكل ثورة تكتسب شرعيتها من أحداثها ، وتبنى دائماً على أساس جديد ، وهذا ما وقع فى دول أوربا الشرقية وغيرها من دول الكتلة الشيوعية !

– أى ثورة وقعت فى بولندا وتشكيوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا وبلغاريا وألمانيا عند نهاية الحرب العالمية الثانية وبررت استيلاء الشيوعيين على الحكم ؟ ألم يكن الجيش الأحمر حاضراً بعَدده ومَدَده فى طول أوربا الشرقية وعرضها عندما وقعت تسويات معينة بين الحلفاء أدت إلى إقطاع الاتحاد السوفيتى هذه المنطقة من أوربا ، ليحكمها عن طريق أحزاب الأقليات الشيوعية ؟

أما دول الكتلة الشيوعية الأخرى والتى تدعون بأن الشيوعيين قد أدركوا أداة الحكم فيها بثورات مسلحة وحروب أهلية وهى الاتحاد السوفيتى والصين وفيتنام وكوبا واليمن الجنوبية – فهذه الدول لو عرفنا ظروفها وتدارسنا أوضاعها وكيفية استيلاء الشيوعيين على الحكم فيها لغيرنا من أبعاد الصورة التى رسمتها الدعاية

الشيوعية عنها ولا ستطعنا أن نرى بوضوح أكثر !

الاتحاد السوفيتى قام «بثورة أكتوبر» عن طريق انقلاب تآمرى مسلح ضد النظام القيصرى أسهمت فيه ألمانيا القيصرية بالسلاح والمال !

والصين قامت بثورتها المسلحة وحربها الأهلية بالأسلحة السوفيتية والأموال السوفيتية ، وفيتنام وكوريا وكوبا واليمن الجنوبية قامت «ثوراتها المسلحة» على أفواه المدافع السوفيتية والصينية ، ودعمت بالأموال الطائلة والخبراء من هذا المعسكر الشيوعى وذاك !

ولا أدرى ، أين هى الثورات الشعبية التى تقوم على إرادة الأغلبية والتى تكتسب الشرعية بتأييد الأغلبية ومساندة الأغلبية ؟

– ألا ترى فى الثورة الصينية والثورة الفيتنامية السند الشعبى الكاسح الذى لم يسبقه مثيل فى التاريخ ؟ إنها ثورات الأغلبية المسحوقة ضد قوى الإمبريالية ، وانتصار الأغلبية المسحوقة على القهر والاستغلال !

– عندما تملك فئة قليلة السلاح والمال ، وتساندها من خلف الحدود المتصلة قوة أكبر كالاتحاد السوفيتى فى حرب الصين وكالصين والاتحاد السوفيتى فى حرب الفيتنام ، وعندما تشارك عوامل الفقر والتخلف وكراهية الاستعمار هذه الفئة القليلة فى حربها – فلابد أن ترجح كفتها ، وأن يكون النصر حليفها !

إن الشعوب عندما تصل إلى قاع التخلف والحرمان ، وتجسد مسئوليته فى الاستعمار والإمبريالية – تستملك القدرة على التجمع لتحطيم العدو المشترك فى أى مذهب يساير أمانيها ، وفى أى دعوة تلائم متطلباتها ! وسواء كانت هذه الدعوة دينية أو قومية أو وضعية فإنها تنجح إذا ما أطلقت فى الوقت المناسب ، ووجدت الدعم المادى والمعنوى المناسب فى إدراك أهدافها القريبة ، أى إزالة العقبة التى

تعرقل طموحها ، وتسد أمامها الطريق !

وهذا ما وقع بالضبط فى الصين عند منتصف هذا القرن ، وهذا ما وقع بالضبط فى فيتنام منذ بضع سنوات ؛ ولكن عندما تنتهى مرحلة قهر العدو المشترك التى تسهم فى صنعها الأغلبية الساحقة – تبدأ مرحلة جديدة مختلفة ، وهى مرحلة ما بعد الحرب . .

هذه المرحلة التى يفترض فيها إعادة البناء تشهد فى الواقع أوضاعاً مختلفة وأساليبَ مختلفة : فالسلطة كلها تبقى بين أيدى الفئة القليلة التى يؤازها الحزب الشيوعى ، والشعب يظل بمنأى عن سلطة التقرير التى تكون وقفاً على الحزب نفسه ! والإجراءات الاستثنائية والقمع باسم الحفاظ على مكاسب الشعب تصبح الأسلوب التقليدى فى تصفية الخصوم ! والأخطاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتراكم وتتراكم فى غيبة الرقابة الشعبية حتى تنتهى إلى فضائح أو كوارث لا يعلمها أحد إلاّ عند الصراع على السلطة وانتصار فئة حزبية على الأخرى ، أو عند سقوط قيادة حزبية ، واستيلاء أخرى على الحكم !

ألم يكن هذا وضع الصين بعد خلاف ماوتسى تونج مع ليوتشاوتشى وبعد صراع خلفه مع أرملته ؟

ألم يكن هذا وضع الاتحاد السوفيتى بعد موت ستالين وسقوط بريا ؟ أو لم يكن هذا وضع الاتحاد السوفيتى بعد اختفاء خروشوف ؟

كل قيادة جديدة تُحمل سابقتها أخطاء الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل تذهب إلى اتهامها بارتكاب الجرائم وممارسة الطغيان ! ولكن قبل أن تظهر هذه الجرائم وقبل أن يكتشف هذا الطغيان كانت أبواق الدعاية الشيوعية فى العالم أجمع تطبل وتزمر وتصدح لتزيّن للناس أبعاد الجنة الموعودة التى أقامها

المراكسة على الأرض !

– ولماذا نجح الفكر الماركسى بالذات فى حشد الشعوب وتوجيهها نحو التحرر من قيود الإمبريالية وعملائها ؟ لماذا لم ينجح فكر آخر فى مواجهة التحدى الإمبريالى وتحقيق الآمال الشعبية كما نجح الفكر الماركسى ؟ أليس هذا دليلاً جديداً على قوة هذا الفكر وفعاليته وسلامته وقدرته على التغيير؟

– ليس من الضرورى أن يجتمع الناس حول فكرة سليمة لمواجهة التحدى الذى يتهددهم ، إنما المهم أن يعتقدوا سلامتها حتى لو كانت فاسدة المحتوى ، وفى التاريخ نماذج كثيرة لاجتماع الطاقات الشعبية حول أفكار خاطئة .

لقد اجتمعت بعض الشعوب على الأفكار الفاشية والنازية ، كما اجتمعت أيضاً فى القديم حول بعض الأفكار الوثنية ، ولم يكن اجتماعها حول هذه الأفكار ونضالها بها ومن أجلها دليلاً على سلامتها فى ذاتها ، وإنما كان دليلاً على اعتقاد هذه الشعوب فى سلامتها وقدرتها على قهر التحدى الذى تواجهه ، وعندما جاء دور الممارسة والتطبيق تكشفت للشعوب معايب الفكرة . وبدا فسادها وتداعيها عند أول امتحان مع الواقع !

ثم يجب ألا ننسى أن عمليات تجميع الشعوب وحشد الطاقات حول الفكر الماركسى تتم دائماً بمؤازرة دول أعظم تملك الإمكانات العملاقة ، وقبل هذه المؤازرة وخاصة « قبل الثورة البلشفية » لم يكن الفكر الماركسى يتمتع بانتشار يذكر فى كل الأوساط ، بل ظل محصوراً بين نفر قليل من أهل الفكر والمثقفين !

– هذا الكلام لا ينسحب على الماركسية ، فالماركسية فكر وعمل ، بل لم توضع النظرية الماركسية أصلاً إلا من أجل تطبيقها والعمل بها ! وإذا كان التطبيق تعتريه بعض الأخطاء أو الانحرافات فإن هذه الأخطاء أو الانحرافات لا تهدد بحال

سلامة النظرية والنهج الذى ترسمه لإحداث التغيير !

– فلتقل : إن الماركسية دين ودنيا ، وإنها تلائم كل زمان ومكان ! ولتقل : إن العيب ليس فى الماركسية ، ولكن فى هؤلاء الذين يسهرون على تطبيقها ! فهذه حيلة قديمة التجأ إليها الكثيرون من أصحاب النظريات الوضعية عندما خابت نظرياتهم فى التطبيق ! لقد أرادوا إنقاذها باتهام التطبيق ووصم القائمين عليه بالغباء والانحراف والتقصير ! والواقع أن الفساد قد يعترى النظرية ، وقد يلحق التطبيق ؛ كما قد يصيب النظرية والتطبيق معا ، ولست بحاجة إلى التدليل على أن الفساد الذى أصاب النظرية الماركسية يعتبر من هذا النوع الأخير.

– هل تريد الادعاء بأن الماركسية فاسدة كفكر وعمل ؟ هل استطاعت نظرية أخرى أن تأخذ مكانها إلى اليوم ؟

– نعم الماركسية تقوم على أسس خاطئة ؛ ومن ثم لابد أن يؤدى التطبيق إلى أخطاء ، بل إلى جرائم حتى لو كان القائمون عليه من « الأولياء الصالحين ! » وقد سبق لنا الكشف عن عورات النظرية ومثالبها ، وبينا قدر العته الذى أصاب صاحبها عندما أراد أن يبنى نظريته على مشهد واحد من تاريخ الرأسمالية استلهمه من الفترة التى عاشها ، وأن يعمم هذا المشهد على التاريخ كله ، وعلى الإنسانية جمعاء . وعليك إن شئت أن ترجع إلى ماكتبت ، ولست بحاجة إلى أن أزيد[1] .

أما زعمك بأن النظريات الأخرى لم تستطع احتلال المساحة التى تحتلها النظرية

(١) راجع فى الموضوع مؤلفاتنا التالية :

١ – تاريخ الفكر السياسى : دار النجاح – بيروت ١٩٧٢ .

٢ – الاقتصاد الإسلامى : دار الشعب – القاهرة ١٩٧٤ .

٣ – تقدميون إلى الخلف : دار المعارف – القاهرة ١٩٧٦ .

الماركسية فى عالمنا المعاصر فلن أجادل فى صحته الآن ؛ إنما يكفى أن تعلم بأن سيادة نظرية ما واحتلالها الساحة الفكرية ليس دليلاً على سلامتها كما سبق القول : فقد عاشت كثير من الأمم والشعوب فترات طويلة من تاريخها فى ضلال مبين ! وكثير من الأفكار الفاسدة تحيا وتنتشر إلى حين ، ولكنها تذوى وتموت بعد ذلك ، وقد كانت الرسالات الدينية فى أول عهدها محدودة الانتشار ، وكان حَمَلتُها قلة قليلة ظلت سنواتٍ طوالاً تعيش فى بحر من الوثنية والإلحاد إلى أن انتصر الحق وسقط الباطل !

وعليك أن تعلم بأن الفكرة الجيدة قد تنحسر أو تموت إذا لم تجد الدعم المادى والمعنوى ! والفكرة الرديئة قد تعلو وترتفع إذا وجدت المال والسلاح !

والفكر الماركسى لو لم يجد الدعم الهائل والحماية الطاغية من دولتين كبيرتين لما كتب له انتشار على الإطلاق ! ولظل كما كان قبيل الثورة البلشفية حبيس عقول الحالمين وقلوب الحاقدين !

– كنت أود أن تعطينى مثالاً واحداً يدعم وجهة نظرك ! لقد خاض الفكر الماركسى أعنف الحروب ، وتصدى لأقوى التحديات ، وانبرت كل القوى المضادة لقتاله بالناب والمخلاب ابتداء بالإخوان المسلمين وانتهاء ببيادق الإمبريالية وعملائها ! ألم تنفق كل هذه القوى الجهد والمال فى سبيل وقف التقدمية الزاحفة عبر النظرية الماركسية ؟

– وماذا كان مصير الإخوان المسلمين وكل من نحا نحوهم فى بلاد المسلمين ؟ ألم تنقض عليهم قوى السلطة لتمزقهم وتفتك بهم فى كل مرة حاولوا فيها التحرك ؟ وأين الجماعات الإسلامية التى تملك العدد والمدد الذى يقابل عددكم ومددكم ؟ ثم أين التنظيمات المحكمة والإمكانات العملاقة التى توفرها دول الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى لخدمة الدعوة الماركسية ؟

إن قوى الإمبريالية التى تقول عنها تخشى المدَّ الإسلامى فى المنطقة العربية أكثر مما تخشى المد الماركسى وتحارب المد الإسلامى بأعنف مما تحارب المد الماركسى ، وعليك أن تعود إلى ملفات التاريخ البعيد والقريب ؛ ففيه تذكرة وعبرة !

— ألم يضرب «عبد الناصر» ومن نحا نحوه المد الماركسى بالحديد والنار؟ ألم يحاربهم فكرا وعملاً بكل ما يملك من أجهزة السلطة؟

— بلى لقد حارب «عبد الناصر» الماركسين المصريين ، ولكنه لم يحارب الماركسية ، وكانت حربه لهم حرب قوة لا حرب فكرة ! ثم كانت فوق ذلك حرباً خاطفة لا حرباً ممتدة ، فبعد أن اعتقلهم لم يلبث أن أفرج عنهم ليبوئهم أعلى المراكز !

— كيف تقول : إن «عبد الناصر» لم يحاربهم حرب فكرة ؟ وماذا كانت تفعل أجهزة الإعلام طوال مدة حكمه؟ ألم تكن تبث أفكاره ونظرياته ليل نهار ، وتحشرها حشراً فى كل مقال وبرنامج ؟ ألم يقحم على المدارس والجامعات فلسفته وآراءه ومبادئه الثورية ؟ ألم يجند الأدباء والفقهاء لإعلاء مذهبه وتسفيه مذاهبنا !

— ليته استطاع أن يفعل ! إن الفكرة لا تقتلها إلا الفكرة يا رفيق ، «وعبد الناصر» لم يكن يملك فكراً علميًّا يواجه به الفكر الماركسى ، «عبد الناصر» لم يكن يملك سوى أشتات آراء متناقضة جمعها من هنا ومن هناك ، ثم صبها فى النهاية فيما أسماه بميثاق العمل الوطنى !

ولو كان «عبد الناصر» يملك حقًّا فكراً ونظرية لأدرك النجاح فى تنظيماته السياسية ، ولاستطاع أن يجمع من حوله آلافاً من المؤمنين بمذهبه المناضلين من أجله ! ولكنه أخفق مرة بعد مرة : أخفق فى هيئة التحرير ! وأخفق فى الاتحاد القومى ! وأخفق فى الاتحاد الاشتراكى ! وكل ما نجح فيه هو تجميع حشد من

المنافقين والوصوليين وتجار السلطة !

– أليست القومية العربية فكرة ونظرية ؟ أليست مناهضة فى جوهرها للفكر الماركسى ؟ ألم يطلقها «عبد الناصر» من عقالها ، فاجتمع الشعب العربى من حولها ، وناضل من أجلها ، ومع كل ذلك : هل استطاعت هذه الفكرة أو غيرها وقف الزحف التقدمى الماركسى فى المنطقة العربية ؟

– أولاً : القومية العربية ليست من بنات أفكار «عبد الناصر» فجذور القومية العربية قديمة فى التاريخ ، ودعوة القومية العربية انطلقت مع الثورة العربية الكبرى فى العشرينيات من هذا القرن ، وتأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٦ لم يكن إلا باسم هذه الدعوة !

ثم إن القومية العربية دعوة سياسية وحدوية لا تدعى الرؤية الشمولية للظواهر الاجتماعية كما تدّعى النظرية الماركسية ، وهى على كل حال بعيدة عن أن تفرغ فى نظرية علمية لها حبكة وجاذبية النظرية الماركسية .

أما قولك – إن دعوة القومية العربية التى حملها «عبد الناصر» – لم تستطع وقف تقدم الماركسية لمردود لسببين :

أولها أن الماركسيين العرب ارتدّوا على الفور رداء القومية عندما استشعروا خطر الدعوة ، وركبوا تيارها بكل براعة ، وقد سايرهم «عبد الناصر» فى خداعهم إلى آخر الشوط !

والآخر هو أن أفعال «عبد الناصر» على الصعيد العربى كانت مناهضة لأقواله وخاصة أفعاله فى سورية خلال الوحدة وسلوكه فى اليمن وتخاذله الطويل تجاه إسرائيل ! وقد أدى كل ذلك إلى إضعاف قيمة الدعوة القومية ، وزعزعة ثقة الجماهير بها !

– صحيح أن فكرة القومية العربية كانت قبل جمال عبد الناصر ولكن «عبد الناصر» هو أول من جعلها محوراً لسياسته العربية وأول من وضعها موضع التنفيذ ، والماركسيون العرب لم يركبوا الفكرة ، ولكنهم سايروها كمرحلة ضرورية لتحرير العالم العربى من قبضة الاستعمار السياسى والاقتصادى ، ولم يكن لهم أن يناهضوا الأمانى القومية التى تنشد ما ينشدونه من تحرر واستقلال ، ولكن «عبد الناصر» استغل الموجة القومية ؛ ليضرب بها المد الماركسى كله ، ويمنع من تدفقه فى الأراضى العربية .

– إن الفكرة النبيلة تفسد فى الأرض إذا لم نعرف كيف نزرعها ، وقد عرف الماركسيون العرب كيف يستفيدون من تيار القومية ، فهو عندهم جزء من تكتيكهم المرحلى إذا ماركبوه استطاعوا بسهولة ويسر أن يصلوا إلى أهدافهم ، وقد فعلوا بل أفادوا من هذا التيار لضرب أعدائهم ؛ فدعوة القومية العربية مناهضة فى لبها لدعوة الوحدة الإسلامية والذين تضرروا حقاً من دعوة القومية العربية ليسوا الماركسيين العرب ، ولكن دعاة الوحدة الإسلامية فى كل مكان ، ورحم الله يوماً كانت هذه الدعوة تتهم بالتحالف الأمبريالى الرجعى ضد القومية العربية .

ثم ما سر هذا التأييد المطلق الذى حظى به «عبد الناصر» من قبل الماركسيين المصريين ومن فوقهم موسكو فى السنوات الأخيرة من حكمه ؟ ألم تكن هناك مصلحة أكيدة للحركة الشيوعية من وراء هذا التأييد ؟

– نحن لم نؤيد «عبد الناصر» ولكن ظروف النضال الثورى فى المنطقة العربية دفعت الماركسيين العرب إلى مهادنته !

– وهل هذه المهادنة مجانية أو أن لها ثمناً مدفوعاً . .

– أى ثمن ؟

– ثمن التمهيد لثورتكم والتمكين لوثبتكم إلى مقاعد الحكم ! ومن المستفيد الأول من حكم «عبد الناصر» والوارث الشرعى لنظمه غير الماركسيين المصريين ؟ ألم يُعَبِّد لهم طريق الحكم بضرب خصومهم وإزالة كلّ العقبات من طرقهم ؟ ألم يمنحهم عن قصد أو غير قصد وسادة فكرية ضخمة يتكئون عليها من خلال صحافة تنطق باسمهم وأقلام تدافع عن آرائهم ؟ لقد كان «عبد الناصر» بالنسبة للماركسية مرحلة ضرورية كما تفضلت بالبيان ، مرحلة سهلت مهمة الماركسيين المحليين !

– وهل سهل «عبد الناصر» حقاً مهمة الماركسيين المصريين ؟ لقد حاول بأقواله وأفعاله أن يقطع عليهم الطريق ويسبقهم إلى تطعيم الشعب المصرى ضد مبادىء الماركسية !

– وهل كان أعتى القادة الشيوعيين يحلم بأن يأتى رجل من بين العرب ليفتح للماركسيين المحليين الطريق إلى الحكم كما فعل «عبد الناصر» لقد دمر الرجل كل العقبات التى تقف فى وجه «ثورتهم» :

دمر المؤسسات الاقتصادية وحولها إلى قطاع عام . يأتمر بأوامر الدولة !

ودمر المؤسسات السياسية وأحالها إلى حزب واحد ينطق باسمه !

ودمر كل فكر ومذهب قادر على مجابهة الند الماركسى ! ولم يبق فى الساحة سوى «فكره» الذى لا يشكل عليهم أى خطر !

ودمر فوق ذلك ما تبقى للإنسان المصرى من قيم أخلاقية ، وهبط بالذات المصرية إلى خواء أخلاقى ، وتمزق وجدانى ! ومن ورائه تسلل الماركسيون المصريون إلى مربع السلطة يحتلون كل ركن فيه ، ويهيئون أنفسهم للقفزة الأخيرة !

وما إن جاءت هزيمة عام ١٩٦٧ حتى سقط «عبد الناصر» بين أيديهم ،

وأصبحت مصر كلها فى قبضتهم !

لقد كتب «عبد الناصر» بأقواله وأفعاله وصيته السياسية للماركسيين ، وأصبحت بموته واجبة التنفيذ !

– ما تسميه تدميراً أفاد منه الماركسيون ؛ إذ هو فى حقيقته بناء أفادت منه مصر !

– نعم : «مصر الماركسية !»

ضمير الذئاب

لا أريد أن أكون متجنياً فى مجادلتك ، فأنت تحمل ضميراً نُقشت عليه الحروف الأولى من فكرة كلية !

وقد سعيت أنت ورفاقك طويلاً لإقرارها ، . وتلاحمت أنت وكل القوى الداخلية والخارجية لترجمتها إلى واقع !

ولكننى لم أجد فى أساليبك ما يطمئننى على غايتك ، ولم أعرف من سلوكك سوى ما يبشرنى بجحيم فى الدنيا وخسران فى الآخرة !

وصدقنى يا رفيق أن الأفهام قد حارت فى تفسير مواقفكم ، والأفئدة قد عجزت عن تحديد نواياكم ؛ فأنتم تربطون اليوم دعوتكم بالدين ، وتصلون مذهبكم بالاشتراكية الناصرية ، وتصبُّون كل ذلك فى قوالب غامضة لا يتسع لها الضمير.

قلت :

– كيف ترى شيوعيين يؤمنون بالإسلام ؟

– كما ترى أنت مسلمين يؤمنون بمجتمع الكفاية والعدل !

– وهل تعنى الشيوعية مجتمع الكفاية والعدل كما عناه الإسلام ؟ .

– نعم ، تعنيه فى المعنى وإن اختلف المضمون ! ألا يستهدف الإسلام فى النهاية تأمين الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع على أساس «لكل بحسب حاجته» ؟

– وهل يعنى الإسلام بالكفاية والعدل – كما تعنى الشيوعية – اختفاء الملكية الفردية وشيوع الأشياء والأموال بين أفراد المجتمع ؟

– هذا خلاف فى المضمون ! وليس خلافاً فى الغاية ، فلا تعارض فى النهاية بين ما تستهدف الشيوعية وما يستهدفه الإسلام .

– ومن الذى قال يا رفيق : إن الله قد مات ؟

– أنت تطرح الأسئلة المثيرة التى تستفز مشاعر الجماهير ؛ وتريد بذلك أن تكسب المعركة من البداية ! ولكننى مع ذلك أجيبك فى صراحة تامة بأن هذا الشعار من صنعنا ! ولا يعنى فى شىء أن تعرف قائله بقدر ما يهمنى أن تعرف أنه رمز ينهى استغلال الطبقات المسحوقة باسم الدين !

– وهل رأيت الله حتى تشهد بموته ؟ !

– إننى لم أر الله كما لم تر أنت كارل ماركس ! ومع ذلك فقد كان ماركس موجوداً وملموساً بجسده وأعماله ، أما الله فما دليل وجوده ؟ أنت لا تلمسه إلا من خلال الصدف المرتبة التى تستدل عليها بقلبك ، وهذا الاستدلال يمكن أن يخطئ ويمكن أن يصيب فهو التخمين والاحتمال ، وليس القطع واليقين ! ومستقبل الإنسانية لا يبنى على التخمين ، ولا يؤسس على الاحتمال !

إنكم توهمون البائسين بنعيم الآخرة ؛ لتسرقوا منهم متاع الدنيا . . وأنتم تصورون

لهم إلهاً عدلاً سوف ينتقم لآلامهم بعد الموت ؛ لتنعموا أنتم بملذات الحياة ! ولو كان الله موجوداً حقاً لما ارتضى هذه القسمة الجائرة بين أغنياء وفقراء ، ولاقتص للضعفاء فى الدنيا والآخرة !

— وهل تريد فعلاً أن ترى الله حتى تؤمن بوجوده ؟ هل تريد أن تلمسه بحواسك حتى تؤمن بوجود ؟ ألم تكن الكهرباء موجودة فى الكون قبل أن يكتشفها توماس أديسون ؟ هل معنى عدم اكتشاف الإنسانية للكهرباء قبل أديسون دليلٌ على عدم وجود الكهرباء فى الكون ؟

إن الجهل بالشيء ليس دليلاً على عدم وجوده ، وإذا كانت ملكاتك الحسية عاجزة عن إدراك وجود الله فليس هذا دليلاً على نفى وجوده !

هناك أنواع من الحيوان تستشعر الزلازل قبل وقوعها وهى من ثم أقدر على إدراك بعض الأمور من بنى الإنسان ! وإذا كانت ملكاتك أيها الرفيق قاصرة عن إدراك وجود الله أو كان كبرياؤك المذهبى قد حجب عنك إعجازه وقدراته فما حيلتنا فيك ؟ وما سبيلنا إلى إقناعك ؟ .

— هل تنكر أن الدين ينحاز اليوم إلى معسكر الرأسمالية المستغلة ، ويسخر لخدمة الظلم فى كل مكان ؟ .

— ليس صحيحاً ما تدعونه من أن الدين يكرس الحاضر للاستغلال والعسف ، . . وأنه أداة ماضية فى يد طبقة ضد طبقة ، وعليك أن تفصل دائماً بين الدين واستخدام الدين : فالدواء الشافى يمكن أن يتحول إلى سم قاتل إذا ما أسيء استعماله !

ولعل نقطة اللبس (الوحيدة) التى كسبتم من ورائها أنصاراً هى ادعاؤكم بأن الدين يساند الحاضر الذى تعملون على تغييره على حين أن الواقع هو أن الدين

يناهض الحاضر ، ويرفض كل آثامه ومظالمه ! فإن أنت سلمت بذلك نكن قد التقينا على نقطة بداية .

– الدين مرحلة تاريخية فى حياة البشرية ، وهو بهذا الوصف بناء فوق عارض ولد مع ميلاد قوى الاستغلال الطبقى ، ولابد أن يموت مع موتها والله الذى قيل بأن الدين من عنده حيلة «ميتافيزيقية» عمدت إليها الطبقة المستغلة فى كل العصور والأزمان لتبرير استغلالها وإخفاء جرائمها !

– إن تصوركم للدين على أنه مرحلة تاريخية ناتج عن فلسفة مادية أخذتم بها ، ونهج «علمى» التزمتم به ؛ كما أنكم استخدمتم الأدلة «العلمية» للتنبؤ بمآل البشرية ورأيتم مجتمع الغد فى فردوس الشيوعية – فمن حق غيركم أن يستخدم أيضاً الأدلة العلمية فى التدليل على وجود الله وفى تحديد الصورة التى يرضاها – سبحانه – لمجتمع الغد ، . . وهى الصورة التى رسمت معالمها الأديان السماوية .

الله يقول : إن هناك حساباً فى الآخرة وعلى البشر أن يتهيئوا له فى دنياهم ، وأنتم تقولون : إن هناك فردوساً «موعوداً» سيأتى به التاريخ ولن يكون للظالم فيه نصيب ، إنما هو جنة للكادحين وملاذ للبشر أجمعين . وأنتم تدعون الناس «ليوم قيامة» تسقط فيه الرأسمالية على رءوس أصحابها ليأتى من بعدها النعيم المقيم !

فكما تنكرون أنتم حساب الآخرة ننكر نحن فردوس الدنيا الذى به تبشرون !

أنتم تسوقون الأدلة على ما تسمونه بحتمية التاريخ ، وتطالبون البشر بالاقتناع بهذه الحتمية والعمل على إدراكها بالأسلوب الذى تريدون ، ونحن نقدم الأدلة العلمية على وجود الله ، وندعو الناس إلى التمسك بدينه . ، والتهيؤ لليوم الآخر .

فلماذا إذن ترفعون «آخرتكم» إلى مرتبة الحتم واليقين ، وتخفضون آخرتنا إلى مرتبة الظن والتخمين ؟

— الفارق بيننا وبينكم يكمن فى نوع الأدلة المستخدمة والنهج المتبع : نحن نؤسس حتميتنا التاريخية على مبادئ علمية بحتة ، ونرفض كل غيبية أو ظنية ، ولا نعرف من أدلتكم سوى ما ادعاه الرسل ، وما جاءت به الأديان ، وعندما تعجز هذه الأدلة عن إسعافكم تحاولون الافتئات على العلم باستخدامه استخداماً ساذجاً للدفاع عن قضيتكم ! وهل لكم نظرية علمية تثبت مزاعمكم فى وجود الله ؟ إنكم تتصيدون بعض الدلائل العلمية من هنا وهناك لتدعموا بها ما قالته الأديان !

— ولنفرض أن ماتقدمون من أدلة نابع عن نظرية علمية فهل تعلم أن العلم الوضعى نسبى بدوره ، وأنه يمكن أن يخطئ ، ويمكن أن يصيب ؟ وعليك أن تنظر إلى النظريات العلمية التى تعاقبت على مر التاريخ لتتأكد من أن كثيرا منها قد نسخت ما سبقتها ، أو عدلت من محتواها ومضمونها ! إن « علمية » اليوم يمكن أن تصبح أكذوبة الغد فى ظل نظرية جديدة !

إذا كان ما نقدم من أدلة لا يقنعكم حقاً بوجود الله فلماذا تتمسحون اليوم فى الأديان ؟ ولماذا تدعون الوفاق والانسجام بين الشيوعية والدين ؟ إننى لا أفهم موقفكم هذا إلا من خلال انتهازية مكيافيلية تعمل على تكريس كل شيء لإدراك أهدافها !

— إن هذا القول محض اجتهاد من بعض الشيوعيين المحليين ؛ فهم يرون — ولهم العذر — أن الشيوعية والدين غير متعارضين ، وأن كليهما يحمل من المعانى النبيلة ما يجعل لقاءهما ممكناً ، بل لازماً ؛ فرسالات السماء كلها كانت ثورات على أوضاع جائرة ، وطالما أن الدين مسألة روحية لا تعرقل من بناء المجتمع الشيوعى فى شيء فإنه لا مانع عند هؤلاء من قيام مصالحة بين الدعوة الشيوعية وبين الدين !

— أى مصالحة تعنى بين الشيوعية والدين ؟ هل تعنى أن هؤلاء الشيوعيين المحليين

قد تخلوا عن المبادئ الأساسية للنظرية الماركسية أو تعنى أنهم كرسوا الدين لخدمة النظرية ؟ ألستم أنتم أصحاب الرفض المطلق للدين ؟ فلماذا تتزلون اليوم عن رفضكم ؟ هل تغير شيء فى جوهر نظريتكم أو تغير شيء فى جوهر الدين ؟ هل أبدلتم مبدأكم « الأزلى » القائل بأن الدين بناء فوقىّ صنعته الطبقات المستغلة لقهر خصومها ، أو بدّل المسلمون وأهل الكتاب مبادِئهم واعترفوا بالمادية الجدلية التى بها تؤمنون . قل لى : كيف وقعت هذه المصالحة ؟ فنحن على شوق لسماع تفاصيلها !

– إن الميزة الأساسية للماركسية هى قدرة ملاءمتها – لمقتضيات الظروف والملابسات : فالسوفيت قد استخدموها بطريقة ، والصينيون استخدموها أيضاً بطريقة ، والعرب يجب أن يستخدموها بالطريقة التى تتمشى مع ظروفهم وأوضاعهم . وإذا كان الإسلام يشكل حجر الزاوية فى البناء الحضارى لكل الدول العربية – فإن على الشيوعيين العرب أن يأخذوا فى الاعتبار بهذه الحقيقة ، وعليهم أن يجتهدوا لإيجاد الحلول الكفيلة بدفع التعارض بين الشيوعية والدين ؛ فهذا قدرهم وتلك رسالتهم ، وقد دار الاجتهاد على هذا الأساس ، وأعطى ثماره النافعة ، ومناط الحل ما اكتشفه عدد من الشيوعيين العرب بعد دراسة مستفيضة من أن مبادئ الإسلام مثلاً لا تنطوى على أى عداء للاشتراكية العلمية ، بل تتضمن التلاقى والاتفاق على تصفية المظالم وإقرار العدل وبناء المجتمع الأفضل ! ولم يمنع اعتناق هؤلاء الشيوعيين العرب للماركسية من أدائهم للفرائض ، وإقامتهم للشعائر ، وتمسكهم بأهداب الدين ! إنها وجهة نظر لا يجوز لنا الاعتراض عليها أو انتقادها !

– سأسلم معك بأن الشيوعيين العرب قد أسسوا (هيئة) كبار علماء ، وعكفوا على الاجتهاد فى شئون الدين ، وخرجوا علينا بهذه النتيجة الغريبة العجيبة : فما قولك بما أعلنته موسكو من مصالحة بين الشيوعية والدين ، وما أبدته مؤخراً من تسامح إزاء

رعاياها المسلمين ؟ هل كان هذا أيضاً نتيجة اجتهاد من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ؟ إننا لم نسمع بهذه المصالحة المدّعاة إلا بعد أن أعلنتها موسكو رسمياً . أما قبل ذلك فقد كان الدين عندكم أفيون الشعوب ومخدر المسحوقين !

– وماذا يضر فى أن تنهج موسكو نهجا جديدا مع الأديان ؟ لقد استجابت موسكو لآراء المجتهدين من الشيوعيين العرب عندما أصدروا توصياتهم فى مؤتمر باكو برفع التعارض «المصطنع» بين الشيوعية والدين ! لقد حمل رجال الدين فى كل أرجاء العالم على الشيوعية منذ قيامها ، وحاربوا الثورة البلشفية باسم الدين ، وكان على الشيوعيين العرب ألا يأخذوا الأمور بظواهرها : فبعضهم تفقه فى الدين ودرس أصوله ، فتصدى لبحث القضية من كل جوانبها :

منهم من انتهى إلى أن الدين مسألة روحية لا تضر الدعوة الشيوعية فى شيء ، فهى متروكة لضمير الإنسان ووجدانه .

ومنهم من استبعد من النظرية الماركسية ما رأى فيه شبهة تتعارض مع الدين !

وقد انتهى هؤلاء وأولئك إلى التوفيق بين الشيوعية والدين .

– أى ضمير إنسانى هذا الذى يحتمل المعنيين فى آن واحد : معنى الشيوعية ومعنى الدين ؟ أبعد ما تعلن الماركسية عداءها للدين ، وتؤسس هذا العداء على فلسفتها المادية تقولون أن لا تعارض بين الشيوعية والدين ؟ إن التعارض بين المعنيين جذرى وأصيل ! وليس تعارضاً جدلياً قابلاً للحل بعمليات الملاءمة والتطوير !

إن قابلية المصالحة لا تقوم بين الماء والنار ؛ فكلاهما يعارض الآخر ، ولا يمكن جمعهما فى بوتقة واحدة ! وإذا كان الدين فى النظرية الماركسية وباعترافك أنت بناءً فوقياً زائلاً يعبر عن أوضاع البناء التحتى ، ويتبدل بتبدل هذا البناء ، وأنه تعبير عن مصالح الطبقة المستغ‍ـ‍ـلة ، وأداة قهر فى يديها – فكيف تقول بعد ذلك بإمكان

التوفيق بينهما وجمعها فى إنسان واحد يحمل المصحف والإنجيل فى يد والمانيفستو فى اليد الأخرى ؟

كيف يمكن لضمير إنسان أن يحمل هذين الضدين إلا إذا كان ضمير ذئب يسعى من وراء ذلك إلى التحايل والمراوغة لاحتواء الدين وتحطيم مقاومته للمد الشيوعى فى بلاد العرب ؟

ثم إذا كان ظاهر الشيوعية والدين يقول : إن كليهما يسعى إلى أهداف نبيلة كالعدالة والمساواة والرخاء — فإن باطنهما يقول : باختلاف المنابع وتباعد الأصول ! فالشيوعية تقوم على المادية الجدلية التى لا ترى فى الإنسان إلا أحشاءه وما تحت أحشائه ، وتجعل الحركة الاجتماعية كلها رهينة بحركة العلاقات المادية ، وترفض أن يكون للفكر والمشاعر دور أساسى محرك فى تطور البشرية على حين يقوم جوهر الدين على عكس ذلك : فالإنسان فى النظرة الدينية مادة وروح ، وإذا كان للمادة خطرها فى حياته فإن للروح خطرها أيضاً فى حياته ، والمسيرة الاجتماعية عند الدين لا تنهض أبداً فوق المادة ولا تحكم أبداً بقوانينها الصماء ، ومآل المجتمعات لا يصير إلى حتمية مادية تاريخية مدَّعاة ، ولكن إلى إمكان مادى وروحى تشكله إرادة الإنسان على عهد الله وشرطه الذى خطته الأديان .

— إن كانت هذه رؤيتك للشيوعية والدين فإن الشيوعيين العرب لهم رؤيتهم أيضاً ، وهم فى معظمهم مسلمون مثلك لهم رأيهم فى الدين وفى الشيوعية . أليس من حق كل إنسان أن يجتهد فى أمور الدين والدنيا ؟ لقد انتهى اجتهادهم إلى هذا الرأى ، وهم يطبقونه فعلاً فى سلوكهم ، وأمامنا زعامات شيوعية لا تفرط فى شعيرة واحدة من شعائر الدين ، فما مأخذك عليها إن كانت على قناعة كاملة بما تفعل ؟

— ليس لى سوى مأخذ واحد هو الانتهازية المفرطة عندما تتقمص ضمير ذئب !

فالقضية عندكم ليست قضية حرص على الدين ، ولكنها قضية حرص على الدعوة الشيوعية ! وقد دفعكم هذا الحرص إلى ادعاء الوفاق بين الدين والشيوعية لتتمكنوا من إزالة حائط الدين الذى يسد عليكم الطريق إلى دعوتكم . فالإسلام والمسيحية جذورهما عميقة فى المنطقة العربية ، والشيوعية بما تحمل من مبادئ الإنكار الأصيل للأديان لابد أن تصطدم فى تقدمها بهذا الجدار ! لذلك اقتضت مصلحة الدعوة الشيوعية أن تتلافى هذا الجدار . وأن تتسلل من ورائه لتطوقه من بُعْد وتهدمه من أساسه ! وإلا فلتقل لى : لماذا لم يعلن الشيوعيون مبدأ الوفاق هذا بين الدين والشيوعية من البداية ، أو على الأقل منذ قيام الثورة البلشفية ؟

لاشك أنهم توهموا يومها قدرتهم على تحطيم الدين فى هذه الأقطار بضربة واحدة ! ولكن عندما مارسوا تجربة دعوتهم فى بلاد العرب ، وتبينوا استحالة تقدمها فى مهد الأديان السماوية – انقلبوا إلى هذه البدعة ، بدعة الوفاق بين الشيوعية والدين حتى يضمنوا مهادنة الأديان وحياد الجماهير المؤمنة التى ترفض دعوتهم !

ثم هل كان الشيوعيون العرب وغير العرب يجرءون على الجهر بهذا الوفاق لولا أن موسكو قد أقرته وباركته ؟ لقد وجدت فيه ولاشك مصلحة أكيدة فى نشر الدعوة الشيوعية فى العالم العربى بعدما انتكست هذه الدعوة مرات ومرات طوال ربع القرن الماضى !

إن الشيوعية الدولية لم تبد تسامحاً مع الأديان إلا من باب التكتيك المرحلى الذى يستهدف احتواء الدين بعد أن فشلت فى محاربته بالأساليب المباشرة ، ولا يمكن أن نتصور أن الشيوعيين العرب يطلقون هذه الدعوة عن نقاء ضمير وحسن نية إلا إذا كانوا على جهل بيِّن بمبادئ الدين ، أو بمبادئ النظرية الماركسية .

أما جهلهم بمبادئ الدين فهذا أمر ممكن ، ولكن جهلهم بمبادئ الماركسية فأمر مستحيل ! إن الماركسية فكرة شمولية لا تقبل التجزئة : فإما أن تأخذ بها ، وإما أن نطرحها ! فالقول بأن الشيوعيين العرب يستبعدون من المبادئ الماركسية ما لا يتمشى مع تعاليم الإسلام – قول مغلوط ؛ لأننا ننزع من الماركسية فى هذه الحالة أهم ركائزها وهى الفلسفة المادية ونفرغها من ثم من مضمونها ، فلا يتبقى منها بعد ذلك شىء يستحق الذكر !

إن الملاءمة بين الماركسية والدين على أساس الأخذ والترك لا تعدو فى واقعها أن تكون عملية ترقيع ساذجة لا تفيد الشيوعية فى شىء ، ولا أعتقد أن الشيوعيين العرب على غفلة بهذه الحقيقة !

– وهل تنكر أن الإسلام ينطوى على كثير من المبادئ الاشتراكية ، وأن نصوص القرآن تحض على إنصاف الضعيف وإزهاق القوى ، وتوجب المساواة بين الجميع ، وترفض احتكار الثروة ، بل تعمل على توزيعها بالعدل والقسطاس حتى لا تكون دولة بين الأغنياء ، فتسود الطبقية ويعم الاستغلال ؟ إن الإسلام دين الاشتراكية فلماذا تتنكرون اليوم لمبادئ الاشتراكية ، وترفضون نسبتها إلى الإسلام عندما يأتى نفر من الناس ويدعون اليوم إلى تطبيقها ؟

– نحن لا نبحث للإسلام عن نسب بالاشتراكية كما تبحثون أنتم عن نسب للاشتراكية بالتمسح فى الإسلام ! ثم إن الاشتراكية مصطلح مطاط يتسع اليوم لآلاف المعانى والألفاظ ، وقد امتهنه الخصوم والأنصار ، فأصبح دمية مهلهلة لا وجه لها ولا قفا . فهناك مئات من الاشتراكيات فى الفكر الإنسانى ، وهناك عشرات من الاشتراكيات أيضاً فى التطبيق الإنسانى ، واشتراكيتكم تنفرد عن غيرها بادعاء « العلمية » وقد ميزت نفسها بالركيزة المادية التى تتكئ عليها ، وهذه

الاشتراكية العلمية أبعد ما تكون عن تعاليم الدين ! وإذا كان بعض فقهاء المسلمين قد حلاله أن يصف الإسلام بأنه دين الاشتراكية ، وأن يعلن عما أسماه بالاشتراكية الإسلامية – فإنه لم يكن يعنى على كل حال اشتراكيتكم العلمية ؛ إنما كان يعنى جملة المبادئ التى تدور حول العدالة والمساواة التى جاء بها مفكرون اشتراكيون سابقون عليكم ولاحقون لكم ، وكنتم أنتم على خلاف دائم معهم وإنكار كامل لمبادئهم !

فما الذى جرى فى الدنيا حتى تقبلوا الدخول إلى حظيرتهم وتدعوا الانتماء إلى أسرتهم ؟

– الاشتراكية فكرة موجودة صاغتها نظريات كثيرة ، والاشتراكيون أسرة واحدة على الرغم من أوجه الاختلاف التى تبدو بين أعضائها ! إننا على تعاطف مع كل القوى الاشتراكية أيا كانت أبعادها الفكرية ، والاشتراكية العربية مثلاً عضو من أعضاء تلك الأسرة الكبيرة ؛ فالأهداف واحدة وإن اختلفت الأساليب .

– إن التاريخ والتجربة تناهض ما تقول : فأهداف الاشتراكية العلمية تخالف أهداف غيرها من الاشتركيات ؛ كما أن وسائلها تختلف أيضاً ووسائل غيرها من الاشتركيات وأنتم تدخلون من باب الاشتراكية غير العلمية حيلة وخداعاً حتى تخلطوا الحابل بالنابل وتتسللوا إلى أهدافكم فى غفلة من الجميع !

أى قرابة مثلاً بينكم وبين الاشتراكية العربية حتى تقرروا الانخراط فى الاتحاد الاشتراكى العربى الذى أسسه «جمال عبد الناصر» ؟

«جمال عبد الناصر» على حد قوله لا يؤمن بالصراع الطبقى ، ولا يثق بالمادية التاريخية ، ولا يقبل مجتمع الشيوعية ؛ فما وجه الصلة بينكم وبين اتحاده الاشتراكى ؟

هل كنتم تؤمنون بما يؤمن ، وتسعون إلى ما يسعى ، أوكنتم تبحثون لأنفسكم عن قناع تستترون به إلى أن تحين فرصتكم فتقفزوا إلى أهدافكم وتدركوا بمآربكم ؟

أنت لا تفهم أصول الجدلية التى تفرض القبول بأوضاع وسطية تخرج منها بعد ذلك أوضاع جديدة ! إننا نقبل الاشتراكيات الوسطية كمرحلة تاريخية ضرورية ، وهذا أساس فلسفتنا التاريخية ، وليس لنا أن نرفض تجمعاً اشتراكيا أيا كان طالما أنه قابل للتطور والانتقال بنا إلى مرحلة جديدة !

– ومتى كان «جمال عبد الناصر» اشتراكياً ؟ ومتى كان اتحاده الاشتراكى اشتراكياً ؟ إن المبادئ الستة لثورة (٢٣ يوليو) لم ترد فى طياتها كلمة واحدة عن الاشتراكية ! وهى المبادئ التى اتخذها رجال الثورة دستوراً دائماً لهم ! إن كلمة اشتراكية لم ترد على لسان «جمال عبد الناصر» إلا بعد خمس سنوات من الثورة وبالتحديد فى المؤتمر التعاونى الذى عُقد فى القاهرة سنة ١٩٥٧ والذى أطلق فيه شعار «اشتراكية – ديمقراطية – تعاونية» ومن يومها لم يأت ذكر للاشتراكية على لسان «عبد الناصر» لافى الأقوال ولافى الأعمال إلا فى صبيحة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦١ عندما اتخذ قراراته المفاجئة بتأميم معظم المشروعات الإنتاجية وإعادة تحديد الملكية ! ومن يومها دقت طبول الاشتراكية ، وسمعنا عن المجتمع الاشتراكى والسلوك الاشتراكى ، والعدالة الاشتراكية ! إلى آخر ذلك من الكلمات والتصريحات التى زفتها وسائل الإعلام فى دهشة كاملة من الجميع !

– لا ، لقد كان «جمال عبد الناصر» يفكر فى الاشتراكية منذ أمد طويل ، وكانت بالنسبة له المخرج الوحيد للصراع الاجتماعى فى مصر ، بل كانت الأمل الأوحد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ! وإذا كان «عبد الناصر» لم يستطع تطبيق الاشتراكية إلا بعد تسع سنوات من الثورة – فإن هذا لا ينفى عدم إخلاصه

للاشتراكية ، وعدم تحينه الفرص لتطبيقها ! إن الاشتراكية العربية واقع لامراء فيه ، واقع عاش وأثمر حقوقاً هائلة للعمال والفلاحين !

– الاشتراكية . . إن صحت كمذهب اجتماعى . . لا يمكن أن تكون صنيعة فرد واحد يفكر فى أصولها بمعزل عن الجميع !

الاشتراكية مسألة تثقيفية وتربوية لا يمكن فرضها بين يوم وليلة على مجتمع يجهلها !

الاشتراكية لا تستورد شعاراتها وقوالبها ونظمها من الخارج ؛ لتُفرض ذات صباح على شعب بأكمله !

الاشتراكية مسألة قناعة وإيمان يصنعها التفاعل بين الفكر والواقع ، والفكر الذى نعنيه ليس فكر تيتو أو لينين ؛ إنما هو فكر أبناء مصر وصفوة مصر ، والواقع الذى نعنيه ليس هو واقع يوغسلافيا أو الاتحاد السوفيتى ؛ إنما هو واقع مصر ، وظروف مصر !

الاشتراكية – يا رفيق – لا تفرض بقرار جمهورى ؛ إنما تَفرضها القواعد الشعبية إن اقتنعت بجدواها ! ويوم تفرض الاشتراكية بقرار جمهورى لابد أن تنتهى أيضاً بقرار جمهورى !

– لقد تناسيت فى عرضك مكاسب العمال والفلاحين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة للشعب المصرى ، لقد أصابت الطبقات الكادحة من التطبيق الاشتراكى الشىء الكثير ، والاشتراكية لا تستهدف أساساً سوى مصالح هذه الطبقات ، وهذه النتيجة وحدها كافية لدحض مزاعمك !

– عن مكاسب العمال والفلاحين أترك لوزيرى الاقتصاد والمالية مئونة الرد عليك ؛ فهما على علم كامل بخسائر القطاع العام الذى يقال بأنه يوزع أرباحاً ! وهما

على علم كامل بمتوسط الدخل الحقيقى - لا النقدى - للعامل والفلاح بالقياس لخمس عشرة سنة خلت ، وهما أيضاً على علم كامل بالبطالة الفعلية والمقنعة التى يعانى من وطأتها أكثر من ٤٠ ٪ من عمال مصر وفلاحى مصر !

ماذا كسب العامل والفلاح بالقياس لما كان يمكن أن يكسبوا لو أن نظام «عبد الناصر» سلك سبيلاً سوياً فى سياسته الداخلية والخارجية ؟

لقد أنفق «عبد الناصر» أربعة آلاف مليون دولار على مساندة ما أسماه بالثورة الاشتراكية فى اليمن !

وهذه الأربعة آلاف مليون الدولار لو وزعت على جميع القرى المصرية - وهى أربعة آلاف قرية - لكان نصيب كل قرية مليون دولار !

- إنك تتجنى على الرجل من واقع حقدك الطبقى ! لقد جردكم «عبد الناصر» من السلطان والمال فى سبيل نصرة الكادحين ، وركب كل المخاطر فى سبيل إعلاء كلمة الاشتراكية على كلمة المستغلين ، وما الذى دفع «بعبد الناصر» إلى تحمل كل هذه الآلام والضربات سوى الإخلاص والقناعة للمبادئ الاشتراكية التى عاش لها ومن أجلها !

- قميص الناصرية الذى تحاولون به اليوم ستر عوراتكم لا يستر عورة ، لقد سقطت الجدران وتعرت الحقائق ! وثق أن ولع «عبد الناصر» المتأخر بالاشتراكية لم يكن عن حب لها أو إيمان بها بقدر ما كان حباً فى تثبيت السلطان ، وولعاً فى دعم الطغيان !

لقد كانت الاشتراكية المستوردة بالنسبة له السلاح الوحيد الذى يستطيع به تجريد خصومه ومعارضيه من كل قدرة على المقاومة والحركة ، وإخضاع الشعب إخضاعاً نهائياً لسلطانه ! ولو كان هناك سلاح مذهبى آخر يمكنه من ذلك ما تردد

فى استخدامه .

لقد استغل «عبد الناصر» الاشتراكية كسلاح سياسى ، ولم يستخدمها قط كمذهب اجتماعى ! وقد مكنته من جمع مقاليد السلطتين السياسية والاقتصادية بين يديه ، فأصبح المورد الأوحد للخبز فى مصر ، يملك وحده حق المنح والمنع ، ويوزع وحده الأرزاق على من يشاء بغير حساب !

وأرجو أن تعود يوماً يا رفيق إلى مراجعة قوائم التأميمات والحراسات والمصادرات التى تمت باسم الاشتراكية ؛ لتتحقق بنفسك من أسماء كبار المستفيدين منها ، ويومها لن تجد من بينهم كادحاً واحداً !

– إنكم تصرون على اتهامنا بالتستر بالناصرية ، وتتناسون حقيقة بديهية وهى أن الناصرية بالنسبة لنا مرحلة من مراحل البناء الاشتراكى فى مصر ، وهى مرحلة لازمة ولابد لكل ماركسى مؤمن أن يعانقها ويتفاعل معها فى سبيل الوصول إلى مرحلة أرقى ، وهذه أصول الجدلية التاريخية .

– «عبد الناصر» الذى لعنتموه ، ولعنكم ، واتهمتموه واتهمكم – هو اليوم صاحب مبدأ نضالى يدخل فى صلب نظريتكم ، وتبررون تعاطفكم معه بأصول جدليتكم !

أى فارق إذن بين أصول جدليتكم هذه وأصول الانتهازية البونابارتية أو المكيافيلية التى تدعو إلى ركوب كل وسيلة لإدراك الغاية ؟ أهذه أخلاقيات الاشتراكية العلمية التى تحملون عبء دعوتها ؟

– الأخلاقيات شىء نسبى ، ولكل مرحلة أخلاقياتها ، وفى الممارسة السياسية لا محل للأخلاقيات البرجوازية ؛ إنما العبرة بالوسائل الفعالة التى تقود إلى الهدف حتى ولو اصطدمت بما تسمونه أخلاقاً !

– معذرة يا رفيق ! فقد كنت أحسب أن حركة التاريخ قد تلطفت بضمائركم ، ولكن يبدو أنها دمرت فى طريقها كل شىء ، وحولتكم إلى جمع من الذئاب يركب كل وسيلة ! والوسائل إذا لم تكن من جنس الغاية أفسدت الغاية !

الوسائل – يا رفيق – إن كانت فاسدة فلابد أن تقود إلى غايات فاسدة .

– أى فساد فى غايتنا ؟ ألا تعرفون نظرية الضرورة ؟ إن الضرورات تبيح المحظورات . ولو أننا منعنا أنفسنا عن ركوب الوسائل المتاحة لما أدركنا هدفاً ، وما حققنا غاية .

– لو أن كل جماعة ركبت هذه الرخصة التى شرعت لحكمة لا تفهمونها – لسقطت كل المبادئ ، وفسدت كل الأهداف ، ولعادت البشرية إلى عهد الناب والمخلاب !

إن إدراك الأهداف النبيلة لا يكون إلا بالوسائل النبيلة ، ويوم تدرك كل جماعة أهدافها بالتضليل والمخادعة وسفك الدماء – فلن يصح هدف ولن تستقيم غاية ؛ لأن الوسائل فى هذه الحالة تصبح منافية للأهداف ومناقضة للغايات !

عندما أراد الحواريون تحرير السيد المسيح بالقوة من قبضة اليهود الذين حكموا بصلبه – نهاهم السيد المسيح عن ذلك قائلاً : إن التجاءكم إلى العنف فيه نقض للدعوة المسيحية من أساسها ! وهى الدعوة التى قامت على المحبة والسلام والاحتكام إلى الضمير !

– هذه مثاليات القرون الأولى ، ولكل عصر مثالياته وأساليبه ، ثم ما جدوى مثاليتكم وأساليبكم وسط عالم لا يعترف بها ؟ إن من السذاجة التعامل مع العصر بأدوات الماضى ! وهل ترى أن غيرنا يحترم هذه المثاليات أو يعمل بها حتى نُطالَب نحن باحترامها والعمل بها ؟

– الخطأ لا يبرر الخطأ يا رفيق ! وأنتم أول من ابتدع هذه اللعبة فى العصر الحديث ، فتحالفتم أنتم وألد أعدائكم لبلوغ مآربكم ! ألم يتحالف البلاشفة وألمانيا الإمبراطورية فى سبيل الوصول إلى مقاعد الحكم فى روسيا القيصرية ؟ ألم يتحالف ستالين والدول الرأسمالية فى الحرب العالمية الثانية ليقتسما العالم ؟

– على كل حال : إن وسائلنا فى مصر لا تدعو إلى العنف المسلح كوسائل غيرنا ، ومن حقنا مهادنة نظام أو مسالمة حكومة إن كان فى هذه المهادنة أو المسالمة ضرورة مرحلية ، ونقطة الالتقاء الأساسية مع نظام «عبد الناصر» هى الوقوف إلى جانبه لمنع عقارب الساعة من العودة إلى الوراء ، وقطع الطريق على كل انتكاسة تدبرها القوى الرجعية العميلة ! وسبيلنا إلى ذلك ليس تأييد النظام الناصرى بالدجل والتضليل ، ولكن بالتوعية الجماهيرية الواسعة ، ونشر المبادئ الاشتراكية الحقّ بين الطبقات الكادحة !

– يسعدنى حقاً أن أسمع أنكم دعاة سلام ومحبة ، ولكن يسعدنى أكثر أن تكون مسالمتكم هذه عن مقدرة لا عن عجز ! وقد علمتنا التجارب المعاصرة أن مسالمتكم مرحلية لا تلبث أن تنقلب إلى عنف ورصاص عندما تحين الفرصة وتأتى المناسبة ! ثم أين المبادئ الاشتراكية الحقّ التى تنشرونها ؟ إننا لا نرى فى الساحة الفكرية سوى كشاكيل الدعاية الشيوعية ، ومحفوظات الماركسية اللينينية !

وكنا نود أن تواجهوا خصومكم ، وأن تدخلوا فى جدل مثمر مع من يخالفكم فى النظرة ، ولكنكم تصادرون على غيركم حق المجادلة ، وتفضلون الانفراد بالساحة الفكرية كلها !

– لقد كان للجدل وقتٌ ذهب وانقضى ، واليوم وقت العمل لا وقت المجادلات النظرية العقيمة ، فأمامنا أرض محتلة ، وأزمة اقتصادية قاتلة ، وكل

مصرى مدعو اليوم إلى مواجهة هذه المشاكل العاجلة ، والعمل بكل قواه من أجل حلها .

– إننا لم نسمع لكم صوتاً إلا فى الساحات الخاوية ! ولم نعرف لكم نضالاً إلا فى غيبة الرأى الآخر ! لقد انفردتم بالساحة الفكرية كلها طوال حكم «عبد الناصر» واليوم تهربون من أبوابها الخلفية بعد أن أتيحت فرصة الكلمة لغيركم !

– قلت : إن الظروف قد تبدلت واليوم يوم العمل لا يوم الجدل !

– ولنفرض أن اليوم يوم العمل ، فكيف يمكنكم العمل بغير نظرية أو مذهب يحدد لكم الوسائل ويعين لكم الطريق ؟ ألم يسبق الفكر التطبيق فى كل مراحل البناء الحضارى ؟ إن نظريتكم موضع جدل كبير ، ومحل شكوك كثيرة ؛ ومن حق الطبقات الكادحة التى باسمها تتكلمون أن تتأكد من سلامة النظرية ، وأن تستوثق من صلاحية مبادئها ! فلماذا تنسحبون من المجادلة إن كنتم على يقين من صلابة نظريتكم ، وإن كنتم على ثقة من جدواها !

– وهل تعتقد أن هناك آراء موضوعية تسترعى الانتباه وتستدعى المناقشة ؟ إن الرأى الآخر لا يطلق سوى التهم والأباطيل ، ولا يطرح سوى الأكاذيب والمزاعم ! ولسنا على استعداد لإضاعة الوقت فى مهاترات كلامية ، ومجادلات سفسطائية !

– إننا نقدر وقتكم الثمين ، ونقدر أكثر حرصكم المتين على إنقاذ الشعب المصرى من ورطته ، ولكن أليس من حقنا أن نسأل عن وسائل الإنقاذ ، وسبل الإسعاف التى إليها تلجئون ؟

– مزيد من الإشتراكية الحقِّ ، وهذا يعنى مزيداً من التأميم ، ومزيداً من التخطيط ، ومزيداً من التعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية التى تشاطرنا الأهداف نفسها وتقاسمنا الأمانى نفسها ، ولن يكون ذلك إلا بحكم شعبى ديمقراطى يسمح

بمشاركة واسعة للجماهير الكادحة فى أعباء الحكم ، وما دون ذلك من الحلول لن يجدى نفعاً فى إنقاذ مصر من أزمتها !

— أليست هذه الحلول كلها من تصميم النظرية الماركسية ، ومن وحى مبادئها ؟ فما بالكم تصومون عن مجادلة خصومكم فى جدواها . ومناقشة غيركم فى فعالية أساليبها ؟

— إنكم تحاولون جرنا دائماً إلى دائرة المناقشات العقيمة ! لقد أصبحت الماركسية حصان طروادة الذى يركبه أمثالكم حيلة وخداعاً ! إنها الشماعة التى تعلقون عليها كل الأخطاء . وتنسبون إليها كل الجرائم ! ولكننا لن نمنحكم هذه الفرصة . ولن نهب لكم هذا الشرف !

— ماركسيتكم هذه . ليست بحصان طروادة ولا بحمار الحكيم ! ولكنها دابة نافقة . لم يعد فيها ما يصلح للحياة !

ما دامت الماركسية دابة نافقة ، فلماذا تصرون على مناقشتها . وتتسابقون فى تفنيد مبادئها ؟

لماذا تحاولون أن تجعلوا منها نصباً تذكارياً للخطيئة والفشل ؟

— الماركسية بالنسبة لنا عثرات فكر تستلزم التقويم والمراجعة ، وعثرات الفكر يا رفيق تعتبر ضرورية فى تصحيح المسيرة الإنسانية ؛ فمن الخطأ تستلهم الصواب !

— السفسطة الكلامية لن تجدى فى إقناعنا بجدوى المناقشة النظرية ؛ فنحن ننطلق من شىء اسمه الواقع . وإذا كنت لا ترى الشمس فلا أقل من أن تحس بحرارتها .

وهل من منكر أن الماركسية اليوم بما تقدمه من فكر وعمل هى وقود الحركة التحررية العربية كلها ؛ وهى محرك النضال العربى الثورى فى مواجهة الإمبريالية

وصنيعتها إسرائيل ؟ هذا واقع لامراء فيه وما دونه تنظير ، وفلسفة . وهراء !

– وهل تقبل الجدل حول هذا « الواقع » ؟

– لا مانع عندى ! وإن كنت علَى يقين من النتيجة . فلن تفلح فى إقناعى بآرائك !

– لا يهمنى إقناعك ، فربما نجحت فى إقناع غيرك !

من نصدق ؟

عندهم دواء القضية الفلسطينية . . .

ويوم تنتصر الطليعة الماركسية فى كل أجزاء الأرض العربية سوف تسقط الصهيونية من تلقاء نفسها ؛ لأن الصهيونية فكرة سياسية عنصرية ، والماركسية ترفض الوطنية الضيقة ، والعنصرية الحمقاء !

والطليعة الماركسية العربية ومن فوقها موسكو تعمل بهذه الوصية ، وتخطط لها ، وفى خط متواز يركب « عبد الناصر » جواد الحرب ، ويدعو إلى تدمير إسرائيل بقوة السلاح ، هل وقعت معجزة هندسية بالتقاء الخطين المتوازيين فى تحالف مقدس - الخط الذى يدعو إلى إسقاط الكيان الصهيونى بطريقة المذهب ، والخط الذى يدعو إلى إسقاط الكيان الصهيونى بطريق الحرب ؟

من نصدق ؟ ومن نكذب ؟

قال الرفيق :

– لقد كان للماركسية فضل فى بعث النضال العربى من أجل التحرر من سلطات الإمبريالية ، والمد الماركسى هو الذى أيقظ اليسار العربى كله وأعطاه أبعادا جديدة تمثلت فى الوعى المتدفق عبر الجماهير العربية فى كل مكان ، وفى الرفض الكامل للسيطرة الطبقية ! لقد استطاع المد الماركسى بعث الروح النضالية العربية وتأطيرها وقيادتها فى المنطقة العربية طوال العشرين سنة الفائتة ، ولولاه لما تحرر الفلاح من إسار الإقطاع ، ولما مزق العامل قيود الخضوع لرب العمل ولما حطمت كثير من الدول العربية أغلال التبعية والاستغلال !

– موجة التحرر العربى كانت قادمة قادمة ، وكل ما فعله اليسار الماركسى هو ركوبها واستخدامها لأغراضه ! لقد انطلقت هذه الموجة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقليل ، وبالتدقيق فى نهاية الخمسينيات ، وكان باعثها وموقظها الشعور الدينى والوطنى والقومى ، وقد استطعتم على الفور خلع ثوب العالمية الذى يطبع مذهبكم ، وارتديتم ثياب الوطنية المحلية والقومية الإقليمية ، بل ذهبتم مؤخرا إلى ارتداء ثياب الدين وإخفاء نظرتكم الأصلية له ، فلم يعد مخدرا للشعوب ، ولكن أصبح أداة فى استراتيجية الدعوة تخادعون بها الجماهير المؤمنة الرافضة لدعوتكم !

أما القول بتحرير الطبقات الكادحة على أيديكم فيحمل المغالطة والادعاء ! فقد انطلقت دعوات التحرير قبل وصول جحافلكم إلى المنطقة العربية بوقت طويل ، وكان الفضل الأول فيها لبعض أئمة المسلمين وخاصة جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، ثم الزعامات الوطنية من بعدهم كمصطفى كامل وسعد زغلول وعلال الفاسى وعمر المختار وغيرهم ، وحتى هذه الزعامات الوطنية كانت تستمد جذورها من الدين وتعمل بوحيه : ألم يحارب الإسلام الاستغلال بجميع صوره ؟

ألم يدعُ إلى تحرير الإنسان من ربقة الأغلال والتبعية ؟ ثم الانتفاضات القومية التى انطلقت من المنطقة العربية : ألم تكن كلها — بغض النظر عن محركيها — دعوة إلى رفض الاستغلال ومقاومة التبعية والانطلاق فى دروب التحرر؟

لقد كانت كل هذه الانتفاضات موجودة ومستمرة قبل وجودكم فى الأرض العربية بزمن طويل ! وعندما دنت ثمارها واقتربت نتائجها بعد الخمسينيات قفزتم إلى الساحة ، لتقطفوا الثمار وتحصّلوا النتائج !

— ومن الذى سمح بكسر احتكار السلاح والانطلاق إلى النضال ضد الإمبريالية ؟ . أليست دول الكتلة الشيوعية هى صاحبة الفضل فى ذلك . ولولا موقف الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ . لما أمكن التحرر من سطوة الغرب وتسلطه على المنطقة ! لقد منحت هذه الدول مصر السلاح عن طيب خاطر ، وكان هذا المنح بداية أفول سلطان الغرب الرأسمالى فى المنطقة العربية كلها . .

— الواقع أن احتكار السلاح لم يكسر ، ولكننا انتقلنا من احتكار إلى احتكار : من الغرب الرأسمالى إلى الشرق الشيوعى ! ولا فارق بين الاحتكارين ، فكل يبحث عن مصالحه ونفوذه فى المنطقة العربية !

والاتحاد السوفيتى عندما منح العرب السلاح لأول مرة لم يمنحه عن رغبة صادقة فى تحرير المنطقة العربية من النفوذ الرأسمالى بقدر ما منحه عن ضرورة ملحة أملتها استراتيجيته الممتدة ، وهى النفاذ إلى البحار الساخنة ، وتحقيق حلم القياصرة القديم فى السيطرة على منابع البترول والمواقع الحيوية فى أرض العرب ! وصفقة السلاح الأولى التى حصل عليها العرب لم تكن بالنسبة للكتلة الشيوعية سوى صك الدخول إلى المنطقة العربية ، وقد رأينا نتائج هذه السياسية فيما بعد عندما أصبحنا نساوم على

كل قطعة سلاح وكل قطعة غيار ! وعندما خضنا حرب رمضان لم نجد ما يفي بحاجة قواتنا من سلاح وعتاد !

– لا أدرى كيف يصل بكم الجحود إلى إنكار دور الاتحاد السوفيتى فى دعم الصمود العربى ضد إسرائيل ، ومدكم بالسلاح والخبرة الكفيلة بتحطيم الكيان الصهيونى الإمبريالى على أرض فلسطين ؟

– إن الاتحاد السوفيتى أيها الرفيق لا يوزع السلاح جزافا ، ولكنه يعطيه بقدر مصلحته . ولم تكن له فى يوم من الأيام أى مصلحة فى إزالة الكيان الصهيونى من أرض فلسطين ، فهو معترف بوجودها « الشرعى » فى الأمم المتحدة وله فيها رجال وآمال ! وهل يعقل أن يسعى الاتحاد السوفيتى إلى إزالة السبب الذى من أجله دخل إلى المنطقة العربية ؟ وهل يعقل أن يعمد إلى تحطيم الكيان الصهيونى وهو جواده الرابح الوحيد فى المنطقة العربية ؟

إن الاتصال والتنسيق قائم على قدم وساق بين الشيوعيين الإسرائيليين والشيوعيين العرب ، والاتحاد السوفيتى يرعى هذه « الوحدة » الشيوعية ، ويباركها ولو كره الكارهون !

– ألم تكن الجيوش العربية مدججة حتى أسنانها بالأسلحة السوفيتية فى عام ١٩٦٧ ، وفى عام ١٩٧٣ ؟ .

لقد اعترف خبراء العالم أجمع بأن مصر وسورية كانتا تملكان أسلحة لا حصر لها ولا عد ! وأن تسليحها كان متفوقا على التسليح الإسرائيلى ، ولولا خيبة القيادة العربية لاستطعنا أن نسدد ضربة قاضية للكيان الصهيونى .

– أولا : لم تكن الجيوش العربية وخاصة جيش مصر وسورية مدججة بالسلاح

كما تزعمون ، اللهم إلا إذا اعتبرنا الكمّ دليلا على القوة العسكرية فى الحروب الحديثة ! لقد كانت إسرائيل تملك معدات تفوقنا كما وكيفا ، فلم تكن الأسلحة الجوية العربية تملك طائرة واحدة مقاتلة مقنبلة ، بل لم تكن تملك طائرات مقاتلة متفوقة ، وكانت تشكيلات القوات الجوية العربية تتكون فى غالبيتها من طائرات مقابلة من نوع ميج ١٥ و١٧ ، ٢١ ، وطائرات قاذفة من نوع اليوشن وت ى ، ولا أذيع سرًّا إن قلت : إن طائرات المقابلة محدودة المدى ، أما الطائرات القاذفة فلم تكن أصلح الطائرات لاستراتيجية المنطقة .

ولولا التعديلات الفنية التى أدخلت على الطائرات السوفيتية والجهود الجبارة التى بذلت فى التدريب وعنصر المفاجأة لما استطاعت إدراك أهدافها فى حرب رمضان .

وهذه الأنواع من الأسلحة البرية والبحرية والجوية التى باعها الاتحاد السوفيتى للعرب تعود فى معظمها إلى مخزون إنتاج الحرب العالمية الثانية وبعض النماذج القديمة من إنتاج ما بعد الحرب العالمية .

وعلينا أن نتساءل بعد هذا : أى مصلحة للاتحاد السوفيتى فى أن تتقدم قواتنا لتحطم الكيان الصهيونى عام ١٩٦٧ إن كان هو المدعم لهذا الكيان والمشارك فى بنائه ؟ وأى مصلحة له فى أن تتقدم قواتنا إلى عمق سيناء عام ١٩٧٣ بعد أن عبرت القناة ؟ .

لم تكن للاتحاد السوفيتى أى مصلحة فى كل ذلك : ففى عام ١٩٦٧ حذر القيادة العربية وقدم لها الضمان بأن إسرائيل لن تكون البادئة إلى أن ضربت ضربتها ! .

وفى عام ١٩٧٣ خان الإرادة العربية عندما منع عن الجيوش العربية المحاربة السلاح والعتاد بعد ما نجحت فى عبور القناة ! .

— إن مسئولية الفشل فى استعادة فلسطين تعود إلى الأنظمة العربية الرجعية التى ما فتئت تعمل على تمزيق الصف العربى والوقوف فى وجه الأمانى العربية!

وهل ننسى خيانة هذه النظم للقضية فى كل مرة نقترب فيها من الحل؟

إن المسألة ليست مسألة سلاح فحسب، بل مسألة إرادة شعبية وقيادية! وإذا كانت الإرادة الشعبية موجودة وقائمة فإن الإرادة القيادية لم توجد بعدُ.

— كلام منمق وجميل! لقد قلتم إن الرجعية توجد فى مصر، فسقط النظام الملكى وقامَ نظام جمهورى «اشتراكى» وقلتم: إن الرجعية موجودة بسورية. فسقط النظام «اليمينى» فى سورية وجاءت نظم يسارية ظلت تتعاقب حتى استقرت على أقصى اليسار!

وقلتم: إن الرجعية توجد فى العراق، فسقط النظام الملكى فى العراق، وقامت نظم جمهورية ظلت أيضا تتعاقب إلى أن أدركت أقصى اليسار!

ألا يكفى إسرائيل بعد كل هذا ثلاث دول عربية يفوق عدد سكانها وإمكاناتها ما تملك بعشرات المرات، أم أن القضية ليست فى الوجود الإسرائيلى، ولكنها فى «الوجود» اليمينى «واليسارى» بالمنطقة العربية؟..

— نعم: إن القضية أولا قضية يمين ويسار، وعندما تصفى قوى اليمين العميلة فى المنطقة العربية يكون بالإمكان تحرير فلسطين! إن عملية التحرير تفترض إمكانات عملاقة؛ كما تفترض القضاء على كل عناصر الخيانة والرجعية فى الصف العربى.

— ومن أجل ذلك آزرتم إرسال الجيش المصرى إلى اليمن، وباركتم تبديد قواه على أرضها فى وقت يتربص فيه العدو الصهيونى بالأمة العربية، ويتحين كل فرصة لاقتناصها!

ومن أجل ذلك أيضا يجب ألا نجزع عندما تغتنم إسرائيل فرصة انشغالنا هنا وهناك بتصفية « الرجعية اليمينية » ؛ لتنزع من تحتنا أراضى جديدة !

إن أنسب الفرص التاريخية أمام إسرائيل هى تلك الفرصة الثمينة التى ينشغل فيها العرب بلعبة اليمين واليسار !

وبحسبة يسيرة يمكنك أن تعلم بأن الوقت الذى يضيع بين يمين وهمى ويسار زائف كفيل بتحقيق كل أحلام بنى صهيون ! ويوم تتحقق هذه الأحلام فلن تنفعك وحدة تقدمية ، ولا محالفة شيوعية !

— ولكن يوم يدرك الماركسيون أداة الحكم فى كل الدول العربية سوف تسقط الصهيونية كفكرة سياسية من تلقاء نفسها ؛ لأن الماركسية ترفض العنصرية والوطنية الضيقة ، والصهيونية فكرة سياسية لا يمكنها أن تعيش وسط محيط ماركسى .

— أتريد أن يكون ثمن استعادة فلسطين مركسة كل الدول العربية وربطها بمذهب بعيد عن تراثها وأصالتها وأمانيها ؟ .

أنخاطر بعقيدة الأمة العربية ومستقبلها من أجل مذهب لا ندرى شيئا عن نتائجه القريبة والبعيدة ؟ وفى أى مكان فى العالم ذابت الحواجز السياسية بين الدول التى توحدت عقيدتها تحت راية الماركسية ؟ أفى دول أوربا الشرقية التى مازالت كل دولة تحتفظ بمقوماتها وذاتيها أم فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الذى مازال يتشكل من جمهوريات لكل جمهورية طابعها وقوميتها ؟ .

إن إقامة دكتاتورية البروليتاريا فى كل الدول العربية وإجراء التلاحم المزعوم بين البروليتاريا العربية والبروليتاريا الإسرائيلية ، ومن ثم تصفية الكيان الصهيونى فكرة سخيفة لا تنطلى على أحد ! . .

وإن صح لكم حقا تصفية الكيان الصهيونى فماذا ستفعلون ببنى صهيون وخاصة

هؤلاء الذين نزحوا بكثرة من دول الكتلة الشيوعية ؟ .

إنهم سيظلون ولا شك أغلبية ساحقة متركزة فى أرض فلسطين ، وستظل لهم بالضرورة الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ! ولن تستطيع أن تنزع منهم هذه الإدارة تحت أى سبب كان طالما أنهم فى الظاهر ماركسيون مؤمنون يدينون بمذهب ماركس ويعملون بأسلوب لينين أما رفاقهم العرب فيظلون دائما فى مرتبة أدنى مهما بلغت درجة تمركسهم !

– إننا على ثقة من أن انتصار البروليتاريا فى العالم العربى سيفتح الطريق أمام تلاحم القوى العاملة الفلسطينية والإسرائيلية ، ولن يوجد تمييز يذكر بين فلسطينى ويهودى على أرض فلسطين !

– إنكم تفترضون أن انتصار البروليتاريا سيؤدى إلى نزول الصهيونى عن صهيونته واليهودى عن يهوديته ، فيتعايش الفلسطينيون واليهود تحت سقف واحد ، لكن قل لى « بربك » : متى وقع هذا ؟ وفى أى قطر شيوعى ؟ ألا ترى أن الواقع المعاصر يكذبكم ويفضح أمركم ؟ فبعد مرور أكثر من نصف قرن على « انتصار البروليتاريا » فى روسيا يخرج اليهودى السوفيتى مهاجراً إلى إسرائيل ، مهاجراً إلى بنى جلدته ومهبط أحلامه ! ولم يستطع النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى برغم حسمه وضراوته أن يخرج اليهودى عن دينه وعقيدته وأن يقلبه مناضلا من أجل دينكم الجديد ! نعم : هناك يهود ماركسيون وهم أقلية ، ولكن إلى أى مدى تثق فى ماركسيتهم ؟

– أنت تتكلم من واقع عنصرى ، وترى اليهود والأقليات الأخرى بمنظار عنصرى ! إن نسبة هامة من قيادات الماركسية فى العالم من اليهود !

– القيادات : نعم ، أما القاعدة فلا ! لقد قفزت نسبة كبيرة من اليهود إلى

عجلة قيادة الشيوعية فى العالم ، وأدارتها بمهارة ، وكثيرا ما كان هذا القفز لمآرب خاصة تتعلق باليهود أنفسهم : لقد أرادوا خدمة يهوديتهم من وراء السيطرة على عجلة القيادة الماركسية فى العالم ، أما القاعدة الشعبية العريضة ، أما البروليتاريا الحقُّ فلا تكاد تجد فى صفوفها سوى نسبة هزيلة من اليهود !

– لك أن تدعى ما تشاء ولكن التاريخ وحده هو الفيصل بيننا ، وسيثبت التاريخ صدق عقيدتنا ، إننا لم نتحول عن مبادئنا لحظة واحدة منذ بدْء النضال ضد الاستعمار والصهيونية فى المنطقة العربية ، ولم يجد العرب من يقف إلى جانبهم وقت الشدة إلا دول الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، لقد كانت سياسة هذه الدول ومازالت ثابتة لا تتغير تجاه الوجود الصهيونى فى فلسطين.

– نعم لقد ظلت سياسة الكتلة الشيوعية ثابتة حقا خلف هذه العبارة المطاطة « استعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين » وهذه العبارة لا تعنى أبدا تحطيم دولة إسرائيل ، ولا إزالة الكيان الصهيونى ؛ وإنما تعنى – إذا أردنا ترجمتها إلى واقع – تعويض اللاجئين الفلسطينيين بحفنة من مال وقطعة من أرض يقيمون عليها كيانا فلسطينيا جديدا ! وإذا أردت الدليل فانظر اليوم إلى « الثابتون على المبدأ . وكيف يتصرفون ؟ » ألم يبارك الاتحاد السوفيتى وقف إطلاق النار بين العرب وإسرائيل فى حرب رمضان ؟ ألم يعمل مع الولايات المتحدة جنبا إلى جنب على إعداد موائد التوقيع على الصلح فى جنيف ؟ ألم يؤيد قيام كيان فلسطينى فى غزة والضفة الغربية ؟

إن سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه القضية الفلسطينية واضحة منذ عام ١٩٤٨ . . وترتكز على مبدأ « إسرائيل وجدت لتبقى ! » ونوايا القيادة السوفيتية كانت معروفة للقريب والبعيد منذ الدقيقة الأولى التى دخلوا فيها إلى المنطقة العربية ، والقيادات العربية التى عاملتهم كانت على علم كامل بالخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية !

- إن الصداقة التى ربطت الاتحاد السوفيتى بالنظام الناصرى كانت تقوم على الأمانى المشتركة للشعبين المصرى والسوفيتى ، وهذه الأمانى جسدها النضال المشترك ضد قوى الامبرالية من أجل تحرير الشعوب ، والكيان الصهيونى جزء من الكيان الأمبريالى العالمى ، ولا شك أن للاتحاد السوفيتى مصلحة أكيدة فى تحطيم هذا الكيان !

- أرجو أن يتسع عقلك للتمييز بين أمانى دولة صغيرة كمصر وأمانى دولة كبيرة كالاتحاد السوفيتى ! وإذا كان من الممكن أن تلتقى أمانى الدولتين تكتيكيا فإنها لابد أن تختلف استراتيجيا ! الاتحاد السوفيتى لم يدع قط إلى تدمير إسرائيل بقوة السلاح ! ولكنه يدعو دائما إلى حلول سلمية كتعايش الشعبين اليهودى والفلسطينى فى إطار دولة علمانية وما إلى ذلك من مقترحات ! ولم يحمل الاتحاد السوفيتى ، ولا دول الكتلة الشيوعية يوما الدعوة - إلى تحطيم إسرائيل بطريق الحرب ، و«جمال عبد الناصر» وغيره من أصدقاء السوفيت فى المنطقة العربية يدركون ذلك تمام الإدراك ! .

- ولماذا إذن السلاح والتدريب والخبرة التى قدمها الاتحاد السوفيتى لمصر وسورية ؟ ألم يكن مفهوما أن كل هذه الاستعدادات العسكرية تجرى لاستعادة فلسطين ؟ وهل كان من الضرورى أن يعلن الاتحاد السوفيتى صراحة نواياه الخفية أمام العالم ؟

- نوايا الاتحاد السوفيتى الخفية تجاه إسرائيل كنواياه المعلنة ! وما تفضل به من سلاح وتدريب وخبرة كان المقصد القريب منه هو إيهام مصر وسورية بتزايد قدرتهما العسكرية فى مواجهة إسرائيل ! أما المقصد البعيد فهو بلشفة الجيوش العربية تمهيدا للاستيلاء على السلطة فى كل من مصر وسورية !

وكان الاتحاد السوفيتي يبرر سلوكه أمام العالم برغبته فى الحفاظ على توازن التسلح فى المنطقة . ومساعدة العرب على صد أى عدوان إسرائيلى !

هذا محض ادعاء ، وعليك أن تتصور لحظة أن الاتحاد السوفيتي لا يعطى العرب سلاحا ولا تدريبا ولا خبرة : فماذا كان يمكن أن يكون عليه حالهم اليوم ؟

ليس أسوأ مما هو عليه الآن !

- وكيف استطاعت مصر وسورية وقف الزحف الإسرائيلى إلى القاهرة ودمشق فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ ؟ . وكيف استطاعتا الانتصار فى حرب أكتوبر ؟ ألم يكن ذلك بفضل الأسلحة السوفيتية ؟ .

— الأسلحة السوفيتية لم تمنع قط من تقدم الإسرائيليين إلى القاهرة ودمشق فى أعقاب الهزيمة ! لقد توقف الإسرائيليون عند الحدود التى رسموها لعدوانهم ، ولم تكن لهم أى مصلحة استراتيجية فى احتلال القاهرة ودمشق ، وكانت المدينتان مفتوحتين أمامها ، ولقد قالها « عبد الناصر » عشية الهزيمة مباشرة عندما أعلن أنه لم يكن بين القاهرة والسويس جندى مصرى واحد !

أما حرب أكتوبر فلا يعود الفضل فيها للأسلحة السوفيتية بقدر ما يعود إلى مقدرة المقاتل العربى . وعنصر المفاجأة ! ثم هل تمكنت الجيوش العربية من مواصلة زحفها ؟ لقد اصطدمت على الفور بحاجز السلاح الأمريكى المتفوق الذى تدفق على إسرائيل على حين منعت عنا الأسلحة المتطورة والذخيرة وقطع الغيار !

-- إنه لمن المكابرة ألا ترى جدوى للأسلحة السوفيتية التى كانت سبباً أساسيا فى تحديث الجيوش العربية ودعم قدراتها القتالية !

— أرى لها جدوى واحدة ، وهى إمداد إسرائيل بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورا ! فقد كانت الصهيونية العالمية تجد فى الإعلان عن كل صفقة أسلحة

سوفيتية لمصر فرصة مواتية للضغط على الولايات المتحدة قصد تزويد إسرائيل بأسلحة أمريكية تفوق الأسلحة السوفيتية كماً وكيفا !

لقد كانت الأسلحة السوفيتية لمصر بوجه خاص الذريعة الكبرى التى مكنت الصهاينة من دعم جيشهم وتطوير استراتيجيتهم العسكرية !

وكانت كل قطعة سلاح متوسطة النوع يمنحها السوفيت تقابلها قطع سلاح متفوقة النوع تمنحها الولايات المتحدة !

والغريب فى الأمر هو أن السوفيت كانوا على إلمام كامل بميزان التسلح فى المنطقة العربية ، وكانوا على يقين كامل من تفوق إسرائيل فى السلاح والعتاد !

– طبيعى أن المنطقة كانت ومازالت تعيش سباق تسلح ، وتأخر الاتحاد السوفيتى فى توريد بعض الأسلحة المتفوقة راجع إلى ضعف قدرة الجيوش العربية على استيعاب التسلح الحديث ، لأن هذا الاستيعاب يحتاج إلى خبرة طويلة وتدريب شاق .

– أبعد عشرين عاما من التدريب والإعداد تتكلمون عن ضعف مقدرة الجيوش العربية ؟ ومنذ متى حصلت إسرائيل من فرنسا على طائرة الميراج ؟ لقد حصلت عليها منذ الستينيات على حين لم نحصل نحن فى الستينيات إلا على طائرات ميج ١٧ وعدد قليل من طائرات الميج ٢١ وكلها كما أشرت طائرات مقاتلة محدودة المدى ، وليست طائرات مقاتلة مقنبلة ! وفى أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ غيرت إسرائيل تسليحها الجوى بعد أن حصلت على طائرة الفانتوم من الولايات المتحدة على حين لم نحصل نحن إلا على عدد محدود من طائرات الميج ٢٣ ، وهى أيضا طائرات مقابلة محدودة المدى !

فأين كان الاتحاد السوفيتى طوال عشرين سنة خلت ؟ ولماذا امتنع عن تقديم

طائرات متفوقة خلال هذا الزمن الطويل على الرغم من إلحاح القيادات العربية فى المطالبة بهذه الأسلحة ؟

– لقد قدم الاتحاد السوفيتى ما هو أشد وأقوى من سلاح الطيران : قدم الصواريخ الأرضية الجوية المتفوقة التى دمرت القوة الجوية الإسرائيلية تدميراً ، وأقعدتها عن بلوغ أهدافها فى العمق العربى !

– يا للفرحة ! لقد قدم الاتحاد السوفيتى الصواريخ لمصر وسورية بعد ما وقعت الهزيمة ، وضاعت الفرصة ! ثم هذه الصواريخ العظيمة ليست سوى وسائل دفاع يارفيق لاتعوض فى كثير أو قليل عن القوة الجوية الضاربة إنها فى صراحة سلاح العاجز الذى لا يملك طيرانا متفوقا !

– إن كنت تنكر فضل الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشيوعية كلها فى الوقوف إلى جانب الحق العربى فبماذا تفسر كل هذه الجهود التى بذلها الاتحاد السوفيتى فى تسليح العرب ومدهم بالخبرة العسكرية ؟ ألم يكن الاتحاد السوفيتى قادرا على اتباع سياسة المساندة الأدبية بغير دعم مادى عسكرى ؟ ما الذى أكرهه على بذل كل هذه المعونات والمساعدات العسكرية سوى التزامه العقائدى بنصرة حقوق الشعوب وتحريرها من الإمبريالية والاستغلال .

– سبق أن أجبت عن سؤالك هذا وقلت : إن الاتحاد السوفيتى يستهدف من وراء تسليح العرب هدفاً استراتيجياً يرتبط بمصالحه ، وهو بسط السيطرة والنفوذ على المنطقة العربية بأكملها ، ولا يمكنه تحقيق هذا الهدف إذا وقف مكتوف الأيدى أمام الأمانى العربية فى استعادة فلسطين ! لذلك انتهج أسلوباً سياسياً يلائم مصالحه . فأعطى سلاحاً وعتاداً يكفى فقط كَسْبَ عطف الشعوب العربية لاكسب المعركة ضد إسرائيل ، ومنح معونات ومساعدات تكفى فقط دعم عقيدته ومذهبه

لا دعم الحق العربى فى مواجهة إسرائيل ! ثم إنه يقبض ثمن هذه الأسلحة نقدا وعدا ، فلم تحصل الدول العربية على قطعة سلاح واحدة من الاتحاد السوفيتى بالمجان !

والسؤال الذى يحيرنى يا رفيق هو : ماذا كانت تقصد القيادة الناصرية والبعثية من صداقة الاتحاد السوفيتى . هل كانت تقصد حقا تحرير فلسطين بمساندة الاتحاد السوفيتى وبأسلحته ؟

– بغير شك لقد كان الهدف ومازال تحرير فلسطين ! وهذه أمانة فى عنق النظم التقدمية الثورية العربية ، ومازلنا جميعا على الطريق ، وما دون ذلك دعاية رخيصة تروجها الإمبريالية !

– ولكن كيف يمكنهم إدراك هذا الهدف ؟ إن نوايا الاتحاد السوفيتى فى بقاء إسرائيل واضحة ، وتصرفاته خلال ربع القرن الأخير تؤكد هذه النوايا وأيدلوجيتكم الرسمية تقوم على تذويب الكيان الصهيونى بطريقة مذهبية : أى انتصار البروليتاريا فى كل أجزاء الوطن العربى ! وبمعنى آخر : فإن أسلوبكم يخالف أسلوب «عبد الناصر» الذى يرى ضرورة تحطيم إسرائيل بالقوة العسكرية : فكيف يلتقى الضدان ؟ هل كانت النظم التقدمية الثورية العربية تريد استغفال الاتحاد السوفيتى ومفاجأته بتدمير إسرائيل ، أو أن الاتحاد السوفيتى هو الذى كان يريد استغفال هذه النظم واتخاذها ركيزة لبسط سلطانه على المنطقة العربية بأسرها .

– لقد كانت الروابط بين الاتحاد السوفيتى والنظم التقدمية الثورية العربية مازالت تقوم على الصداقة المصيرية التى تستهدف على البعد تحرير الشعوب وقهر الإمبريالية ، ولم تُبْنَ هذه الروابط فى أى وقت على الخديعة أو الانتهازية !

– ألم تكن كل هذه النظم التقدمية تعلم يقيناً أن أصدقاءها السوفيت يرفضون

تدمير إسرائيل بطريق الحرب؟ ألم يقلها خروشوف ثم برجنيف صراحة «لجمال عبد الناصر»؟ ألم تتأكد هذه الحقيقة من بعد عندما حذر السفير السوفيتي «عبد لناصر» قبيل الهزيمة بأيام معدودات وفى ساعة متأخرة من الليل معبة الهجوم على إسرائيل على الرغم من أن إسرائيل هى التى بدأت بالتحرش. وحشدت قوات كبيرة على حدود سورية. ومصر ألم تتأكد هذه الحقيقة مرة أخرى فى حرب عام ١٩٧٣ عندما طالب السوفيت بإيقاف القتال فورا ومنعوا عن مصر الذخيرة والعتاد؟

– لقد حذر السوفيت، لأن الوقت غير مناسب والحروب لا تخضع فقط لمزاج القيادات العربية، ولكنها تخضع أيضا للظروف الدولية

– ومتى يكون التوقيت مناسبا؟ أعندما يصل الإسرائيليون إلى القاهرة. أو عندما تظل أراضينا محتلة مائة عام؟

ولنفرض أن الظروف الدولية أصبحت مواتية فأين الاستعداد العسكرى الذى سنواجه به إسرائيل؟

– هل سمعت عن تحرير بنجلاديش – لقد ظلت قضية بنجلاديش (باكستان الغربية) معلقة منذ استقلال باكستان. وحاولت الهند تخليص هذا الإقليم من قبضة الباكستانيين إلى أن سنحت فرصة دولية مواتية، وتدخل الاتحاد السوفيتى لمساندة الهند، وانتصرت الهند وتحررت بنجلاديش!

إن الاتحاد السوفيتى لا يتردد فى مساندة الشعوب المقهورة ولكن لابد من احترام قواعد التوازن الدولى!

– نعم لقد تدخل الاتحاد السوفيتى لفصل باكستان الغربية، لأن له مصالح حيوية مع الهند، وله مصلحة أكيدة فى إضعاف باكستان، كما أن من ضرورات

استراتيجيته فى هذه المنطقة الحساسة من آسيا أن يصنع لنفسه ركيزة فى دولة تقدمية تدين له بالولاء ، ومصالحه فى المنطقة العربية تخالف كل ذلك ؛ فهو لا يبحث عن ركيزة أو موضع قدم فى الدول العربية ؛ كما بحث عنها فى دولة يريد صنعها بين الهند والباكستان ! فالكثير من الدول العربية قد دانت له بالولاء ، وفتحت له مطاراتها وموانيها . وإسرائيل لا تشكل على وجوده فى المنطقة العربية أى خطر كما تشكل الباكستان ؛ كما أن له بها مهاجرين كثيرين وأحزابا شيوعية مناضلة !

أضف إلى كل ذلك أنه لولا القضية الفلسطينية ، ولولا مشكلات التسلح التى أثارها الوجود الإسرائيلى – ما كان للسوفيت وجود فى المنطقة العربية بالصورة التى نلمسها اليوم !

– إننى أعترف بأن ظروف القضيتين مختلفة ، ولكننى أردت أن أدلل على أن السوفيت قادرون على العمل من أجل نصرة الشعوب ، ومن الخطأ أخذهم بالظاهر !

– إننى آخذهم بالظاهر والباطن ! وما قولك فى إمداد إسرائيل بالمهاجرين السوفييت وغيرهم من دول أوربا الشرقية ؟ أيهما أشد خطرا على العرب : إمداد إسرائيل بالسلاح أم بالرجال ؟ إن السلاح يمكن شراؤه فى كل وقت ، أما الرجال فلا يمكن صنعهم بسهولة ! إن العنصر النادر عند إسرائيل ليس هو السلاح إنما العنصر النادر هو الرجال ، ثم أى رجال ؟ الرجال المؤهلون تأهيلا فنيا عاليا والقادرون على حمل السلاح على الفور.

هل يعقل أن يعمل الاتحاد السوفيتى طواعية على إمداد اسرائيل بالمهاجرين اليهود ، ويسعى فى الوقت نفسه إلى تدمير إسرائيل ؟

– وهل تعتقد أن القيادات التقدمية الثورية العربية تقبل التحالف مع الاتحاد

السوفيتى إذا لم تكن متيقنة من إخلاصه وتفانيه فى خدمة القضية ؟ إن الشاغل (رقم واحد) لكل هذه النظم هو تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيونى ، ولا يعقل أن تعمل هذه النظم ضد مصالحها !

– فارق بين المصالح المعلنة ، والمصالح الفعلية يا رفيق وهذا جوهر سؤالى الذى طلبت عليه ردا : لقد كانت النظم التقدمية تعلم يقينا أن الاتحاد السوفيتى يرفض كل محاولة عسكرية لتدمير إسرائيل ، ومع ذلك فقد دأبت هذه النظم على توكيد عزمها على إزالة إسرائيل ، ولم يتردد «عبد الناصر» فى استعراض عضلاته العسكرية طوال مدة حكمه ، والتلويح فى كل مناسبة باستعداده لسحق إسرائيل.

هل كانت هذه النظم صادقة حقا فى دعوتها لتحرير فلسطين بقوة السلاح ؟ وكيف لها بهذا التحرير إذا كان الاتحاد السوفيتى حليفها الأول يرفض ذلك ؛ وكانت الولايات المتحدة العدو الأول ترفض أيضا ذلك ؟

هل دخلت هذه النظم ضمن قواعد اللعبة السوفيتية ، فأصبحت قضية فلسطين جوادها الرابح للبقاء فى الحكم ونشر تقدميتها الثورية فى كل أرجاء الوطن العربى ، أو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما اللذان سقطا فى اللعبة التقدمية التى تستهدف مغافلتهما معا واسترداد فلسطين ؟

من نصدق ؟ ومن نكذب ؟

حسبة برما

هم بضعة آلاف فقط !

ولكنهم يحتكرون حق النقمة على الحاضر . .

ويذرعون الساحة برءوس تتلفت إلى الماضى .

يستنبطون المغانم من المغارم ، ويستخلصون الانتصارات من الهزائم . .

فما من مصيبة نزلت إلا صارت انتصارا ! . وما من خراب حل إلا أصبح كسبا !

وهكذا عرفت مصر الاشتراكية قاموس المكاسب والانتصارات ، ولم تعرف بعد قوائم الخسائر والنكبات !

قلت :

– هل أنتم راضون عن الحاضر؟

– لا !

– ونحن أيضاً !

– ولكن الفارق بيننا وبينكم شاسع ! نحن نرفض الحاضر بكل مضامينه ومشتملاته ، وأنتم ترفضون بعضه وتقبلون بعضه ! وهذا ما يسمح له باستمرار البقاء على حساب الشعب بأكمله .

– الواقع أنكم تحتكرون حق النقمة على الحاضر ! ولا ترون فيمن يخالفكم فى المذهب سوى مساير للحاضر أو داعم له ! من أين تفترضون أن غيركم يقبل الحاضر ويدعمه ؟ ألم تقبلوا أنتم الحاضر فى مصر فترات طويلة ؟ بل ذهبتم إلى أبعد من القبول السلبى ، وأخذتم تدقون له الطبول وتحرقون أمامه البخور !

ألم تنخرطوا فى التنظيمات التى صنعها «عبد الناصر» فى مصر ، فكنتم منذ عام ١٩٦٢ الاشتراكيين الغيورين على النظام الناصرى ؟

– إننا لم ننخرط فى هذه التنظيمات إلا لضرورة مرحلية يفرضها أسلوبنا فى العمل ، ولكن مذهبنا واضح ومفهوم ، فهو يرفض كل الحلول الوسيطة التى تفرضها البرجوازيات الصغيرة ، سواء جاءت عن طريق انقلاب عسكرى أو غيره . أما التيارات الأخرى فمذهبها – إن كان لها مذهب – قبول بعض الحاضر ورفض بعضه ، فهى إن صحت لا تعدو أن تكون تيارات إصلاحية تدعو إلى ترقيع القائم فترفض منه ما يناهض مصالحها ، وتقبل منه مالا يلائم تلك المصالح !

– إننا لا ننظر فى مواقفنا إلى مذاهب تمليها الفلسفة المادية ، ولكننا ننظر فقط إلى ظروف مصر ومصلحة مصر ! والمرحلة السابقة التى ساندتموها ودعمتموها قد أدت بمصر إلى خراب اقتصادى وانحلال اجتماعى واحتلال إسرائيلى ! وكان لابد من مراجعة كل النظم والسياسات المسئولة عن هذه الكوارث وإعادة تصحيح المسار الوطنى على أسس جديدة !

– إن تصحيح المسار الوطنى فى ظروف مصر الراهنة لا يكون بإلغاء الاشتراكية ولا بتصفية مكاسب الطبقات الكادحة وتسليم البلاد لقوى الرأسمالية وحفنة من المستغلين يستنزفون أموال الشعب ! إن تصحيح المسار الوطنى وإنقاذ البلاد من الخراب لا يكون بسوى مزيد من الاشتراكية ومزيد من المكاسب للعمال والفلاحين ! ولن يكون ذلك إلا بحكومة تقدمية ثورية تعيد للشعب حقه السليب ! وصحافة تنطق باسمنا .

– إذا كنتم تقررون من البداية أن الحل يكمن فى مزيد من الاشتراكية ، وتفترضون أن مكاسب العمال والفلاحين رهينة بها – فلماذا لا تحتكمون إلى الشعب من خلال منافسة ديمقراطية تتيح لكم عرض برامجكم وتتيح له حرية اختيارها أو رفضها ! أليس هذا الطريق أفضل فى نتائجه وتبعاته من العمل فى الظلام !

– نحن لا نحب العمل فى الظلام إلا إذا فرض علينا ، ونرحب دائماً باللعبة الديمقراطية ، وقد نادينا بها طويلاً ونجحنا أخيراً فى النزول إلى الساحة السياسية بحزب منظم ، ولكن غيرنا يفسد علينا أصول اللعبة ، ويصادر علينا حقنا فى الحركة والتعبير ، فنحن محاصرون من كل جانب : فقد تدخلت الحكومة فى الانتخابات لتمنعنا من الوصول إلى مقاعد المجلس ! ومنعتنا من حق التعبير الكامل فى الصحف الكبرى التى تسيطر عليها ! واستخدمت كل وسائل الإعلام لتشويه الصورة الحقيقية لدعوتنا ، ومع كل ذلك فنحن ماضون على الطريق ولن نحيد عنه أبداً !

– وهل أنتم واثقون من قدرتكم على المواجهة الديمقراطية ؟ إننى لا أشك فى قوتكم التنظيمية ؛ فأنتم التيار السياسى الوحيد الذى يحظى بتنظيم متفوق فى مصر ! وأنتم التنظيم الوحيد – فيما عدا الحكومة – الذى يملك مجلات متقدمة تنطق باسمه ، وتدعو له منذ سنوات طويلة . فمجلتا الطليعة ودراسات اشتراكية نطقت كثيراً

باسمكم ، وتعملان على نشر مذهبكم بالإضافة إلى مجلة روز اليوسف التى لم تكن تكف عن الدعوة لكم والدفاع عنكم ، ولكنكم أيها الرفيق قلة عددية ، قلة لا تتجاوز على أحسن تقدير نصفاً فى المائة من مجموع شعب مصر ، فكيف تأملون الوصول إلى مقاعد الحكم بهذه النسبة الهزيلة ؟

– هناك صحف تنطق باسم التقدمية فى مصر ، وهى ولا شك تخدم أغراض دعوتنا بوصفنا من الطليعة التقدمية الثورية ، ولكن هذه الصحف ضعيفة الانتشار ، ولا يمكن أن تواجه قوة أجهزة الإعلام الحكومية من صحف وإذاعة وتلفزة ! وإذا كنا نمتاز بها على غيرنا من التنظيمات غير الحكومية – فإن هذه الميزة راجعة إلى جهودنا ونضالنا من أجل اقرار نظام تقدمى فى مصر ، أما قضية العدد فلا قيمة لها ولا وزن ؛ فكثير من التنظيمات السياسية بدأت بعدد قليل من الأفراد ، ونحن نعمل دائماً على توسيع قواعدنا الشعبية بالطرق الديمقراطية على الرغم من الحروب التى تشنها علينا بعض الجهات الرجعية وبعض التيارات السياسية . وإذا أتيح جو من الحرية الحقيقية فى مصر فإن أعدادنا سوف تتضاعف ولا شك . . . بل سوف نصل إلى أغلبية عددية هائلة ! وهذا الوعى بقدرتنا على استقطاب الجماهير هو الذى يدفع بالحكومة وأعوانها إلى محاصرتنا ومحاولة وقف مسيرتنا !

– الواقع أن قيام صحافة ناطقة باسمكم لا يعود إلى نضالكم بقدر ما يعود إلى نضال الاتحاد السوفيتى ، فهو الذى ساندكم ودعمكم ، وفرض على نظام «عبد الناصر» مجلتين تدعوان لمذهبكم ! ولولا هذه المساندة السوفيتية ما قام لكم صوت فى مصر ! ثم هل اكتفيتم حقاً بالطريق الديمقراطى أو أن قيام حزب لكم فى مصر لا يعدو أن يكون وجهة يختفى خلفها نشاطكم الحقيقى ؟ إننى أسأل : هل أقلعتم فعلاً عن تنظيم الخلايا السرية وإعداد الأجهزة الخفية للانقضاض على الحكم

فى أول فرصة مواتية وهذه عادتكم التى تمرستم عليها من عشرات السنين !
لقد ظل عدد كبير من الشيوعيين المصريين بعيداً عن تنظيمكم التقدمى الوحدوى الثورى — فهل انقطعت صلتكم فعلاً بهؤلاء الشيوعيين أو أنكم فضلتم اقتسام مسرح اللعب فيما بينكم بين الخفاء والعلن : فريق يلعب تحت أجنحة الليل ، وفريق يلعب فى وضح النهار ؟

— إن هذه الشكوك ليست جديدة علينا فهى بضاعة تروجها السلطة الحاكمة للنيل من نضالنا ، ونحن لا نتحرك فى الظلام إلا اضطراراً ، وعندما تلوح فرص الحرية والمنافسة الحزبية فنحن أول المرحبين بها المبادرين إلى تقبل أصولها والعمل بمضامينها ! إننا لا نخشى الأضواء كغيرنا من عملاء السلطة وأذنابها ، فهم وحدهم الذين يخشون الأضواء ، ويرهبون المصارحة الشريفة فى كل ما يدور على أرض مصر من أحداث ! إنهم يحاولون إخفاء الفشل الذى أصاب سياستهم ، ويتوارون خلف الوعود الجوفاء ، ويحاولون تعليق خيبتهم السياسية على شماعة الماضى ! لماذا لا يصارحون الشعب بكل الحقائق ويقدمون إليه حساباً عن نتائج إدارتهم السياسية ؟ لماذا لا يجهرون بحقيقة الأوضاع الاقتصادية فى ظل سياسة الانفتاح التى دعوا لها وأصروا عليها ؟

— أنت محق فى هذا يا رفيق ؛ فمصارحة الشعب بالحقائق ضرورة لازمة فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ مصر ؛ ولا يمكن تصور الإصلاح إلا فى جو من المصارحة الكاملة بكل الحقائق ، ولكن أود أن أعلم : أى حقائق تعنى على وجه الضبط : حقائق حكم السادات أم حقائق الحكم كله منذ (٢٣ يوليو ١٩٥٢ !

— لقد تسلم السادات مقاليد الحكم والبلاد فى أوضاع اقتصادية وسياسية وعسكرية دقيقة ترتبت كلها على الكفاح الطويل ضد قوى الإمبريالية وعميلتها

إسرائيل ، ولكن السادات لم يحاول استكمال المسيرة التى بدأها «عبد الناصر» بل ذهب إلى السير فى اتجاه معاكس تماماً للاتجاه الثورى الذى سلكه سابقه : فقد عطل العمل بالاشتراكية وذهب إلى الإعداد للحلول الاستسلامية ، وارتمى فى أحضان الرأسمالية الإمبريالية ، وسلط على البلاد نفراً من الأتباع والانتهازيين نهبوا ثمار عرق الكادحين ، وأحرقوا الأخضر واليابس من أرض مصر ! وكان لابد بعد ذلك أن تأتى الثورة ، ثورة العمال والطلبة والفلاحين ضد طغيان المستغلين !

– إن كنتم تلومون السادات . فهل يعنى ذلك أن تبرئوا سلفه من كل خطأ أو جريمة ؟

لقد تسلم السادات تركة مشحونة بالعبوات الناسفة كان أخطرها مطب الصلح مع إسرائيل ، والهاوية الاقتصادية الخطيرة التى لم تشهد مصر لها مثيلاً فى تاريخها الحديث كله ، لقد بدأت أزمة الاقتصاد المصرى منذ الستينيات مع سياسة التبذير والقروض التى انتهجها «عبد الناصر» ثم ضاعفتها حرب اليمن التى كلفت مصر أربعة آلاف مليون دولار ! ثم بلغت الأزمة قمتها مع الهزيمة الماحقة التى فقدت فيها مصر ألفين وخمسمائة مليون دولار من المعدات والمنشآت الحربية فقط ، وجاءت عملية بناء الجيش المصرى من الصفر بعد الهزيمة لتضيف إلى أعباء الاقتصاد المصرى أعباء جديدة تمثلت فى القروض المتزايدة ! وأخيراً تأتى جهود حرب أكتوبر لتضيف المزيد من الأعباء والالتزامات المرهقة التى ينوء بها أعتى اقتصاد فى العالم !

وقد ترتب على كل ذلك تزايد عجز الميزانية حتى بلغ عام ١٩٧٥ مقدار ١٤ مليار دولار على حين بلغ حجم الدين العام ٣٤ ملياراً من الدولارات !

– إنكم تكثرون الكلام عن الأعباء والديون . . وتتناسون عن عمد أن مصر كانت عند الثورة على حافة الإفلاس المالى المحقق ! وقد ثبتت هذه الحقيقة بالوثائق الدامغة ! وعليك أن تعود إلى مضابط محكمة الغدر ومحكمة الثورة التى حاكمت كبار

المسئولين عن العهد الملكى !

– مصر يا رفيق لم تكن مدينة حتى يوم (٢٣ يوليو) عام ١٩٥٢ إلا بمبلغ ٨٦ مليون جنيه . وهذا الدين عبارة عن سندات قرض وطنى بفائدة ٣¼٪ مملوكة كلها للمصريين ، ولم تكن مصر حتى ذلك الحين مدينة لأى دولة أجنبية ، بل كانت على العكس دائنة لبريطانيا بمبلغ ٤٥٠ مليون جنيه إسترلينى !

ثم إن البنكنوت المتداول سنة ١٩٥١ كان حوالى ١٨٠ مليون جنيه مصرى وكان يقابله غطاء إصدار من الذهب فى البنك الأهلى جملته ٦٠ مليون جنيه إسترلينى بالإضافة إلى أذونات تمثل ديناً على الخزانة البريطانية . وكان الجنيه الذهب مقوماً على أساس ٩٧,٥ من القروش المصرية فى الوقت الذى كانت قيمته السوقية حوالى أربعة جنيهات ! ومعنى ذلك أن غطاء الإصدار النقدى من الذهب والأذونات كان يربو بكثير على قيمة البنكنوت المتداول فى مصر !

وهذا الحساب الدقيق يمكنك مراجعته مع البنك المركزى المصرى .

– إذا كنت تريد إعطاءنا دروساً فى التاريخ النقدى فعليك أن تضيف أن المشروعات الاقتصادية الكبرى التى استهدفتها حكومة الثورة لم تكن ممكنة التنفيذ بغير تمويل خارجى ! لقد وضعت هذه الحكومة تخطيطاً طموحاً للنهوض بالاقتصاد المصرى ، وكان لابد من قروض هامة لتمويل هذا التخطيط ! ثم هناك أعباء التسليح وغيرها من الالتزامات التى يفرضها الواجب القومى على حكومة الثورة !

– المشكلة يا رفيق ليست فى مبدأ التمويل من الخارج ؛ فالغالبية العظمى من الدول النامية تتجه إلى الاقتراض من الخارج ولكن المشكلة الحقيقية فى مبررات الاقتراض وحجمه وشروطه ، والمتفحص لجداول القروض المصرية يتبين أن نسبة هامة من هذه القروض لا يمكن تبرير أسبابها أو أحجامها أو شروطها تبريراً مقنعاً .

وأن حاجة مصر السياسية والاقتصادية لبعض هذه القروض قد استغلت استغلالاً معيناً سواء من حيث قيمة القروض أو شروط السداد أو أسعار فوائدها !

ثم هل كانت وراء النزيف الإنفاق على أجهزة المخابرات ووسائل الدعاية وحرب اليمن – هل كانت وراء هذا النزيف الذى استهلك جانباً عظيماً من مواردنا وقروضنا – ضرورة حيوية تبرره ؟

– نعم . . كانت هناك ضرورة حيوية ؛ وهذه الضرورة لا يمكن رؤيتها بمنظاركم المثقوب ! إنما يمكن رؤيتها بمنظار شمولى يتعدى مداه المصالح الاقتصادية الحالة وظروف الصراع مع الإمبريالية العالمية هى التى فرضت كل هذه الأعباء المالية ، ولم يكن بد من مواجهتها .

وهل كنت تريد أن نترك للإمبريالية وعميلتها إسرائيل فرصة العمل المنفرد ؛ لتسيطر على المنطقة العربية كلها ؟ لقد كانت الحروب التى خاضها « عبد الناصر » واجباً قوميًّا وضرورة حيوية لدفع الخطر عن مصر والمنطقة العربية بأسرها !

– هل كانت حرب اليمن ضرورة قومية فى تلك الآونة ؛ أو أن الاستعداد لمواجهة إسرائيل هو الضرورة القومية « رقم واحد ؟ » أيهما كان أولى باحتلال الأولوية فى سلم الاختيارات السياسة والاستراتيجية : الذهاب إلى اليمن وتبديد الطاقات العسكرية والاقتصادية على أرضها أو ادخار هذه الطاقات وإنمائها لمواجهة العدو المتربص بنا ؟ ألم تضرب إسرائيل ضربتها عام ١٩٦٧ عندما كانت خيرة جيوشنا ومعداتنا تبدد تبديداً على أرض اليمن !

أين كان وجه الإرغام فى دخول مصر هذه الحرب ؟

ثم عليك أن تنبئنى عمن اتخذ قرار الدخول فى حرب مع إسرائيل فى مايو ١٩٦٧ ومكنها من رقابنا فى وقت لم تكن فيه مصر ولا دول المواجهة على أدنى

استعداد لخوض المعركة ؟

هل استشار «عبد الناصر» شعبه فى دخول هذه الحرب ؟ هل استشار دول المواجهة قبل إرسال القوات المصرية إلى سيناء ؟

لقد ركب «عبد الناصر» رأسه ، واتخذ القرار ، ووضع الجميع أمام الأمر الواقع !

– لقد كان «عبد الناصر» يستهدف من قراره تهديد إسرائيل فقط ، ولم يكن يقصد الدخول فى حرب معها ! -

– هذا عذر أقبح من ذنب ! وسواء قصد «عبد الناصر» من قراره تهديد إسرائيل أو قصد الدخول فى معركة معها – فإن النتيجة واحدة فى الحالتين ؛ فقد مكن إسرائيل من رقابنا ، ومنحها أعظم فرصة تاريخية فى الإجهاز علينا ! وهى تدمير أقوى جيوشنا العربية بضربة واحدة فى مصيدة سيناء ! وفى دنيا السياسة يا رفيق ! لا عبرة بالنوايا ، إنما العبرة بالنتائج ؛ وكلنا يعرف نتيجة هذا القرار الارتجالى الأهوج الذى اتخذه «عبد الناصر» : «كارثة عسكرية . . وخزى سياسى ، واحتلال إسرائيلى لأراضٍ عربية واسعة على امتداد جبهات ثلاث» !

– يجب ألا تنسى أن المواجهة مع إسرائيل كانت حتمية ، وكانت الإمبريالية تسعى لها إن عاجلاً أو آجلاً ؛ فإسرائيل ومن ورائها المخطط الإمبريالى تعتبر التوسع بالحرب جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيتها !

– هذه حقيقة يعلمها القاصى والدانى ، ولكن ما وجه الإرغام فى قرار الحرب الذى اتخذه «عبد الناصر» عام ١٩٦٧ ؟ هل كان هناك خطر حال وقائم يستدعى الدخول فى معركة مع إسرائيل فى تلك الآونة بالذات ؟

لا ، لم يكن هناك إرغام على خوض الحرب فى تلك الآونة بالذات ، إنما

كان هناك اختيار تفرضه المناورة السياسية والخبرة السياسية والدهاء السياسى ! وإذا كان هناك إرغام حقًّا على الحرب فلماذا تراجع «عبد الناصر» عن الحرب فى حديثه الصحفى الشهير يوم ٢٦ مايو ١٩٦٧ ؟

لقد كان دائم القول بأن الشعب العربى هو الذى سيحدد زمان المعركة ومكانها ، وإذا به يترك لإسرائيل تحديد زمان المعركة ومكانها ! لقد سقط فى الفخ الذى أعدته إسرائيل عندما أرسل قوات الجيش إلى سيناء ، وطلب سحب البوليس الدولى ، وأغلق خليج العقبة ، ! ولم يكن العدو يحلم بأكثر من هذه التصرفات ! فالجيش المصرى يتمركز فى مصيدة سيناء . والرأى العالمى يُهيَّأ لتقبل حرب «دفاعية» يشنها جيش الدفاع الإسرائيلى ضد العرب !

أى فرصة لإسرائيل بعد هذه الفرصة ؟

وأى أمل لها بعد هذا الأمل ؟

– ولنفرض أن «عبد الناصر» مسئول عن هزيمة عام ١٩٦٧ . وعن حرب اليمن أيضاً فهل يبرر ذلك انتهاج السادات سياسة مناهضة لكل القيم التقدمية التى زرعها «عبد الناصر» فى مصر لمصلحة الطبقات الكادحة ؟ لقد أدت سياسة الانفتاح إلى الإضرار بالاقتصاد المصرى والمساس بالطبقات الكادحة . ونمو الطبقة الطفيلية التى تعيش على أكتاف الشعب ! ولو أن السادات استكمل المسيرة الاشتراكية ما انتهينا إلى هذه الأزمة الطاحنة . وهذا التخبط الاقتصادى الذى تعرفه مصر اليوم !

– أنتم تريدون يا رفيق أن تروا فى أمراض الاقتصاد المصرى ما يدعم أحلامكم ، فتفسروا أسباب الأزمة الاقتصادية بالعدول عن الاشتراكية وتصفية المكاسب العمالية ، وكأن مصر شهدت فعلاً تطبيقات اشتراكية ، وجنت طبقاتها

الكادحة فعلاً ثمار هذا التطبيق ! وأود أن أكرر يا رفيق أن الاشتراكية لا تهبط من السماء ، ولكنها تنبت فى الأرض وما سمعنا فى التاريخ مذهباً يستورده أصحابه من خارج البلاد ويزرعونه فى تربتها ثم ينبت بعد ذلك نباتاً حسناً ! وما وقع فى مصر من تطبيقات باسم الاشتراكية لا يعدو أن يكون مجموعة من إجراءات التأميم التى استهدفت قبل أى شىء آخر وضع أرزاق المحكومين فى قبضة الحاكم !

لقد استخدمت الاشتراكية كسلاح سياسى . ولم تستخدم قط كمذهب اجتماعى !

– وهل ينكر أحد أن الاشتراكية تقوم أساساً على نقل ملكية وسائل الإنتاج للشعب ليسيرها بما يحقق مصالحه بعيداً عن استغلال حفنة من البرجوازية ؟ وهذا ما فعله بالضبط « جمال عبد الناصر » .

– إن كانت هذه حقًّا الاشتراكية فلتسقط الاشتراكية ! لأنها لم تورث مصر غير الدمار الاقتصادى والفساد الإدارى والظلم الاجتماعى !

– لماذا ؟ وهل كانت مصر سليمة اقتصادياً ونظيفة إداريًّا وعادلة اجتماعيًّا قبل الثورة ؟ لقد كان الانهيار والفساد والظلم فى كل مكان ! وهذه أمور واضحة ليست فى حاجة إلى برهان !

– إن نقد الحاضر لا يعنى بالضرورة الدفاع عن الماضى ، فنحن لا ندافع عن نظام ما قبل عام ١٩٥٢ ، ولكننا تطلعنا بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ إلى الانتقال بمصر إلى حياة أفضل ! وتصور كل فرد من أبناء مصر أن الثوار سيتجهون إلى بناء مصر جديدة ، . . . مصر قوية بلا تخلف ، مصر نظيفة بلا مفاسد ، مصر عادلة بلا مظالم ! فإذا بمصر تسقط بكل طاقاتها فى أعمق أعماق التخلف ! وتنزلق بكل أجهزتها إلى أدنى مراتب الفساد ! وتندفع بكل طبقاتها إلى أقسى أنواع المظالم !

- إنك تخالف الحقائق الصارخة ! ومن الذى حقق الإصلاح الزراعى ، ووزع آلاف الأفدنة على الفلاحين؟ ومن الذى ملك العمال المصانع ومنحهم حق إدارتها ، ووزع عليهم أرباحها ! ومن الذى أنجز التصنيع ، وأقام قاعدة الصناعة الكبرى فى مصر؟ أليس هو «عبد الناصر» وسياسته الاشتراكية ؟

- وهل الاشتراكية عندكم مجرد ثورة فى مواقع السلطة تبدأ وتنتهى بمجرد إصدار قرارات بتوزيع رقع الأرض الزراعية أو تأميم بعض المشروعات الإنتاجية ؟

إن الاشتراكية على ما نفهم من نظرياتها تجاوز ذلك بكثير ! إنها تطوير مستمر لمستوى الإنتاج كمًّا ونوعاً ، ولا يمكن الفلاح أو العامل أن يحقق تقدماً فى معيشته وهو خاوى اليدين لا يملك من أدوات الإنتاج المتطورة شيئاً ! ولا يملك من أساليب التقنية الحديثة شيئاً .

إنكم تأخذون القضايا الاقتصادية بيُسْرٍ يدعو إلى الإشفاق ! ولو أنكم وزعتم أرض مصر الزراعية كلها (ستة ملايين فدان) على جميع فلاحى مصر (٧٠ ٪ من السكان) فلن يصيب كل فلاح أكثر من ثلث فدان .! ولو أنكم وزعتم كل المصانع القائمة فى مصر على جميع عمال مصر ما أصاب كل منهم سهماً واحداً !

إن القضية الأولى فى مصر ليست قضية توزيع كمّ ضئيل ثابت ، ولكن توزيع كمّ متكاثر متصاعد ! فماذا فعلت الاشتراكية لزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى وتطويره ! ماذا أضافت من مساحات زراعية إلى أرض مصر ! وماذا أضافت من صناعات ناجحة إلى الصناعات التى عرفتها مصر !

- وهل كنت تريد أن تبقى الأرض والمصانع ملكاً لحفنة من الرأسماليين المستغلين لا يتجاوز عددهم نصفاً فى المائة من شعب مصر ! هل كنت تريد استمرار الفوارق الطبقية العنيفة بين القلة المتخمة والكثرة المعدمة ؟

لقد رفعت الثورة ظلماً لاشك فيه عندما قضت على تلك الطبقة المستغلة ، وردت ملك الشعب للشعب !

– إننى لا أدافع عن الاستغلال ، ولا أطالب ببقاء الفوارق الصارخة بين غنى وفقير ، ولكنى أطالب بعدالةٍ توزيعية صاعدة ترتبط بالإنتاج وتتصاعد مع تصاعده !

إن القضاء على الاستغلال وإزالة الفوارق لا تكون فقط بحسن توزيع ما هو كائن ، ولكن أيضاً بحسن توزيع ما سوف يكون : أى بالزيادة المستمرة فى الإنتاج كماً ونوعاً حتى نحقق الرفاهية للجميع !

فمجتمع الكفاية والعدل الذى استهدفته الاشتراكية لا ينهض أبداً بتوزيع الفقر على الجميع ؛ وبتحويل مجتمع النصف فى المائة من الأغنياء إلى مجتمع المائة فى المائة من الفقراء !

لقد اختار اشتراكيونا أسهل السبل وأقلها مشقة ؛ فاهتموا بمشكلات التوزيع ، وأغفلوا مشكلات الإنتاج ، وكانت النتيجة ما نراه اليوم فى الزراعة والصناعة !

وعليك أن تسأل عن مدى ارتفاع إنتاجية الفدان خلال العشرين السنة الماضية ، ومدى التوسع الزراعى الذى حققته الاشتراكية خلال الفترة نفسها ، فإنك ستدهش كثيراً عندما تعلم أن انتاجية الفدان لم ترتفع خلال تلك الفترة إن لم تكن قد انخفضت بسبب البطالة المقنعة ، وأن مساحة الأراضى الزراعية لم تزد ولم تنقص ! ، وما أضافه السد العالى من مساحات زراعية متواضعة التهمه التوسع العمرانى فى الريف !

ثم عليك أن تسأل عما أنجزته الاشتراكية من صناعات ناجحة . وأعنى بذلك صناعات تحقق عائداً اقتصاديًّا مقبولاً بغير إعانة من الدولة ، لا صناعات تنتج

بخسارة وتعيش عبئاً على الدولة ! فإنك ستصعق هذه المرة إذا علمت أن أكثر من ٧٠ ٪ من الصناعات الجديدة التى أنجزها العهد الاشتراكى صناعات فاشلة تخسر أكثر مما تكسب ! وتبدد أكثر مما توفر ! بل إن الفشل والخسارة قد امتدا إلى الصناعات المؤممة بسبب الفساد والتسيب وسوء التدبير والتسيير !

– لنفرض أن هناك أخطاء فى التنفيذ ؛ فلكل تجربة أخطاؤها ويكفى أن مصر قد عرفت الصناعة لأول مرة فى تاريخها الحديث ؛ وأنها حققت خطوة على طريق التصنيع حتى لو كانت هذه الخطوة – وباعترافك أنت – لا تزيد نسبتها على ٣٠ ٪.

– من المغالطات التاريخية الخطيرة الادعاء بأن مصر لم تعرف صناعة ولا تصنيعاً إلا فى العهد الاشتراكى ! إن التصنيع فى مصر قد انطلق فى الوقت الذى بدأ فيه التصنيع فى ألمانيا : أى فى أوائل القرن الماضى ؛ وقد تمكنت مصر من إرساء دعائم الكثير من الصناعات المدنية والعسكرية فى عهد محمد على ، وكانت السفن تبنى فى مصر ، والمدافع الحربية والأسلحة بأنواعها تصنع فى مصر ! وأول صناعة نسيج فى العالم العربى انطلقت من مصر ! ثم جرت جهود كبيرة فيما بين الحربين العالميتين لتوسيع القاعدة الصناعية فى مصر ! وكان رائدها هذه المرة بنك مصر وشركاته ، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعطى الصناعة المصرية دفعة جديدة لم تشهدها أى دولة من دول العالم الثالث ، فقد أدى انقطاع وسائل المواصلات الذى سببته الحرب إلى قيام الكثير من الصناعات المعدنية والتحويلية التى أسهمت فى دعم القاعدة الصناعية وتطويرها . .

– أتريد الحديث عن الصناعة فى مصر قبيل الثورة ؟ أتريد إيهامنا بوجود صناعة فى مصر خلال العهد الملكى البائد ! إن مصر لم تعرف سوى بعض

الصناعات القليلة العدد المحدودة الإنتاج ! وهل كانت هناك صناعة ثقيلة أو صناعة سيارات أو غيرها من الصناعات الحديثة ؟ إنه لمن المغالطة الكلام عن الصناعة والتصنيع قبيل عام ١٩٥٢ !

– طبيعى أن تتكلم بهذا المنطق يا رفيق ، فقد صورت لكم الدعاية الاشتراكية أن مصر كانت قبيل عام ١٩٥٢ صحراء جرداء لا زرع فيها ولا نماء ؛ وواقع التاريخ الاقتصادى لمصر يخالف هذه الدعاية وينفيها !

لقد عرفت مصر صناعات كثيرة قبل ١٩٥٢ :

عرفت صناعة النسيج بكل أنواعها وفروعها ، وعرفت الصناعات الكيمياوية فى الكثير من فروعها . وخاصة صناعة الأسمدة . . والكحول والبلاستيك والأدوية ، وعرفت الصناعات المعدنية وخاصة الحديد والنحاس ، وعرفت صناعة الزجاج والورق والخزف والأسمنت ، وعرفت عدداً من الصناعات الميكانيكية والهندسية ، وعرفت أيضاً عدداً من الصناعات الزراعية وخاصة صناعة التعليب والتجفيف واستخراج الزيوت النباتية !

والقائمة طويلة ولا أريد أن أزيد عليها !

هذه الصناعات تسلّم القطاع العام معظمها . . .

فما الذى أضافه إليها من استثمارات ! وما الذى فعله بكمياتها ونوعياتها ! أرجو أن تفتح عينيك على حقيقة إنتاجنا الصناعى فى هذه القطاعات ، لترى إلى أى مدى هبط إنتاجها وانحطت نوعيتها فى ظل التنظيم الاشتراكى والإدارة الاشتراكية ! وأرجو أن تعود إلى ميزاننا التجارى وأسواقنا الدولية ؛ لتعرف الأبواب التى أغلقت فى وجه منتجاتنا الصناعية بسبب انحطاط نوعيتها حتى اضطررنا إلى تصريف سلعنا الصناعية عن طريق فرضها بأسعار رخيصة فى المبادلات الثنائية وخاصة تلك التى

تربطنا بدول «الكتلة الشيوعية» !

– إن الواقع يؤكد أن صادرات مصر إلى الخارج قد ارتفعت ارتفاعا كبيراً خلال التطبيق الاشتراكي ، كل ما فى الأمر أن مصر فقدت أسواقاً تقليدية وكسبت أسواقاً أخرى أكثر اتساعاً وأكثر عدالة ، لقد تحولت عن أسواق الغرب الرأسمالى إلى أسواق الدول الاشتراكية ، وأفادت تجارتها الخارجية كثيراً من هذه الأسواق !

– طبيعى أن تتزايد صادرات مصر إلى الخارج خلال السنوات العشرين الماضية ، ولكن العبرة ليست بالزيادة ، ولكن بمعدل هذه الزيادة ! لقد كان هذا المعدل ضعيفاً لا يرقى بحال إلى مقتضيات التنمية ، ولا يطاول بحال الطموح الذى صورته الدعاية عن منجزات الخطط الخمسية ، أما معدلات المبادلة مع دول الكتلة الشيوعية فقد كانت غالباً فى مصلحة هذه الدول ! ولم تكن دائماً عادلة ولا نزيهة . فقد فُرِضت علينا سلع صناعية لا تجد أسواقاً إلا عندنا ، وكانت أسعارها فى الكثير من الحالات تفوق الأسعار السائدة فى الأسواق الدولية !

وهذا الكلام ليس جديداً ، إنما هو ثابت فى تقارير وزراء الاقتصاد والمالية ودراسات خبراء التجارة الخارجية ، العبرة بمعدل الزيادة ، وليس بالزيادة فى ذاتها ! لقد أصيب ميزاننا التجارى بعجز مستفحل مع معظم الدول التى نعاملها ، بل توقفت مصر عن الكثير من التزاماتها التصديرية بالنسبة لدول كثيرة بسبب قصور الإنتاج ؛ كما أصيبت منتجاتنا بنكبة كبيرة فى الدول التى تتعامل بالنقد الحر ، وهى الدول التى نسعى إليها ، كما تسعى إليها تماماً دول الكتلة الشيوعية للحصول على بعض الموارد من النقد الحر لتمويل بعض وارداتنا وهى الواردات التى لا تستطيع دول الكتلة الشيوعية الوفاء بها !

– عليك ألا تنسى أن الدول الاشتراكية دول صناعية متقدمة ، وهى قادرة فى

كل الأحوال على الوفاء باحتياجاتنا الاستهلاكية والاستثمارية ، ولا داعى لتصور عدم إمكان الاستغناء عن السوق الغربية الرأسمالية ؛ فهذا خطأ فاحش سببته الدعاية الاستعمارية التى تريد ربط العالم الفقير برباط التبعية الدائمة !

– وما قولك يا رفيق فى الصناعات الكثيرة التى بنيت على أساس غربى ! ما رأيك فى النسبة الهامة من الصناعات المصرية التى قامت على معدات وتجهيزات وطرق إنتاج غربية ؟ هل نهدمها ونعيد بناءها على أساس شرقى ! إنها ثروة قومية موجودة فعلاً ، وتعمل فعلاً . . شئنا أم أبينا ! ولابد من الاستمرار فى إمدادها بقطع الغيار والتجهيزات اللازمة خلال مدة عمرها الافتراضى على الأقل !

وأمامك مثلاً صناعة النسيج ، وصناعة الأدوية ، وجزء هام من صناعة الحديد والصلب ، وصناعة الأسمنت ، وصناعة تكرير البترول ، وكذلك خدمات المواصلات وخاصة المواصلات البرية .

ماذا تريد أن تفعل بكل هذه الصناعات والخدمات ! أليس من الضرورى تمويلها بالعملة الحرة لضمان استمرارها !

أما التبعية المقول بها فهى قائمة أيضاً عند ربط تعاملنا بدول الكتلة الشيوعية ؛ بل إن هذه التبعية أشد وأقسى من التبعية لدول الغرب الرأسمالى ؛ فتناقض المصالح الاقتصادية لهذه الدول يجعلنا أمام نوع من الاختيار فى حالة امتناع دولة غربية عن إمدادنا بسلعة معينة ، إذ نستطيع غالباً الحصول على السلعة نفسها أو بدائلها من دولة غربية أخرى .

أما الكتلة الشيوعية فإنها تخضع لسياسة موحدة ، وعندما يمتنع الاتحاد السوفيتى مثلاً عن توريد سلعة ضرورية لاقتصادنا فثق أنك لن تستطيع الحصول على هذه السلعة أو بدائلها من أى دولة شيوعية أخرى !

وأعطيك مثالاً عملياً : عندما قطعنا العلاقة الدبلوماسية بألمانيا الغربية عام ١٩٦٦ ظلت مصر تستورد من ألمانيا الغربية كل احتياجاتها الصناعية سواء مباشرة أو عن طريق دول وسيطة !

ثم هناك أنواع من السلع الاستهلاكية والاستثمارية الضرورية لا نستطيع الحصول عليها من دول الكتلة الشيوعية ، لأن هذه الدول نفسها تستوردها من الخارج ، أو تعتمد على الخارج فى إنتاجها !

خذ مثلاً صناعة السيارات بأنواعها : هذه الصناعة ضعيفة ، متخلفة فى دول الكتلة الشيوعية لدرجة أنها تستعين فى إنتاجها بالشركات الغربية كشركة فيات الإيطالية ورونو الفرنسية ، وخذ مثلاً صناعة المشروبات الغازية وهى ضرورية فى البلاد الحارة : هذه الصناعة أيضاً متخلفة فى دول الكتلة الشيوعية ، وقد استعان الاتحاد السوفيتى نفسه بشركة كوكاكولا الأمريكية لإنتاج المشروبات الغازية فى بلاده !

— لا داعى للتمادى فى الدفاع عن وجهة نظرك ، ويكفى مصر فخراً أنها استطاعت أن تقيم على أرضها أكبر صناعة ثقيلة فى العالم العربى ، ولولا مساعدات الدول الاشتراكية والنضال الثورى الذى خاضته الطليعة المصرية ما أمكن إرساء دعائم هذه الصناعة !

— وعليك أن تضيف إلى هذه المفاخر صناعة الصواريخ ! ألم يكن الشعار الخالد من « الإبرة إلى الصاروخ » ؟ إن الصناعة الثقيلة يا رفيق منذ بدأت مازالت إلى اليوم تعانى من سوء التخطيط والتنفيذ ومازالت على الرغم من انقضاء أكثر من خمسة عشر عاماً على قيامها تنتج بتكلفة مرتفعة تفوق بكثير التكلفة فى الدول الصناعية المتقدمة ! كما أن نوعية إنتاجها مازالت منخفضة عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة !

ومازلنا حتى اليوم يا رفيق نستورد الكثير من موادها الأولية ومعداتها الآلية من الخارج ! إننا نستورد لها الطاقة الضرورية لتشغيلها وهى فحم الكوك . ونستورد لها معدات الأفران العالية وأجهزة الدرفلة ، وأرجو ألا تنسى أبداً أن هذه الصناعة — صناعة الحديد والصلب — كانت قائمة قبل عام ١٩٥٢ ، وكانت مادتها الأولية الحديد الخردة .. وكانت طاقتها الأساسية الأفران الكهربية ! . وفى عام١٩٥٦ أنجزت شركة ديماج الألمانية الغربية أول مصانع للحديد والصلب تستخدم خامات الحديد التى بأسوان ! ثم تولى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك مهمة التوسع فى صناعة الحديد والصلب ، وجرت استثمارات ضخمة فى هذا القطاع ، ونرجو أن تعود إلى وزير الصناعة ووزير الاقتصاد ليدليا لك برأيهما الفنى عن نوعية الإنتاج وعوائد هذه الصناعة بالقياس لرأس المال المستثمر !

— طبعاً إنكم لا تريدون الاعتراف للعهد الاشتراكى بأى منجزات ، حتى أعظم المنجزات تريدون تشويهها بمختلف الوسائل والأساليب ! وهل ينكر عاقل أن صناعة الحديد والصلب هى قلعة الصناعة فى مصر ، وأساس تقدمها الاقتصادى !

— من السهل أن ندبج عبارات التبجيل ، ولكن من الصعب دائماً يا رفيق أن نقول الرأى الفنى ! إن هناك مقاييس فنية لتقدير مدى نجاح صناعة ما ! فما المقصود من إقامة صناعة ؟ أليس المقصود فى النهاية هو زيادة الدخل القومى إلى أقصى حد ممكن ؟ فإذا كانت الصناعة الجديدة تضيف إلى الناتج القومى قيمة ملموسة تفوق بكثير قيمته السابقة اعتبرت صناعة ناجحة ومفيدة للاقتصاد القومى .

وبمعنى آخر : العبرة ليست بإقامة صناعة حيثما اتفق ، فمن الممكن أن تقوم أى صناعة فى أى دولة إذا ما توافر رأس المال اللازم ! ولكن المهم أن تكون الصناعة الجديدة ناجحة من الوجهة الاقتصادية . أو على الأقل أن تكون قابلة للنجاح

خلال مدة معقولة ! ومعيار النجاح هنا يقاس بمقارنة رأس المال المستثمر بالعائد الذى تأتى به الصناعة !

– وما قولك فى صناعة السيارات ، وصناعة الإطارات ! أليست كلها من إنجازات التطبيق الاشتراكى ؟ هل يمكنك أن تدعى أنها كانت من هبات العهد الملكى البائد !

– أؤكد لك – مرة أخرى – أن مصر عندما تخلصت من العهد الملكى كانت تتطلع دائماً إلى مستقبل أفضل ، ولم يكن هناك وطنى واحد يقنع بإنجازات العهد الملكى ، فهذه الإنجازات على أهميتها تتضاءل بشدة أمام الطموح الشعبى الذى كان يرسم لمصر صورة زاهية تضعها فى مصاف الدول الصناعية المتقدمة ، غير أن التطبيق الاشتراكى لم يلبث أن حول هذا الطموح إلى رماد ! فما تسميه إنجازات فى قطاع صناعة السيارات وصناعة الإطارات ما هو إلا خطوات أولية فى هذه الميادين ، وهى خطوات جمدت وتوقفت منذ بدايتها ؛ وأورثتنا فى النهاية مصنعاً لسيارات «نصر» يقتصر نشاطه على تجميع أنواع محدودة من هذه السيارات ، ومنذ إنشاء هذا المصنع ومعظم أجزاء السيارات تستورد من الخارج ، ونسبة ما نصنعه محلياً من أجزاء السيارة لا يتجاوز ٢٥٪ .

أما مصنع الإطارات فقد قام فى أساسه على أكتاف القطاع الخاص ، وكان وديع سعد هو أول من أدخل صناعة الإطارات فى مصر ، ولكن الحكومة لم تلبث أن أممت المصنع بعد قيامه بسنوات قليلة ، ومن يومها وهو يعانى من نقص فى إنتاجه وتدهور فى نوعية هذا الإنتاج ، وعليك أن تقارن بين الإطارات التى ننتجها اليوم والإطارات التى تنتجها أى دولة صناعية لتلمس الفارق البعيد بين هذه وتلك ! وهو فارق يدعو حقاً إلى الخجل !

– مهما قيل عن تعثر صناعة السيارات فإن المجتمع قد حقق كسباً من قيامها : لقد أضافت جديداً إلى قاعدة الصناعة فى مصر ! أما صناعة الإطارات فقد اتسعت استثماراتها بعد أن تولت الحكومة أمرها ، وأصبحت تغطى احتياجات الاستهلاك ، بل كانت مصر تصدر نسبة من إنتاجها إلى الخارج ، إننا أمام حقائق ثابتة لا يمكن بحال إخفاؤها !

– ولا يمكن أن نخفى أيضاً حقائق أخرى أولها : أن مصر لم تعرف إلى الآن صناعة سيارات ، ولكنها عرفت عمليات تجميع أجزاء بعض أنواع السيارات ، وفارق كبير بين الحالين ! ثم إن تصدير الإطارات الذى أشرت إليه قد جرى فعلاً خلال فترات معينة من تاريخ العهد الاشتراكى ، ولكن هل يعنى تصدير سلعة وفرة إنتاجها المحلى ! . إن مصر تصدر الأرز مثلاً إلى الخارج : فهل معنى ذلك أن مصر قد كفت استهلاكها من الأرز ! إن تصدير بعض السلع خلال العهد الاشتراكى كان يتم لسداد التزامات مصر الخارجية ، لقد حرمت السوق الداخلية من الكثير من أنواع السلع الاستهلاكية لمواجهة أعباء الديون الخارجية التى كانت تتزايد يوماً بعد يوم ، وكان العهد الاشتراكى يحاول سداد هذه الالتزامات بتصدير أى شىء حتى لو كان القوت الرئيسى للشعب المصرى !

وإطارات السيارات المصرية – على الرغم من قصور إنتاجها وانحطاط نوعيتها – كانت تفرض فرضاً وبأسعار بخسة على بعض الدول التى تربطنا بها اتفاقيات تجارية ثنائية وخاصة بعض دول العالم الثالث ، وبعض الدول الشيوعية !

وهذه الحقائق ثابتة أيضاً ، ويجب أن نضيفها إلى الحقائق التى ذكرتها حتى تكتمل الحقيقة ، فلا تعلن نصفها ونخفى نصفها !

– إنك تغفل دائماً عوامل هامة منها : الزيادة السكانية الهائلة التى تجعل من

التنمية الاقتصادية أمراً صعباً للغاية . ولو لم تكن هذه الزيادة الهائلة فى السكان لأمكنت مواجهة مشكلات البناء الاقتصادى بسهولة ويسر ! ثم هناك المؤامرات الاستعمارية التى تحاول دائماً عرقلة مسيرتنا الاقتصادية . وهذه المؤامرات بدورها لا بد أن تدخل فى حسابنا إذا ما أردنا تقويم التجربة الاشتراكية فى مصر ، وكل الناقين على الاشتراكية من أمثالك يتغافلون هذه العوامل عن عمد ! لقد استطاع العهد الاشتراكى على الرغم من قيام هذه العقبات من بناء السد العالى أعظم مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فى العالم العربى ! ولولا هذا السد العتيد ما استطاعت مصر مواجهة تلك الزيادة السكانية الخطيرة ، وما تمكنت من تحطيم الحصار الذى فرضته الرأسمالية على مسيرتها الاقتصادية !

– لاشك أن لكل تنمية اقتصادية مشكلات تواجهها ، وعقبات تعترضها ، ولا شك أن موضوع الزيادة السكانية يشكل أخطر العقبات التى تواجه واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر ، ولكن هل يمكنك أن تدلنى على جهود العهد الاشتراكى فى تذليل هذه العقبة ؟

لقد كان معروفاً منذ الخمسينيات أن مصر مقبلة على زيادة سكانية هائلة ، وأنه يجب العمل بكل الوسائل على تخفيض معدل هذه الزيادة حتى يمكن الارتفاع بحجم الإنتاج كمًّا ونوعاً ، ومنذ منتصف الخمسينيات . . والخبراء الاقتصاديون والاجتماعيون يطلقون صيحات الإنذار ويطالبون الحكومة بالتدخل لإعداد تخطيط سكانى يستهدف تخفيض معدل النسل والسهر على تنفيذه ، فماذا كانت النتيجة ؟ لم تحرك الحكومة ساكناً ، بل ذهب « جمال عبد الناصر » إلى حد الاستخفاف بآراء الخبراء فى خطاب رسمى ألقاه بسورية إبان الوحدة عام ١٩٥٨ . . وقال إن الخبراء يطالبون بتحديد النسل ، ولكنه لن يأخذ بهذا الرأى ، ولن يقبله بل يطالب الشعب

على عكس آراء الخبراء بالتكاثر والتناسل ! فقد ولدت على حد تعبيره أمة كبرى فى هذا الشرق – يعنى الجمهورية العربية المتحدة – وهذه الأمة بحاجة إلى قوة بشرية هائلة تسهم فى بنائها !

وهكذا يبيع «جمال عبد الناصر» جلد الدب قبل اصطياد الدب ، ويدعو إلى الزيادة فى السكان قبل أن تتوافر لديه قدرات الزيادة فى الموارد ، ثم يأتى الانفصال ولا تفكر الحكومة فى برنامج جدى لتنظيم النسل إلا فى أوائل الستينيات وبعد أن تكون الزيادة السكانية قد استفحلت ووصلت إلى قمتها !

وعلى الرغم من أن مواجهة الحكومة للمشكلة قد جاءت متأخرة فإن وسائلها فى العلاج جاءت قاصرة ومفككة ! ومن ثم فقد فشلت فى وقف المد السكانى أو حتى مجرد التخفيف من حدته ! والنتيجة هى ما نعرفه اليوم من فيض سكانى يضعف من قدرتنا على الحركة والتقدم !

– على الرغم من كل مزاعمك فإن الإحصاءات الرسمية تقول : إن مصر قد نجحت خلال العهد الاشتراكى فى مضاعفة إنتاجها .

– نعم ، لقد نجحت فعلاً يا رفيق فى مضاعفة إنتاجها البشرى !

مدرسة الاعتذار !

لم تعد دكتاتورية اليمين الشكل النافع للانفراد بالحكم ؛ فقد تطورت فنون الفردية المطلقة على يد « الديمقراطيات الاشتراكية » وبدت أدنى إلى أحلام الجماهير من دكتاتوريات اليمين التقليدية ، وتطورت معها فنون الاعتذار عن الخطأ ، وانتهت مسئولية الحاكم أمام غيبة موازين الحساب – إلى تدبيج الأعذار وتجسيد الخطيئة فى النصب الذى تمقته الجماهير ، وهكذا شاء منطق الفردية الجديدة أن يصبح الاستعمار والرجعية « إبليس الشعوب » الذى وسوس للحاكم بالانحراف ، أو دفع به إلى الخطأ ! وأن تُدعى الجماهير لرجمه كلما ألمت بها مصيبة ، أو نزلت بها كارثة !

ولم يكن غريبا أن يصبح هذا المنطق المنقول الغذاء اليومى لأدوات الدعاية الناصرية فتأخذ به وتُطور فيه ؛ لتصنع منه فى النهاية فقهًا للتبرير ومدرسة للاعتذار !

قال :

– إن أسوأ ما يضر الحقيقة هو إغفال الظروف الملابسة للحقيقة ، وقد درج كثير من الأقلام الرجعية والنزعات العميلة على إدانة النظام التقدمى الذى أقامه «جمال عبد الناصر» بغير تقدير للظروف التى عايشها والملابسات التى عاناها !

لقد مالت هذه الأقلام والنزعات إلى استجماع عناصر الحكم مما تراه أمامها على المسرح ، ولم تحاول قط النفاذ ببصيرتها إلى ما وراء المسرح ! ولو أنها كلفت نفسها مشقة البحث خلف الكواليس لاكتشفت الكثير من العوامل ، والكثير من التيارات التى كانت تسهم فى صنع القرار السياسى وتتحكم فى مساره !

لقد واجهت ثورة (٢٣ يوليو) منذ مولدها حروبا ضارية ، وتصدت لتحديات صعبة ، وما كان لقوى الإمبريالية العالمية أن تستسلم أمام هذا المد الثورى التقدمى الذى أيقظ أفريقيا وامتد إلى آسيا ، بل كان عليها أن تضربه بكل قواها . ، وأن تضع فى طريقه كل العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية !

وعندما تتكلم عن أخطاء النظام الناصرى أو فشله عليك أن تضع هذه الأمور فوق كل اعتبار .

وهل تنكر تعرضنا لمؤامرات إمبريالية وصهيونية طوال سنوات المسيرة الاشتراكية ؟ هل تنكر أننا كنا فى معركة دائمة مع القوى الاستعمارية الغربية وربيبها إسرائيل ؟

– المؤامرات الاستعمارية موجودة دائما ومستمرة دائما ! وليس هذا بجديد على مصر أو الدول النامية ، إنما الجديد هو استخدام هذه المؤامرات مطيةً سهلة للهروب من الفشل ، وغطاءً جاهزا للتستر على الخيبة ، فما من مرة أساء العهد الاشتراكى التصرف السياسى أو ارتكب حماقة اقتصادية إلا نسبها إلى مؤامرة استعمارية خبيثة تريد النيل من استقلالنا وحريتنا وكرامتنا ! وغالبا ما يقرن هذه «اللافتة التبريرية»

بعمليات قمع واعتقال فى الداخل ، أو عمليات هجوم إعلامى على الخارج !

وكانت إحدى الوظائف الأساسية لأجهزة المخابرات هى صنع المؤامرات من النوعين «الإمبريالى» و«الرجعى» وتقديمها جاهزة للرأى العام !

وعندما رفضت بعض سلعنا فى الأسواق الدولية قالوا : إنها مؤامرة إمبريالية لإجبارنا على الخضوع ، ولم يفكروا لحظة أن يبحثوا عن العيب فى السلعة التى يصدرونها ، وكأن المفروض أن تجبر أسواق العالم على قبول السلعة المصرية أيا كانت نوعيتها ، وأيا كان مستواها !

وعندما انقطعت عنا بعض مصادر التمويل الغربية — قالوا : مؤامرة استعمارية صهيونية للضغط على مصر ، ولم يفكروا لحظة فى إعادة النظر فى مخططاتهم الاقتصادية أو التيقن من مدى سلامة المشروعات التى يطالبون بتمويلها ، وكأن العالم الرأسمالى مطالب بتمويل أى مشروع إنتاجى مهما كانت جدواه الاقتصادية ، ومهما كانت درجة سلامته الفنية .

وعندما توقفت دول رأسمالية وغير رأسمالية عن تصدير بعض السلع الضرورية لتنميتنا قالوا : إنها مؤامرة رجعية لعرقلة المسيرة الاقتصادية !

ولم يفكروا لحظة فى أن توقف هذه الدول عن تصدير السلع الضرورية لتنميتنا ناتج عن عدم الوفاء بالتزاماتنا التصديرية والمالية تجاه هذه الدول ، وكأن القاعدة أن نأخذ ولا نعطى وأن نستورد ولا ندفع !

وحتى ضربات الفشل السياسى والعسكرى كانت تُبَرَّرُ كلها بهذه اللافتة السحرية : فعندما تورط جيشنا فى حرب اليمن قالوا : السبب راجع إلى المؤامرات الصهيونية والرجعية ، ولم يسألوا أنفسهم لحظة عن مدى سلامة حساباتهم السياسية وصحة تقديراتهم العسكرية عندما قرروا الدفع بالجيش المصرى إلى أرض اليمن !

وكأن تدخل الإمبريالية جاء مفاجأة لنا ! وكأن من واجبها ان تبارك وجودنا العسكرى فى اليمن وترعاه بمالها وجهودها !

هذه « اللافتة التبريرية » التى تُرفع عند كل صدمة تصيبنا هى التى أدت بالعقلية المصرية فى النهاية إلى التفتيش عن الأخطاء عند الآخرين ، وإلقاء التبعات على الآخرين ، وهى التى صرفتها دائما عن البحث عن أسباب الفشل فى واقع تصرفاتها ، وفى صميم أعمالها : فكل اعوجاج أو خيبة نجد أسبابها عند الأعداء . اما نحن فمعصومون من كل خطأ أنقياء من كل رجس !

— وما قولك فى النضال الذى خاضته مصر من أجل بناء السد العالى والمؤامرات العنيفة التى واجهتها فى الداخل والخارج ؟ ألم تكن كلها مؤامرات حقيقية استهدفت الضغط على مصر وإجبارها على الإذعان لشروط الدول الاستعمارية ؟ ألم تسحب الولايات المتحدة عرضها بتمويل بناء السد العالى عندما رفضت مصر الدخول فى دائرة نفوذها ؟ ثم العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، ألم يكن هو أيضا مؤامرة استعمارية صهيونية للعودة بمصر إلى السيطرة الإمبريالية ؟

— كنت أحسب أن ذكاءك سيجنبك طرح مثل هذا السؤال ، وهو سؤال يحمل الكثير من المعانى والكثير من المرارة !

ولا أظنك تجهل أن سحب تمويل السد العالى من قبل الولايات المتحدة قد دفع بحكومة الثورة إلى تأميم قناة السويس ، وأن هذا التأميم هو الذى أدى إلى العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ !

ولنعد إلى القرار الأصلى الذى رتب كل هذه الأحداث وهو مشروع السد العالى ، ولنسأل : هل كان هذا المشروع سليما من الناحيتين الفنية والاقتصادية ؟ وبمعنى آخر : هل كان مدروسا دراسة كافية تضمن له النجاح فى التطبيق ؟

يقول التاريخ السرى لهذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٦) : إن هذا المشروع لم يكن مدروسا الدراسة الكافية ، ولم يفتح المسئولون يومها آذانهم على الجوانب السلبية له والتى أبرزتها دراسات بعض الخبراء المصريين وبعض الهيئات الدولية !

وعندما تكلم المرحوم الدكتور عبد العزيز أحمد الأستاذ السابق بكلية الهندسة وهو من أكبر خبراء مصر فى هذا النوع من المشروعات . . وعارض مشروع السد العالى «لأسباب فنية» ! واقتصادية كان نصيبه الحرمان من جائزة الدولة التقديرية بقرار من «جمال عبد الناصر» ! وكذلك الأمر بالنسبة للمهندس على فتحى الذى أقيل من منصبه بسبب معارضته للمشروع .

والواقع أن مشروع السد العالى هو أحد المشروعات الكثيرة التى كانت محل بحث الحكومة المصرية قبيل عام ١٩٥٢ ، وأصول المشروع نفسه كانت بمكتب وزير الأشغال العمومية السابق عثمان محرم !

- ولماذا لم تفكر الحكومات السابقة فى دراسة هذا المشروع الحيوى الذى تقول : إن أصوله كانت بمكتب وزير الأشغال العمومية ؟ لماذا لم نسمع عن هذا المشروع إلا بعد الثورة ؟

- لقد أجاب عثمان محرم عن سؤالك هذا أمام محكمة الغدر التى عقدت لمحاكمته ؟ وعندما سئل عن الأسباب التى دعته إلى دفن أصول المشروع فى مكتبه أجاب : لأن الحكومة رأت أن مضار المشروع أكبر من مكاسبه ، وأنه من الأفضل لمصر البحث عن بديل آخر لتوفير المياه وتوليد الكهرباء !

والواقع أن حكومات ما قبل عام ١٩٥٢ كانت لديها دراسات لمشروع سد مشترك بين مصر وأوغندا على منابع النيل ، وقدر نصيب مصر فى تكاليفه بمليون جنيه استرليني ؛ كما كانت هناك دراسات أولية لتوليد الكهرباء من منخفض القطارة .

ولكن حكومة الثورة ركبت رأسها وتمسكت بمشروع السد العالى ، وزين لها بعض الخبراء المصريين والأجانب أن هذا المشروع سيثبت من أقدام الثورة ، وسيجلب على مصر الكثير من المكاسب السياسية والاقتصادية !

– وإذا كان مشروع السد العالى فاشلا كما قلت فلماذا قبلت الولايات المتحدة تمويله فى أول الأمر؟ ألم تكن قد درسته وتيقنت من جدواه ؟

– إن الولايات المتحدة لا تعنى كثيرا بالجدوى الاقتصادية للمشروع فى مثل هذه الحالات ، إن ما يعنيها أكثر هو النفوذ السياسى والعسكرى الذى ستحققه من وراء التمويل ! وكم من مشروعات فاشلة مولتها الولايات المتحدة فى دول العالم الثالث لمجرد بسط النفوذ وتحقيق السيطرة ! وكم من مساعدات منحتها الولايات المتحدة لدول كثيرة بغير مقابل وبغير أن تستهدف من ورائها تمويل مشروعات بعينها ! إن سياسة القروض والمساعدات الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة لا ترتكز دائما على قاعدة الجدوى الاقتصادية المباشرة لهذه القروض والمساعدات ، إنما تستند أحيانا إلى الجدوى السياسية التى ستحققها من وراء هذه المساعدات والقروض !

وموافقة الولايات المتحدة على تمويل مشروع السد ثم سحبها للعرض من بعد لا يعنى سوى أنها تستخدمه كأداة ضغط سياسية لتحقيق مآربها البعيدة ، وهى إدخال مصر إلى دائرة نفوذها السياسى والعسكرى !

– لقد قام السوفيت أيضا بدراسة دقيقة للمشروع ، وقبلوا تمويله وتنفيذه بشروط سهلة ولا يمكن الادعاء بأن السوفيت يغامرون بالتمويل فى مشروع فاشل !

– هذا مربط الفرس يا رفيق ، فالسوفيت شأنهم شأن الولايات المتحدة . لا يعنيهم كثيرا نجاح المشروع أو فشله بقدر ما يعنيهم وضع أقدامهم فى مصر ومنطقة

الشرق الأوسط بأكملها ! ولعل مشروع السد العالى كان البداية الحقيقية للنفوذ السوفيتى فى مصر ، بل لعله عربون الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط بأسرها ! لقد كان السوفيت فى هذه الآونة يدرسون مشروع السد العالى سرا ، وكان صراع النفوذ بينهم وبين الولايات المتحدة حول مصر ومنطقة الشرق الأوسط قد بلغ أشده ، وقد انتهزوا فرصة رفض الولايات المتحدة تمويل المشروع ليتقدموا بعرضهم « السخى » بعد أن أوعزوا لحكومة الثورة بتأميم قناة السويس للاستفادة من مواردها فى سداد القرض السوفيتى !

وهكذا أممت قناة السويس ، وكانت نتيجتها الطبيعية الاعتداء الثلاثى على مصر !

– أتعتبر الاعتداء الثلاثى نتيجة طبيعية لتأميم قناة السويس ؟ . أمَنْ يسترد حقوقه المغتصبة لابد أن يقابل بالعدوان ؟

– نعم ، فأنت فى عالم لا يعترف العواطف ، ولا يؤمن بسوى منطق القوة ، وبصفتك من المناضلين ضد القوى الإمبريالية عليك أن تعلم بأن من يخرج على نفوذها . أو يتطاول على احتكاراتها لابد أن يُعد نفسه لتلقى ضرباتها ! وماذا كنت تنتظر من الدول المالكة لشركة قناة السويس ؟ ماذا كنت تنتظر من إنجلترا وفرنسا وقد أصيبت مصالحها فى الصميم ؟ هل كنت تنتظر أن تباركا تأميم القناة ، وأن يحنيا الرأس إجلالا وخشوعا ؟ وماذا كنت تنتظر من إسرائيل وهى التى تتربص بنا فى كل آونة وتتحين كل فرصة للنيل منا ؟ إن تأميم قناة السويس قد منح إسرائيل أكبر فرصة تاريخية لتنفيذ بعض مخططاتها التوسعية ، فسارعت بعرض خدماتها على فرنسا وإنجلترا ونجحت فى المشاركة فى الاعتداء على مصر والخروج من الحرب بنصيب الأسد !

– أى نصيب خرجت به إسرائيل سوى الخسارة والخيبة التى لحقت بها كما لحقت بحلفائها ؟ .

– لا ، يا رفيق ! إسرائيل هى الطرف المعتدى الوحيد من بين أطراف العدوان الثلاثة الذى خرج من العدوان بكسب خطير ! لعل هذا الكسب هو الذى مهد لها من بعد فى أن تضرب ضربتها التالية عام ١٩٦٧ .

– هذا منطق غريب لم أسمع به من قبل !

– إننى لا أتكلم الآن بوحى المنطق ، ولكن بإملاء الواقع ؛ والواقع الذى ظل مدفونا سنوات طوالاً وبالتحديد منذ الاعتداء الثلاثى فى أكتوبر عام ١٩٥٦ حتى يونيو عام ١٩٦٧ !

لقد كان الثمن الذى قبضته إسرائيل من اشتراكها فى العدوان على مصر عام ١٩٥٦ إلى جانب فرنسا وإنجلترا كبيرا وكبيرا جدا ، وهو رفع السيادة المصرية عن شرم الشيخ وسواحل خليج العقبة ؛ وفتح الملاحة فى البحر الأحمر أمام السفن الإسرائيلية ! وحتى تنفذ إسرائيل هذا المخطط رفضت الانسحاب من سيناء إلا بعد إحلال قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ جنوبا حتى قطاع غزة شمالا ؛ وبذلك أصبحت مضايق العقبة التى كانت تحكمها المدفعية المصرية تحت سيطرة البوليس الدولى ، وقامت إسرائيل على الفور عام ١٩٥٧ بإنشاء ميناء إيلات وتسيير خطوط ملاحية إلى شرقى أفريقيا وآسيا !

وقد استطاعت إسرائيل استثمار هذا الكسب إلى أقصى الحدود ؛ إذ استغلت ظرف إغلاق قناة السويس بسبب العدوان ، وتقدمت بعرض مغرٍ إلى شركات البترول العالمية التى تضررت من هذا الإغلاق مؤداه أن تقوم هذه الشركات بمد خط أنابيب بترولية عبر إسرائيل يصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض ، وتم إنجاز

المشروع بالفعل بعد العدوان بسنوات قليلة ، بل تمكنت من إقامة صناعة تكرير البترول وصناعة بتروكيماوية بالاعتماد على جزء من البترول الخام الذى يمر عبر هذه الأنابيب !

وعندما وقعت هزيمة عام ١٩٦٧ استطاعت إسرائيل أن توسع من مشروع أنابيب البترول ، فأصبح قطر هذه الأنابيب مترا بعد أن كان نصف متر ؛ كما طورت مشروعات التكرير والصناعة البتروكيميائية !

وهذه الحقائق التى يجهلها الكثيرون تفسر لك يا رفيق السبب فى عدم انزعاج دول الغرب الرأسمالى من إغلاق قناة السويس بعد حرب عام ١٩٦٧ وعدم تحمسها لإعادة فتحها .

لقد ظلت قناة السويس بعد هزيمة عام ١٩٦٧ مغلقة ثمانى سنوات متوالية على حين لم يمض على إغلاقها عام ١٩٥٦ سوى تسعة أشهر فقط !

والسبب أن هذه الدول لم تصب بأزمة الطاقة البترولية كما أصيبت بها عام ١٩٥٦ ، لأنها أعدت نفسها منذ ذلك التاريخ لمفاجآت إغلاق قناة السويس فى وجه الناقلات البترولية ، وكانت إحدى وسائلها البديلة خط أنابيب البترول الذى يمر عبر إسرائيل !

— لكل نضال من أجل تحرير الشعوب ثمنه الفادح ، والبشرية لا يمكنها أن تتقدم من غير تضحية ومعاناة ! وكل سياسة لها أخطاؤها ومكاسبها ، وهذا مالا تستطيعون تفهمه أو إدراكه مادمتم تجهلون منطق التاريخ !

— فارق يا رفيق بين النضال والعبث ! إن هذا السلوك لا يدخل بحال فى باب النضال من أجل التقدم ! فليس نضالا أن تجعلنى أربح ألفا ثم أخسر مليونا ! النضال ؟ كما قال زعيمكم لينين — خطوة للوراء وخطوتان للأمام ؛ أما فى حالتنا

هذه فهو نصف خطوة إلى الأمام وألف خطوة إلى الوراء !

وأكرر أن العبرة فى السياسة يا رفيق ليست بالنوايا الحسنة والعواطف الجياشة ؛ ولكن بالنتائج المتحققة والإنجازات الملموسة ؛ وفى حالتنا هذه حقق القرار مكاسب تكتيكية حالة ؛ ولكنه ألحق بنا فى الوقت نفسه خسائر استراتيجية ممتدة ! والسؤال الذى يجب طرحه هنا هو : ما محصلة الأرباح والخسائر التى عادت على مصر والعرب من مشروع السد العالى بتوابعه السياسية والاقتصادية ؟

– إن الكسب محقق ، ويكفى أن هذه القضية قد أيقظت مصر والأمة العربية من المحيط إلى الخليج ، وأكدت الذات العربية ، ومهدت لتصفية الاستعمار فى كل الأقطار العربية والأفريقية !

وهذا فى ذاته يعتبر أكبر كسب لحركات التحرير العربية والأفريقية ، بل حركات التحرر فى العالم أجمع !

– هذا هو الكسب التكتيكى القصير المدى الذى دفعنا مقابله ثمنا فادحا ! لقد أيقظنا العملاق العربى بمشروع السد وتأميم القناة والعدوان الثلاثى ، ثم دفناه حيا بعد ذلك ! أعطيناه جرعة منبهة لم يلبث أن ذهب مفعولها بعد حين !

ذلك أن العهد الاشتراكى لم يخطط لشىء ، ولم يأخذ الأمور إلا ارتجالا ولو أجرى الحساب الدقيق لقراراته الكبرى واختياراته الأساسية لسلك طريقا آخر ! ولاستعمل أساليب أخرى غير تلك الطرق والأساليب التى استعملها وأصر عليها !

ولتعد معى إلى مشروع السد العالى بتوابعه السياسية والاقتصادية .

فالمشروع مملوء بالأخطاء الفنية ، والمضار الاقتصادية التى ترتبت على تنفيذه مؤكدة ! وقد أشارت تقارير اللجان الفنية التى شكلت عام ١٩٧٥ سواء من مجلس الشعب أو من خارجه إلى الخسائر الجسيمة التى أصابت الأراضى الزراعية ،

بالإضافة إلى الانهيارات الخطيرة التي لحقت مجرى النيل والتى تهدد كل القناطر والجسور المقامة عليه ! وعليك أن تعود إلى التقارير الرسمية والدراسات الفنية وتصريحات بعض كبار المسئولين عن الآثار الجانبية للسد العالى !

والنتيجة أنه لابد من إعداد وتنفيذ مشروع مضاد لتلافى كل هذه الخسائر، وربما كانت تكاليف هذا المشروع أكبر من تكاليف بناء السد العالى نفسه !

ثم قرار تأميم قناة السويس علينا أن نناقشه بهدوء بعيدا عن العواطف الملتهبة والأمانى الحالمة .. وعليك أن تعرف أولا وبالحساب الدقيق أن عقد امتياز قناة السويس كانت نهايته المؤكدة عام ١٩٧٨ بمعنى أن القناة كان لابد أن تعود لمصر خالصة من كل التزام فى هذا التاريخ ، فماذا كسبت مصر والعرب باسترداد قناة السويس قبل موعدها باثنتى عشرة سنة ؟

١ - كسبت اولا دخل القناة حوالي عشر سنوات . لأنها أغلقت مرة أخرى إثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

٢ - وكسبت ثانيا كسبا معنويا بفشل الاعتداء الثلاثى على مصر ..

أما خسارتها وخسارة العرب فكانت كما يلى :

١ - دفعت مصر لحملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة تعويضات تربو على دخل قناة السويس طيلة السنوات العشر التى أعقبت التأميم !

٢ - تمكنت إسرائيل من تحطيم السيطرة المصرية على مضايق خليج العقبة وأنشأت ميناء إيلات الذى هو ثمرة عدوان عام ١٩٥٦ ثم فتحت الملاحة لسفنها عبر البحر الأحمر ، ودعمت من علاقتها التجارية مع دول أفريقيا الشرقية وبعض دول آسيا .

٣ - ثم استغلت إسرائيل - كما سبق آنفا - إغلاق قناة السويس بعد الاعتداء

الثلاثى ، وأنشأت بالتعاون مع احتكارات البترول العالمية خط أنابيب لنقل البترول من إيلات إلى حيفا عبر الأراضى العربية التى تحتلها بالإضافة إلى إقامتها لصناعات تكريرية وبتروكيمياوية تعتمد على استغلال جزء من البترول الخام الذى يمر عبر أراضيها ؛ ومن ثم فقد سلبت مصر جزءا من امتيازها الجغرافى . وهو إطلالها على بحرين : البحر الأبيض والبحر الأحمر وعتعها بممر مائى يربط بينهما . ولعلك يارفيق تعلم أن حوالى ٨٥٪ من عابرات القناة تتشكل من ناقلات البترول . وهكذا تدعم الاقتصاد الإسرائيلى على حساب الاقتصاد المصرى والعربى !

٤ — امتدت تحركات البحرية الإسرائيلية إلى البحر الأحمر . وأصبحت تهدد مداخله ومخارجه من باب المندب جنوبا إلى مدخل العقبة شمالا ، بالإضافة إلى تهديد سواحل مصر والسودان والأردن والمملكة العربية السعودية واليمن الشمالية والجنوبية .

وقضية أمن البحر الأحمر التى تشغل العرب اليوم وتؤرق مضاجعهم هى إحدى ثمار « الانتصار العظيم » الذى حققناه فى حرب عام ١٩٥٦ .

— لقد ذهبت بعيدا فى تحليلك ونسبت إلى العهد الاشتراكى سلسلة من النتائج التى لم يكن من الممكن ترجيحها ، وهل كنا نرجح اعتداء ثلاثيا نتيجة تأميم قناة السويس ، أو كنا نرجح اشتراك إسرائيل فى هذا الاعتداء ! إن كل هذه النتائج لا تعدو أن تكون ردود فعل ضعيفة الاحتمال من قبل الاستعمار وأعوانه لإسقاط النظام الثورى والعودة بمصر إلى حظيرة الأحلاف الاستعمارية .

— أى حساب سياسى جاد ودقيق لابد أن يرجح ردود الفعل هذه على قرار التأميم ، وهذا هو الفارق بين الاحتراف والهواية فى دنيا السياسة : الحساب السياسى لابد أن يضع كل احتمال فى موضعه عند اتخاذ قرار خطير من هذا النوع ، ولابد أن

بحسب الآثار المباشرة القريبة للقرار والآثار غير المباشرة والبعيدة له ، ولا يوجد من ينكر أن قرار تأميم قناة السويس له أبعاد استراتيجية بعيدة المدى ليس على مصر وحدها ، بل على الأمة العربية جمعاء .

ولا يمكن بحال استبعاد ردود الفعل العنيفة من الدول التي يهدد مصالحها قرار التأميم ، كما لا يمكن استبعاد قيام إسرائيل باستغلال هذا الظرف لاستعداء دول الغرب علينا أو إسهامها مباشرة فى مغامرة عسكرية ، وهذه الترجيحات وغيرها ما هى إلا ألف باء فى عالم السياسة !

– لو أننا أخذنا بوجهة نظرك ، ورجحنا احتمالات الخطر القريبة والبعيدة لكل قرار سياسى ما كتبت الحياة لأى قرار سياسى ! إن عنصر المخاطرة طبيعة لاصقة بكل قرار سياسى مصيرى ، ولابد من قبول مبدأ المخاطرة فى العمل السياسى طالما أن الاحتياطات اللازمة قد اتخذت لمواجهة آثاره . .

– صحيح أن كل قرار سياسى ينطوى على عنصر مخاطرة ، ولكن يجب أن تكون نسبة هذه المخاطرة محسوبة حسابا جيدا ، وعندما يتجاوز عنصر المخاطرة النسبة المعقولة يصبح القرار مغامرة خطيرة العواقب ! وعلى كل حال فهذه القضية لم تواجه قيادتنا السياسية ، فكل الدلائل تشير إلى أن هذه القيادة قد أخطأت الحساب السياسى ، ولم تستطع تقدير حجم المخاطر المترتبة على قرار التأميم ، وذهبت إلى الاعتقاد بأن الاعتداء المسلح على مصر من قبل إنجلترا وفرنسا أمر ضعيف الاحتمال ! ولا شك أن اتخاذ قرار مع الجهل بمخاطره أخطر بكثير من اتخاذ قرار مع العلم بمخاطره إذ يصبح القرار فى هذه الحالة من قبيل المغامرة التى تستهدف المضاربة على المجهول ، وأنا لا أعارض فكرة استرداد قناة السويس ، ولكننى أعارض توقيتها المحلى والدولى ، لأن هذا التوقيت اختار ظروفا عربية ودولية غير مناسبة ، وانتهى بنا

إلى خسارة أجزاء حساسة من ترابنا ، ومنح عدونا قوة اقتصادية جديدة وسيطرة عسكرية بحرية هددت شواطئنا ! وما حققته إسرائيل من مكاسب إقليمية واقتصادية وعسكرية فى عدوان ١٩٥٦ هو الذى مهد لضربتها العسكرية عام ١٩٦٧ !

– إن إسرائيل لها مخطط توسعى وتسعى بكل الوسائل لتنفيذه ، وسواء أممت قناة السويس أو لم تؤمم فقد كانت تعد عدتها منذ عام ١٩٥٦ لتضرب ضربتها فى أول فرصة ، وتبتلع بالقوة أراضى عربية جديدة ! وقد وجدت فرصتها فى ذلك الحين فى قرار التأميم ، وكان من الممكن أن تخلق لنفسها فرصا أخرى إذا شاءت .

وقد تكرر النمط العدوانى نفسه عام ١٩٦٧ ؛ فقد وجدت فرصة مواتية فى قرار «عبد الناصر» بحشد قوات على حدودها فى سيناء ، وكان من الممكن أن تجد فرصة أخرى إذا لم تسعفها هذه الفرصة ! إن الطبيعة العدوانية لإسرائيل هى التى تحكم تصرفاتها فى العالم العربى ، وهذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة وضوح شمس الصيف !

– طبيعة إسرائيل العدوانية ليست اكتشافا جديدا يا رفيق ، وتحين بنى صهيون الفرص للانقضاض على العالم العربى ليس طلسما غامضا تحار فيه الأفهام ! إنما الذى تحار فيه الأفهام حقا هو دور القيادات العربية وخاصة القيادة المصرية فى درء هذا الخطر ، وتفويت الفرص على إسرائيل فى تحقيق مخططاتها !

وعليك أن تنبئنى بما فعلته هذه القيادات فى تلافى الضربات وتخفيف الخسائر عند وقوعها .

ألم تحدد إسرائيل زمان المعركة ومكانها فى مرحلتين متواليتين الأولى عام ١٩٥٦ . والأخرى عام ١٩٦٧ ؟

ألم تستسلم قياداتنا لتحديداتها الزمانية والمكانية . بل أسهمت فى تسهيل مهمة العدو فى الإجهاز على جيشنا والاستيلاء على أراضينا ؟

– أتتهم القيادة المصرية بالخيانة والتواطؤ ؟

– لا . فأنا لا أملك دليلا على الخيانة والتواطؤ ، ولكننى أملك أدلة على سوء التدبير والتخطيط ! أملك أدلة على الرعونة السياسية والارتجال العسكرى ! أملك أدلة على طغيان روح المغامرة على روح القرار السياسى المحسوب ! ولست من هواة النظر إلى نوايا العدو ونسيان النظر إلى نوايانا تجاهه ! وعلينا أن نبدأ أولا بالبحث عن أسباب التقصير فى قيادتنا قبل أن نبحث عن أسباب التفوق عند العدو !

– ماذا كنت تريد للقيادة الثورية أن تفعل أكثر مما فعلت ؟ لقد وقفت فى حومة النضال ومن خلفها الصف العربى كله . وكانت الدول التقدمية تساندها بكل قواها وجهودها .

– لقد كان خطأ القيادة الأول هو خطأ التوقيت السياسى فى قرار التأميم ، وخطأ انعدام الحساب السياسى الاستراتيجى للنتائج البعيدة التى يرتبها قرار من هذا النوع ، وكان من الممكن تحين فرصة عربية ودولية أخرى لتأميم القناة غير تلك الفرصة التى اختارتها القيادة ! ثم عليك أن تحلل تصرفات القيادة تجاه العدوان على مصر . لقد سلكت سلوكا عسكريا غريبا أدى إلى خسائر عسكرية جسيمة كان من الممكن تلافيها لو كان هناك بعض التفكير والتدبير ! وخذ مثالا واحدا من واقع عدوان ١٩٥٦ .

لقد كانت الدنيا كلها تتحدث عن احتمالات عدوان مسلح من إنجلترا وفرنسا على مصر بعد أن فشلت محاولاتها للوصول إلى تسوية سلمية .

وكان الجميع يترقبون هجوما على مصر فى أى لحظة . وفجأة تقوم إسرائيل

بإنزال قوات محمولة جوا فى ممرات متلا والكتتلا فى عرض سيناء يوم ٢٩ من أكتوبر عام ١٩٥٦ فماذا يكون تصرف القيادة المصرية ؟ تدفع بقواتنا المسلحة إلى عرض سيناء فى وقت لا نملك فيه سلاحا جويا فعالا ، وتكون النتيجة أن تتدخل بريطانيا وفرنسا بثقلها العسكرى بعد يومين من الهجوم الإسرائيلى ويقطع كوبرى الفردان المعبر الوحيد إلى الضفة الغربية لقناة السويس ! ويحاصر جيشنا فى سيناء بالقوات الإسرائيلية من أمام والقناة من الخلف والطيران الإنجليزى والفرنسى من فوق ! لقد سقطنا فى الفخ الذى نصبته الدول المعتدية للجيش المصرى ! ولم يكن هذا بعيدا عن الاحتمال ، بل كان ماثلا فى أذهان عدد من القادة العسكريين المصريين أن تقوم إسرائيل بمغامرة لاجتذاب الجيش المصرى إلى مصيدة سيناء والإجهاز عليه هناك ! وكان واضحا أن إسرائيل بإلقائها قوات من المظليين فى عرض سيناء وفى هذه الظروف بالذات إنما كانت تقدم «طعما» لإغراء الجيش المصرى على العبور والإيقاع به بين فكى الكماشة ! ولو كانت القيادة المصرية تتمتع بحاسة التقدير السياسى والعسكرى للموقف ما غامرت قط بإرسال جندى واحد إلى سيناء !

– أكنت تريد للقيادة أن تقف متفرجة على الهجوم الإسرائيلى على الممرات

– على كل حال لقد وقفت متفرجة لا على الهجوم الإسرائيلى وحده على سيناء ، ولكن أيضا على مذبحة الجيش المصرى هناك ! !

– لا أحد ينكر أن الجيش المصرى قد حارب ببسالة فى سيناء ، وكبد العدو خسائر فادحة . وانسحب سالما إلى الضفة الغربية .

– إننى لا أنكر بسالة الجيش المصرى واستماتته فى الدفاع عن سيناء ، ولكننى أستنكر استشهاده على رمال سيناء بغير جدوى ولا طائل ! إننى أستنكر دفعه إلى الموت بغير نتيجة مجزية ! ولو أن القيادة السياسية أعدت حساباتها بدقة وروية

ما أقدمت على هذه المغامرة ولاحتفظت بالجيش كله على طول الضفة الغربية للقناة .

– وهذا تماماً ما فعلته القيادة المصرية ، فبعد أن أنزلت بالعدو أفدح الخسائر انسحبت عائدة إلى الضفة الغربية قبل أن تتمكن قوى العدوان الثلاثى من الإطباق عليها فى سيناء !

– واقع الأمر يخالف ذلك : لقد سقط جيشنا بين فكى الكماشة ، وكابد خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات ، وخاصة خلال ساعات تراجعه إلى الضفة الغربية ، وما تسميه انسحابا لم يكن فى حقيقته سوى اضطراب وفوضى سادت صفوف الجيش بعدما تعرض للهجوم الجوى الضارى من إنجلترا وفرنسا ! فقد دمرت خطوطه الخلفية ، وقطعت عليه كل سبل العودة إلى الضفة الغربية بعد تدمير كوبرى الفردان !

– لا ، لقد كان انسحابا مخططاً ومنظما ، وليس عيبا أن ينسحب جيش من معركة ليُعِد لمعركة أخرى ، وهذا ما فعله الجيش المصرى .

– أنا لا أقول إن الانسحاب عيب ؛ بل هو جزء من طبيعة الحرب ، ولكن أين الانسحاب بمعناه الفنى فى عمليات عام ١٩٥٦ ؟ إن عمليات الانسحاب أدق واقسى من عمليات الهجوم ، ولا بد لها من حماية جوية فعالة وخاصة فى حرب الصحراء ، فأين الحماية الجوية فى حالتنا هذه ؟ لقد كان سلاحنا الجوى فى هذه الآونة حديث التكوين محدود العَدد والعُدة ، بل لم يكن قد استكمل بعد تدريبه على الطائرات السوفيتية ، فكيف يتصور أن ترجو القيادة غطاء جويا لقواتنا فى سيناء بهذا السلاح ؟ لقد شل سلاحنا الجوى منذ الساعات الأولى لتدخل الطيران الإنجليزى الفرنسى ، ودمرت نسبة هامة من طائراتنا التى قال عنها «عبد الناصر»

بعد ذلك إنها طائرات خشبية ! أضف إلى ذلك أن عنصر المفاجأة – مفاجأة تدخل إنجلترا وفرنسا بالنسبة للجيش وقطع طرق الاتصال بالضفة الغربية – لم تمكن القيادة الميدانية من القيام بانسحاب منظم يحمى الأرواح والمعدات . وكانت النتيجة خسائر جسيمة فى الأفراد والعتاد ! .

وقديما قيل : إذا لم تستطع تحطيم أنياب الأسد فلا تضع رأسك فى فم الأسد !

– نعم ، هناك خسائر ، فنحن نواجه جيوشا ثلاثة منها جيشان لدولتين عُظْمَيَيْن ، وقد تمكنا من الانتصار فى النهاية على كل هذه الجيوش ، ولم نمكنها من تحقيق أهدافها ، ويكفى أن تنتصر إرادتنا أمام قوى العدوان !

– لو أن القيادة السياسية واجهت أخطاءها فى ذلك الحين ، ونشرت حقائق العمليات العسكرية فى سيناء – ما كان هناك داعٍ أن أجهد نفسى فى الرد عليك . ولكن المأساة كل المأساة أن القيادة السياسية أخفت عن الشعب أخطاءها العسكرية والسياسية ، وحولتها إلى انتصارات يتغنى بها الناس فى كل مكان ! ولو أن هذه الأخطاء تكشفت للشعب وحظيت بالدراسة والتحليل – لما كانت كارثة ١٩٦٧ !

– أنا لا أنكر وقوع أخطاء عسكرية ، وهل هناك حرب تخلو من الأخطاء العسكرية ؟ ثم إن هذه الأخطاء كانت موضع مساءلة عسكرية من جانب القيادة السياسية ، وقد اعترف بها المشير (عبد الحكيم عامر) أمام الرئيس «جمال عبد الناصر» فى اجتماع عقد بمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى أعقاب العدوان ، لقد راجعت القيادة السياسية كل الأخطاء وتدارستها فى صراحة تامة وخرجت منها بكل الدروس المستفادة !

– وهل تدارس الأخطاء يكون فقط على مستوى القيادة وفى إطار كلمات العتاب الأخوية التى تدور بين صاحب السلطة السياسية وصاحب السلطة

العسكرية ؟ إن الاجتماع الذى جمع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر عشية حرب عام ١٩٥٦ قد انتهى إلى خنق كل حقائق هذه الحرب . فقد وجه « عبد الناصر » اللوم إلى « عبد الحكيم » عن الخسائر التى لحقت الجيش وقال : إن هذه الخسائر لم يكن لها مبرر ! ورد عبد الحكيم قائلا : إنه لا يفهم فى السياسة . وأن تقدير الموقف السياسى ليس من اختصاصه ، وأنه يحرك قواته تبعا لما يصدر إليه من تعليمات السلطة السياسية . وإن الخطأ يكمن فى القرار السياسى الذى لم يستطع تحديد المكان الذى سيأتى منه الهجوم ! ثم هدد بالاستقالة من منصبه ، فما كان من المجتمعين ومن بينهم « عبد الناصر » نفسه إلا أن جددوا الثقة بقيادته للقوات المسلحة !

ومن يومها لم يفتح تحقيق واحد فى تصرفات القيادة السياسية والعسكرية ، ولم يعرف شعبنا ولا جيشنا شيئاً من خبايا هذه الحرب سوى أنها انتصار عسكرى مبين على قوى العدوان !

وعليك أن تسترجع نتيجة التعامى عن الأخطاء ودفن الحقائق يا رفيق ، كانت النتيجة أن هاجمتنا إسرائيل عام ١٩٦٧ مستخدمة الخطط ذاتها والأساليب التى استخدمت عام ١٩٥٦ ذاتها ! لقد أعدت هجومها الشامل على نفس محاور الهجوم التى استخدمتها عام ١٩٥٦ ، وبادرت بضربة جوية مماثلة للضربة الجوية لعام ١٩٥٦ ، كل ما هنالك أنها استخدمت طيرانها لأول مرة بدلا من طيران حليفتيها فى العدوان الثلاثى .

وإذا قارنت خرائط الهجوم الإسرائيلى لعام ١٩٥٦ بخرائط الهجوم الإسرائيلى لعام ١٩٦٧ وجدت التشابه بينهما إلى درجة مذهلة .

— حرب عام ١٩٦٧ موضوع آخر تحيط به ظروف أخرى غير تلك التى كانت قائمة عام ١٩٥٦ ، ولا وجه للمقارنة بين الحربين ، ولا سبيل للربط بينهما من

– إن الربط قائم وأكيد ، ولو أن حسابا للأخطاء قد جرى عام ١٩٥٦ ما دهتنا كارثة عام ١٩٦٧ !

ولن أتكلم الآن عن الأخطاء السياسية الرهيبة لهذه الحرب ، ولكن يكفى أن أقول إن الأخطاء العسكرية الجسيمة التى أدت إلى الكارثة كان من الممكن تلافيها لو أن القيادة العسكرية صححت أخطاءها فى أعقاب حرب عام ١٩٥٦ ، لقد صدقت هذه القيادة نفسها ، وتصورت أنها انتصرت فعلا فى حرب عام ١٩٥٦ ، وكانت معاهدنا العسكرية تدرس «الانسحاب العظيم» الذى قاد إلى النصر خلال هذه الحرب على حين أن الواقع المرير قابع فى السجلات والوثائق لا يجد من يبحث فى أمره ، أو يكتشف خباياه !

– لقد جرت تغييرات هامة فى صفوف الجيش منذ ذلك التاريخ ، وأدخلت تعديلات جوهرية على التكتيك العسكرى والاستراتيجية العسكرية ، كما استكمل الجيش تسليحه الحديث ، ولم يكن وقت الاعتداء الثلاثى قد استوعب الأسلحة التشيكية التى سلمت إليه .

وأكرر أنه لا وجه للربط بين حرب عام ١٩٥٦ وحرب عام ١٩٦٧ !

– كيف تتصور عدم إمكان الربط بين الحربين ؟ هل تغير شىء فى قيادة الجيش العليا ؟ لقد ظل «عبد الحكيم عامر» بعد حرب عام ١٩٥٦ قائدا عاما للقوات المسلحة ، ولعلك تعلم أن معلومات «عبد الحكيم عامر» العسكرية قد انتهت منذ تخرجه فى الكلية الحربية عام ١٩٣٩ وأن الخبرة المتواضعة التى جمعها خلال حرب عام ١٩٤٨ لم تلبث أن تبددت بانشغاله فى التنظيمات السياسية السرية فى الجيش ، ثم بعد ذلك فى أعباء الحكم وتبعاته .

وهل تعتقد فى قرارة نفسك أن ضابطاً برتبة رائد يمتاز بهذه الصفات قادرٌ على أن يقود أكبر جيش فى العالم العربى ، ويواجه به أخطر يهود الأرض ومن خلفهم أقوى دول العالم ؟ هل تعتقد أن فى هذا الاختيار ما يتفق مع منطق الظروف السائدة فى المنطقة العربية ؟ ثم هذا التغيير الذى طرأ على صفوف الجيش فى أعقاب حرب عام ١٩٥٦ ما صلته بأخطاء هذه الحرب ؟ لقد جرت فعلا حركة « تطهير » فى صفوف الجيش ، ولكن هذا « التطهير » لم يستهدف سوى تثبيت السلطان على الجيش بتقريب المخلصين من القيادة ، وإبعاد غير المخلصين عن الجيش ، ولم يخرج ضابط كبير واحد من منصبه القيادى بسبب التقصير فى حرب عام ١٩٥٦ أو بسبب الخطأ فى حسابات هذه الحرب !

لقد كنا نتوقع أن يجرى تحقيق على أرفع المستويات ، وأن تعلن نتائجه على الشعب ، ولكن ذلك لم يحدث ، وظلت كل القيادات السياسية والعسكرية المسئولة عن أخطاء حرب عام ١٩٥٦ فى مواقعها القيادية إلى أن حلت هزيمة عام ١٩٦٧ ، وهنا فقط تمزقت القيادة العسكرية ، ودب الخلاف بين صاحب السلطة السياسية وصاحب السلطة العسكرية ، وكان لا بد أن يذهب أحدهما عن الدنيا ليفسح المجال للآخر !

— إنك لا تستطيع استيعاب علاقات القوى داخل جهاز السلطة ، لقد أراد « عبد الناصر » أن يحافظ على سلامة النظام ووحدة الجيش ، ولم يشأ أن يقدم على الاصطدام بعبد الحكيم عامر فى هذه الآونة وكان من الممكن أن يؤدى الخلاف إلى تمزيق صف الثورة . . وفتح الطريق إلى الثورة المضادة !

— إذا لم يضع النظام مصلحة الأمة العليا فوق مصالح بقائه فما الجدوى التى ترجوها الأمة من بقائه ؟ وسلامة الجيش وصلابته هى قمة الأمن والأمان بالنسبة لمصر والأمة العربية جمعاء ! وأحد مبادئ الثورة الستة بناء جيش قادر على مواجهة العدوان !

فهل نفذت قيادة الثورة هذا الوعد ؟ إن المشكلة ليست فقط فى بقاء «عبد الحكيم عامر» على رأس قيادة الجيش . ولكن المشكلة فى الآثار التى ترتبت من بعدُ على سلوك الجيش وانضباطه ؛ فقد حل الإخلاص محل الكفاية فى المناصب القيادية ، وحلت الفوضى محل الانضباط . وأصبح التدرج العسكرى ألعوبة بين أيدى القيادة . وصارت الأقدمية العسكرية عبثا فى صفوف الجيش وانتهت القوات المسلحة إلى قبضة ضباط من الرتب الصغيرة يتحكمون فى مصيرها ، ويرسمون سياستها .

– ربما كانت بعض هذه الادعاءات صحيحة . ولكن لا يجوز المبالغة فى تقديرها : والقول بأنها السبب المباشر للهزيمة . لقد كان الجيش المصرى معدا إعدادا جيدا ومسلحا تسليحا يقارب تسليح العدو إن لم يفقه فى بعض المعدات الآلية !

– لعلك تتذكر أن الطائرات التى زودنا بها الاتحاد السوفيتى كانت كلها من الطائرات المقابلة التى لا يتعدى مداها نصف ساعة طيران . ولعلك تعلم أن السلاح الحاسم فى حرب الصحراء هو الطيران ، وهذه الحقائق تكفى وحدها الردَّ على ادعائك بأن الجيش كان مسلحا تسليحا جيدا . أما الأسلحة الأرضية من آليات ومدفعية فلا قيمة لها بغير طيران يحمى القوات على أرض مكشوفة ! والاتحاد السوفيتى يا رفيق لا يعطى السلاح إلا بقدر مصالحه ، ومن مصالحه الأكيدة التى لا يخفيها بقاء إسرائيل واستمرارها ، ولذلك فقد حرص على إمداك بطائرات لا تصل إلى قلب إسرائيل ، ولا تدرك فى العمق أهدافها الحيوية !

– ولماذا بادرت إسرائيل بتدمير سلاحنا الجوى مادام هذا السلاح غير فعال وغير مؤثر ؟

– لقد بادرت بتدميره لتنفرد وحدها بسماء المعركة دون عائق جوى أيا كان . . وهذا ما يسهل مهمتها فى الإجهاز على قواتنا المكشوفة فى عرض الصحراء وفى تهديد أهدافنا الحيوية فى عمق مصر .

ولتعلم يا رفيق أن الضربة الجوية التى وجهتها إسرائيل إلى العمق المصرى لا تستطيع أن توجهها مصر إلى العمق الإسرائيلى ؛ فسلاحنا الجوى حتى مع توافر ممكنات المبادرة كان عاجزا عن إدراك أهدافه فى قلب إسرائيل .

– إننى مصر على أن الجيش المصرى كان فى وضع يؤهله لكسب الحرب ضد إسرائيل ، ولكن تقصير القيادة العسكرية ووجود خيانة فى صفوف الجيش هما اللذان أديا إلى الهزيمة .

– تقصير القيادة ! ولماذا قصرت القيادة ؟ إن قيادة الجيش إنما هى كل شىء فى الجيش . وجيش بلا قيادة كجسد بلا رأس ، وتقصير القيادة أو تواطؤها مع العدو ليس مسؤليتنا على كل حال ، فلم يستشرنا أحد فى تقليد «عبد الحكيم عامر» قمة القيادة ، ولا فى اختيار قادة الأسلحة وقيادة الأركان ، إن تقصير القيادة العسكرية هو مسئولية القيادة السياسية التى اختارتها ونصبتها على رأس الجيش ، وعليها أن تواجه هذه المسئولية وحدها !

أما قولك بوجود خيانة فى صفوف الجيش – وهذا ما أطلقته فعلا أجهزة المخابرات فى ذلك الوقت لتبرئة ساحة «عبد الناصر» فلم نسمع على حد علمنا أن قُدِّم للمحاكمة من قيادات الجيش أو غيرها خائنٌ واحد وكل ما شاهدناه هو محاكمات لبعض قادة الأسلحة عن تهمة التقصير !

– لقد كان واضحا أن القيادة العسكرية لم تقم بواجبها ، وقد حذر «عبد الناصر» نفسه قيادة الجيش قبيل النكسة بساعات معدودة من مخاطر هجوم

إسرائيلي مفاجيء ، بل ذهب إلى تحديد ساعة الهجوم الإسرائيلي ، ولكن القيادة قابلت تحذيره بالاستخفاف !

– أن يكتف رئيس الدولة بالتحذير شأنه في ذلك شأن أي مواطن عادي . فهذا أمر لا تعرفه السياسة وأصول الحكم ! رئيس الدولة المسئول لا يكتفي في موقف كهذا بتوجيه النصائح الأخوية ولا يعفيه من المسئولية الادعاء بأنه حذر القيادة . الدول لا تساس على طريقة العزب والتفاتيش ! ثم إن بعض قادة الأسلحة قد يهموه مرارا وخاصة يوم تحذيره الشهير بأن قواتنا المسلحة لن تقوى على تحمل ضربة أولى من إسرائيل ! ولن تتمكن من ثم من توجيه الضربة الثانية !

فهل تصرف صاحب القيادة السياسية على ضوء هذا الرأى ؟

– وماذا كان يستطيع أن يفعل في هذا الوقت الضيق ؟

– ألم يكن على علم سابق بأوضاع القوات المسلحة ؟ ألم يكن يعلم على الأقل ن خيرة قواتنا الضاربة بعيدة في أرض اليمن ، وأن سلاحنا الجوى على درجة كبيرة ن ضعف الإعداد والتجهيز ؟ ألم تطالب قيادة القوات الجوية باعتمادات خاصة تجهيز سلاح الطيران وكانت إجابة القيادة العامة دائما سلبية ؟

إن جمال عبد الناصر وهو صاحب القيادة السياسية رجل عسكرى ويحمل مؤهلات عسكرية عالية فكيف نتصور جهله بكل هذه الأمور؟

– لم يكن «عبد الناصر» على علم بالكثير من شئون الجيش ، وكانت كل لسلطات العسكرية بين أيدى «عبد الحكيم عامر» .

– إن كان «عبد الناصر» يجهل الكثير من أمور الجيش وهو قمة الأمان لمصر والأمة العربية فماذا كان يعلمه من شئون الدولة على وجه الضبط ؟

ألم تسعفه أجهزة مخابراته في الوقوف على أوضاع الجيش كما أسعفته في التعرف

على زواج «عبد الحكيم عامر» من برلنتى عبد الحميد ؟

أليست أوضاع الجيش وظروف إعداده من أوليات الأمور التى يجب أن تخضع لتقدير رئيس الدولة قبل أن يفكر فى فتح جبهة مع إسرائيل ؟

– على كل حال هذه الأحداث أصبحت تاريخا . ومن الصعب البت فى حقائقها بعد أن ذهب أبطالها ، وعلينا اليوم أن نكف عن بكاء الماضى ، ونمضى قدما إلى المستقبل .

– بناء المستقبل مرهون بحقائق الماضى ، والماضى لم يصبح تاريخا بعد ، بل هو المجهول الكبير الذى يؤرق كل يوم عقلنا الباطن ، ولا يمكن أى أمة أن تمضى إلى الغد وقد حذفت من ذاكرتها تجارب الأمس .

ونحن لا نسترجع الماضى لبكاء أطلاله ، وإنما للاستفادة من دروسه ، والاستزادة من عبره ، وبغير استرجاع الماضى لا يمكن تصحيح المعوج من أمورنا وتصويب الخاطئ من أفعالنا . .

– لا أرى جدوى من فتح الملفات القديمة سوى إلهاء الشعب عن مشاكله الحالة وصرفه عن قضاياه المصيرية ، ونحن نعرف الهدف الذى يسعى إليه أنصار هذه الدعوة .

– أتريد لشعبنا أن يصدر عفوا عاما عن المرحلة السابقة وأن يسقط موازين الحساب عن كل أولئك الذين أخطئوا أو أصابوا من غير أن يعرف شيئا عمن الذى أخطأ ومن الذى أصاب ؟ أترى مثالاً واحدا فى التاريخ لأمة منيت بهزيمة ماحقة كهزيمة عام ١٩٦٧ وتركتها بغير تحقيق أو مساءلة ؟

أجبنى يا رفيق ، فنحن اليوم نعبر السنة الحادية عشرة للهزيمة !

تقول الحكمة

من لم يتعظ بالنصيحة فليتعظ بالاعتبار ! . . فالعظة بالاعتبار ألصق بالمشاعر من العظة بالنصيحة ، ورفاقنا على كثرة ملاحظاتهم لم يستخلصوا العبرة من تجاربنا ، ولم يستوعبوا الدرس من واقعنا ، وقد ساقهم الجدل إلى حد العناد والمكابرة ؛ وضل بهم المنطق إلى غاية الزيف والمداورة . .

فهم لا يرون فى الهزيمة العربية سوى أخطاء عسكرية وزلة قيادة . ولا يجدون فى خراب مصر إلا ضرورة ثورة وحتمية مرحلة ! .

وهكذا لم يعد مجديا أن يمتد الحوار إلى نقاط جديدة ؛ فقد استبانت المواقف ؛ واتضحت النوايا . .

فالتجربة الناصرية ليس فيها ما يستدعى المؤاخذة ، ومسارها ليس فيه ما يستلزم التعديل !

وليس هذا موقف اليسار الماركسى وحده ، ولكنه أيضا موقف نفر من المصريين فرقهم بعد المشرب وجمعهم قرب المخبز . فطفقوا يقذفون الحق بالباطل ، أو يتوسلون السلامة بالصمت ! وهذه المواقف لن تغير من واقع الأمر شيئا !

فنتائج الإدارة الناصرية ماثلة أمامنا وإن غابت الأسباب ، وآلامها تعيش بيننا وإن غمضت الدوافع ، وكلها تشير بإصبع الاتهام إلى نظام حكم وقيادة رجل .

نظام خلف وراءه أعظم المظالم الاجتماعية ، وأفدح المخاسر الاقتصادية . وفوقها هزيمة عسكرية ماحقة فقدت مصر فيها المال والأرض والولد !

نظام كان من أسباب قيامه تحرير مصر والسودان ، فأذل مصر وأضاع السودان . .

نظام كان من أسباب قيامه استعادة الحق السليب لشعب فلسطين ومحو عار الهزيمة التى مُنيت بها الأمة العربية ضد جحافل الصهيونية عام ١٩٤٨ ، فإذا به يقود الأمة العربية إلى هزيمة أعظم يضيع فيها فوق ما أنقذه العرب من أرض فلسطين عام ١٩٤٨ أراضى واسعة لمصر والأردن وسورية !

نظام كان من أسباب قيامه توفير طاقات الأمة لمواجهة الخطر الصهيونى الذى يتهددها ، فإذا به يبددها بغير حساب على أرض اليمن !

نظام تسلَّم خزائن مصر دائنة بأربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات الإسترلينية وسلمها مدينة بعشرات المليارات من الجنيهات !

نظام تسلم الاقتصاد المصرى بقاعدة صناعية قوية وتجهيزات أساسية سليمة ، وسلمها بمصانع مستهلكة ، ومشروعات صناعية خاسرة ، واقتصاد زراعى مهلهل !

نظام أحال مصر إلى دولة موظفين يتسلط الحاكم على أرزاقهم ، ويتحكم فى

مصائرهم ، يعطى الوظيفة من يشاء ، ويمنع الوظيفة عمن يشاء !

نظام جعل شعاره حماية العامل والفلاح من مفاسد الإقطاع واستغلال رب العمل ، فإذا به ينتهى بالعامل والفلاح إلى إقطاع الدولة واستبداد الإدارة ، ويورثه فقرا على فقر ، وتخلفا على تخلف !

إن مصر على خلاف ما يرجف المرجفون — لم تهزم عسكريًّا إلا بعد ما هزمت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا !

فالهزائم العسكرية الماحقة لا تصيب الأمم فى لحظات قوتها ومجدها ، وإنما تصيبها دائما فى لحظات ضعفها وتمزقها وانحلالها !

وهذا حال مصر قبيل هزيمة ١٩٦٧ لقد جاءتها الهزيمة العسكرية لتتوج الهزائم المتراكمة على كل مستويات حياتها ، لقد جاءتها كنتيجة طبيعية لكل تلك الجرائم والمفاسد والأخطاء التى توالت على رءوس أبنائها خلال عهد القيادة « التقدمية » الناصرية ومصر اليوم مازالت تئن تحت حطام الخرائب والأطلال التى خلفتها هذه القيادة ومازال شعبها يعانى الجهل بكل حقائقها وأسبابها !

ومصر اليوم تؤدى ثمن هذا الجهل من أمنها واستقرارها ، تؤديه قلقاً وترقبا . . فالمتربصون بها أقوى من أن تلين لهم عريكة أو يهدأ لهم بال .

لقد حرك هذا الجهل كوامن التمرد على الحاضر ، وحنين الردة إلى الماضى ، وفتح دروبا طويلة لفلول اليسار وبقايا المنتفعين بالحكم السابق ؛ ليدخلوا منها إلى متاهات الكذب والمخادعة والتضليل ، فتعالت أصواتهم تسبح بأمجاد الماضى وتندد بمسارات الحاضر ؛ وانطلقت من خلفهم أصوات مخدوعة تردد ما رددوه باسم الناصرية والتقدمية والثورية !

ولاشك أن هؤلاء المخدوعين بالعهد السابق المطالبين بعودة نظمه وأساليبه قد بنوا

قناعتهم على أساس ما أتيح لهم أن يعرفوه من حقائق وعلى أساس ما سمح لهم أن يلمسوه من أدلة وبراهين .

ولكن يبقى دائماً فارق خطير بين ما عرفوه وتلمسوه وما يجب أن يعرفوه ويتلمسوه من حقائق ، هذا الفارق الخطير الذى أخل ولا شك بموازين الحكم والتقويم ليس مسئولية أصحاب هذه الأصوات . ولكنه مسئولية كل أولئك الذين تستروا على حقيقة النظام السابق بالصمت أو بالتشويه !

هى مسئولية كل أولئك الذين تركوا الباب مواربا لا تدخل منه سوى أنصاف الحقائق دون الحقائق ، وأشباه الأسباب دون الأسباب . هى مسئولية كل أولئك الذين حرفوا الكلام عن موضعه وقدموا الزيف للناس فى ثوب الحقيقة !

وهى مسئولية لا شك خطيرة ندفع ثمنها اليوم فى مقارنات خاطئة بين نظام ونظام ، مقارنات تستدر بكاء الماضى ، وتندب أطلال الحاضر . تصور الأمس فى حلم جميل واليوم فى كابوس مزعج !

ولو كان الكلام مباحا والتحقيق ممكنا . لسقطت الجدران . . وسطعت الحقائق ، ولعلم المضللون . كيف كانت تحكم مصر فى العهد السابق ، وكم كلفها هذا الحكم من المال والأرض والولد !

نعم لو كان الكلام مباحا . والتحقيق ممكنا لتغير الحكم واختلف التقويم !

فماذا يعرف أصحاب الصوت الرنين عن النظام السابق ؟

ماذا عرفوا عن سياسته الاقتصادية وتصرفاته المالية ؟

ماذا عرفوا عن سلوكه السياسى الداخلى وتصرفاته السياسية الخارجية ؟

ماذا عرفوا عن حقائق الانفصال السورى وماذا عرفوا عن كارثة حرب اليمن ؟

ماذا عرفوا عن أسباب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧ ؟ وماذا عرفوا عن أوضاع

الاقتصاد المصرى قبل وبعد الهزيمة ؟

لم يعرف هؤلاء ولا غيرهم كثيرا من الحقائق الغائبة إلا بعض مالمسوه باليد أو ما اكتشفوه بالمصادفة ! وهذا (البعض) قليل قليل إلى جانب ما يجب أن يعرفوه من حقائق خطيرة تهتز لها الضمائر ، ويخجل لذكرها التاريخ !

لو عرف هؤلاء كيف كانت تصاغ ميزانية الدولة ؟ وكيف كان يتم التصرف فى أبوابها وبنودها لأدركوا أن مالية مصر كلها فى العهد الفائت لم تكن أكثر من ميزانية العزب والتفاتيش التى يتصرف فيها أصحابها بغير رقيب أو حسيب ، وأن الكثير من بياناتها كان ممنوعا من التداول حتى بالنسبة لكبار المسئولين عن الشئون المالية أنفسهم ، وأن بعض الميزانيات الخاصة كانت تعد فى سرية تامة ، وتقدم إلى الحاكم فى أغلفة مخلقة لا يعلم الوزراء المختصون عنها شيئا وأن ديوان المحاسبة (ثم الجهاز المركزى للمحاسبات من بعد) لم تكن له أى رقابة فعلية على حسابات الدولة ، بل كانت مجرد سلطة ميتة تجردت من كل اختصاص رقابى على إيرادات الدولة ونفقاتها !

وعلى هؤلاء الناصريين الغيورين أن يسألوا أنفسهم : هل كانوا يعلمون شيئا عن حجم القروض التى استدانها العهد الفائت من العالم الخارجى قبل عام ١٩٦٧ وعن الأوجه التى استهلكت فيها هذه القروض ؟

عليهم أن يسألوا أنفسهم : هل كان الحاكم قد استشار شعبه ولو مرة واحدة فى استدانة مبالغ هذه القروض قبل أن يقدم عليها ، ويلزم أجيالنا الحاضرة والقادمة سداد أصولها وفوائدها ؟

لقد مرت كل عمليات الاستدانة أبتداء من حجم القروض إلى فوائدها

وشروطها بغير استشارة أحد ! وغرق شعب مصر فى ديون لم يسهم فى إقرارها أو قرار شروطها .

لو عرف هؤلاء الناصريون الغيورون أن عهد تصنيع الإبرة والصاروخ لم يستطع تصنيع إبرة ولا صاروخ ، وأن القاعدة الصناعية التى وعد بها مصر قد ماتت قبل أن تولد ، وأن مصر فى العهد الفائت لم تشهد سوى تصنيع على الورق ، ومصانع مهلهلة استهلكت معظم تجهيزاتها المستوردة قبل أن تستكمل عمرها الافتراضى بوقت طويل !

لقد عاشت الصناعة المصرية طوال العهد الفائت على حساب الدفعة الماضية وشهد إنتاجنا الصناعى تدهورا فى الكم والنوع أدى إلى اختفاء السلعة المصرية من السوق الدولية وأصبحت منتجاتنا لا تجد تصريفا إلا عن طريق فرضها بسعر بخس فى المبادلات الثنائية وخاصة تلك التى كانت تربطنا بدول أوربا الشرقية ، وانتهت الصناعة المصرية على مشارف الهزيمة العسكرية إلى عبء اقتصادى على المجتمع ينفق عليها أكثر مما يكسب منها ! فلا صيانة لأجهزتها ، ولا استثمار فى فروعها ، ولا تنظيم وتدبير فى تسخيرها !

ولننظر إلى مرافقنا وتجهيزاتنا الأساسية فأحوالها واضحة للأعمى والبصير ، ولقد عاش العهد الفائت على المرافق والتجهيزات الأساسية الموروثة منذ عام ١٩٥٢ ! ولنسأل أنفسنا كم كيلو متر من السكك الحديدية قد أضيف إلى شبكات السكك الحديدية فى مصر منذ عام ١٩٥٢ ؟ وكم كيلو متر من الطرق قد عبد ؟ وكم من شبكات المياه والكهرباء والتليفون قد مدت ؟ وكم من الموانى والمطارات قد أنشئت ؟

لاشك أن ما أضيف من مرافق وتجهيزات جديدة يتضاءل أمام احتياجات

الزيادة السكانية وضرورات التنمية الاقتصادية وحتى تكتمل الصورة علينا أن نسأل عن سلوك الحكومة إزاء صيانة المرافق والتجهيزات الأساسية التى تسلمتها منذ عام ١٩٥٢ : ألم يكن لصيانة هذه المرافق بنود اتفاق دائمة فى الميزانية ؟ أين ذهبت إذن مخصصات الصيانة التى كانت ترصد فى الميزانية سنة بعد أخرى ؟ لقد أدى تضاؤل هذه المخصصات إلى انهيار المرافق وتدمير التجهيزات الأساسية الموروثة حتى انتهت إلى الأوضاع المزرية التى نراها اليوم !

ولنتوقف قليلا عند قطاع الخدمات ، لنرى ما استحدثه العهد الفائت فى هذا القطاع من وسائل الإدارة الحديثة وأساليب التجهيز الحديث ! فستكون الصدمة كبيرة عندما نكتشف بالوقائع والأرقام أن قطاع الخدمات فى مصر قد ظل جامدا على حاله منذ عام ١٩٥٢ ، وأن القيادة الحاكمة لم تتحرج مع ذلك من رفع شعار (من الإبرة إلى الصاروخ !) على أنقاض قطاع خدمات متهالك يعمل بمنطق القرن التاسع عشر !

كيف يتصور مثلا أن يظل تنظيم خدمات البنوك على الأسس العتيقة الموروثة من القرن الماضى ، وأن يبقى البنك الأهلى المصرى أعرق بنوك مصر والعالم العربى يتعامل فى حسابات المودعين على أساس « دفتر الأستاذ » الذى يستخدمه كتاب التفاتيش والملتزمون فى العهد المملوكى ؟ وكيف يعقل مثلا أن تظل خدمات البريد والبرق طوال العهد الفائت محكومة بنظم وأساليب القرن الماضى بغير تعديل أو تحديث ؟ ثم كيف يعقل بعد ذلك أن يصدقنا أحد عندما نقول : إننا نفجر الثورة الصناعية على أرضنا ونحن لا نملك من أساليب الخدمات العصرية ووسائل الاتصال العصرى سوى تلك الأساليب والوسائل المهلهلة التى ورثناها من عصر السلحفاة ؟ ألا يكفى مثالا غيبة نظام التليكس الذى يعتبر عصب الاتصال فى الاقتصاد الحديث والذى

لم يفكر العهد الفائت لحظة فى إدخاله إلى مصر . فى وقت أصبح فيه أداة الاتصال العادية فى الكثير من الدول العربية ؟

ومن الواجب أن نتساءل : أين كان العهد الفائت من كل ذلك ؟ وأين كانت أموال مصر !

ولماذا لم تظهر هذه الأموال على الأقل لصيانة المرافق والتجهيزات الأساسية ، كما ظهرت لتمويل الحملات العسكرية أو للإنفاق على أجهزة المخابرات السرية ؟

وانني أسأل الناصريين الغيورين : هل كانوا على علم بحقيقة العهد الذى قال « ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد ؟ » ولو علم هؤلاء كم كانت تساوى حرية الإنسان فى مصر ، وكم كان يساوى أمنه وماله — لارتعدوا خجلا.لما لحق آلاف المصريين من اعتقال وعسف وتشريد ! ولبكوا دما على جثمان العدالة التى أزهقها العهد الفائت من أجل سطوة الحكم ودعم السلطان !

ولو فتحت السجلات لتبين هؤلاء أن أكثر من ثمانين فى المائة من مثقفى مصر على اختلاف ألوانهم ومشاربهم كانوا نزلاء دائمين أو مؤقتين فى السجون والمعتقلات ، وأن أغلبهم قد عاش سنوات طويلة وراء القضبان بغير تحقيق أو محاكمة !

ولو فتحت الملفات لوعى هؤلاء كيف كانت تصادر أموال الأرامل والقصر والأبرياء بمجرد قرارات إدارية تحت اسم حراسة الأمن والطوارئ ؟ وكيف كانت تسند إدارتها إلى حفنة من لصوص ينهبونها باسم الشعب العامل والشعب العامل منها براء !

وعلى الناصريين الغيورين أن يسألوا أنفسهم : باسم من ارتكبت كل هذه الجرائم ؟

باسم الشعب ؟

من أجل حماية الشعب من أعداء الشعب !

إن كان ذلك فما معيار التمييز بين أحباء الشعب وأعداء الشعب ؟

ومن هو الحكم والفيصل بين هؤلاء وأولئك ؟

أليس هو الحاكم الفرد يميل مع الهوى خصما وحكما فى آن واحد ؟

ومن أجل من فرضت الحراسات ؟

أمن أجل الشعب العامل ؟

إذا كان ذلك فأرجو أن ترجعوا إلى ملف الحراسات ؛ لتعرفوا من المستفيد الحقيقى منها ؟ ويومها لن تجدوا من بين هؤلاء كادحاً واحداً !

ثم ماذا يعرف الناصريون الغيوريون من تفاصيل الانفصال المصرى السورى عام ١٩٦١ لعلهم لا يعرفون من أسبابه سوى ما روجه العهد الفائت من أنه ضربة غدر من الرجعية والاستعمار !

ولو أنهم تعمقوا النظر فى قضية الانفصال لتبينوا أن السياسية التى اتبعها ذلك العهد إزاء الوحدة هى المسئولة الأولى عن تدمير الوحدة !

لقد انتقلت دولة المخابرات إلى سورية ، وانتهى الحكم هناك كما كان هنا إلى فردية مطلقة يمارسها ممثل للحاكم بأمره فى دمشق ! وأقصيت القوى الوطنية التى أسهمت فى بناء الوحدة ليحتل مكانها المحاسيب والأنصار ! وتحولت سورية إلى قاعدة للتدمير والتآمر تزرع الخلف والأحقاد فى كل الدول العربية المحيطة بها !

ولتسألوا أهل سورية ولبنان كم من الملايين المصرية قد بعثرت لتدبير مؤامرة هنا أو إشعال حرب أهلية هناك ؟

اسألوا كم كان ثمن قنبلة فى منشأة ؟ وكم كان ثمن اغتيال سياسى فى مدينة ؟

فقوائم الأسعار كانت تمسك بها سفارتنا فى بيروت « وصندوق النقدية »بالعملة الصعبة كان تحت تصرف مخابراتنا هناك ؟

اسألوهم كم أضاع بلد فقير بماله فقير بإمكاناته من ملايين الملايين لفرض زعامة بالإرهاب فى وطن عربى يناهض زعامة الإرهاب !

اسألوهم ، واسألوا أنفسكم كم دفعنا ثمنا لهذه السياسة ؟ وكم كسبنا من ورائها ؟

لقد خسرنا مئات الملايين ، وخسرنا فوقها الصف العربى كله !

وأود أن أقف مع الناصريين الغيورين قليلا عند واقعتين : حرب اليمن . وهزيمة ١٩٦٧ وإن كنا قد أشرنا إليهما لماما فيما سبق :

لماذا ذهب جيشنا إلى اليمن ؟

ومن أذن بدفعه إلى الحرب هناك ؟

وهل استشير الشعب فى أمواله ودمائه قبل أن يبذلها رخيصة على أرض اليمن ؟

لا ـ لم يستشر أحد فى حملة اليمن بل لم يعلم شعبنا أن جيشه يخوض حربا فى اليمن إلا بعد أشهر من إرسال قواتنا إلى هناك ؟

ومن أجل من ظلت خيرة جيوشنا تقاتل على أرض اليمن خمس سنوات كاملة !

أمن أجل القومية العربية والاشتراكية العربية ؟

وماذا كسبت القومية العربية والاشتراكية العربية من استنزاف جيوشنا ومعداتنا على أرض اليمن ؟

ألم تخسر معركتنا الحقيقية فى مواجهة إسرائيل عندما كانت أقوى فرقنا المسلحة مشغولة بالحرب هناك ؟

هل كان من أولويات معركتنا القومية أن نترك العدو الإسرائيلى المتربص بنا

لنفتح جبهة عربية على بعد آلاف الأميال من فلسطين ؟

أمن الحنكة السياسية والفطنة العسكرية أن نقلب الأولويات فنقدم الأقل أهمية على الأكثر أهمية ؟

ألم نحاسب النظام الملكى السابق لأنه دفع بالبلاد فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ دون أن يكون جيشنا مستعدا لها ، ثم يأتى بعد ذلك من يدفع بجيشنا إلى حرب فى جنوبى الجزيرة العربية ، ويترك جبهتنا مع العـدو الإسرائيلى خالية من التجهيز والعتاد ؟

ثم كم كلفتنا حرب اليمن من المال والدماء ؟

لقد كلفتنا آلاف القتلى بالإضافة إلى أربعة آلاف مليون دولار نقدا وعدا !

هل تقدرون القيمة الحقيقية لأربعة آلاف مليون دولار بالنسبة لدولة نامية كمصر ؟ إن هذه الأربعة الآلاف مليون الدولار تكفى تمويل خطة إنمائية كاملة على امتداد خمس سنوات !

ولنتأمل طويلا هزيمة عام ١٩٦٧ تلك الهزيمة التى خسرنا فيها المال والأرض والولد ، وفوقها كرامة الأمة العربية بأسرها !

من الذى صنع قرار المواجهة مع إسرائيل عام ١٩٦٧ ؟ ومن الذى اشترك فى صنع هذا القرار ؟

نحن ؟ لا !

الدول العربية ؟ لا !

لقد فوجئ العالم العربى كله – ما عدا سورية – بقرار تركيز قواتنا فى سيناء ؛ كما فوجئ العالم العربى كله – ما عدا سورية – بالقرارات التالية التى حركت كل أسباب الحرب (قرار سحب البوليس الدولى ، قرار إغلاق خليج العقبة) ووضعت

مشروعيتها بين يدى إسرائيل .

ثم لماذا اتخذ النظام السابق قراره يوم ١٥ من مايو بتركيز قواتنا المسلحة فى سيناء ؟

وهل كان يقصد حقا خوض حرب شاملة ضد إسرائيل ؟ وإن كان يقصد ذلك فلماذا دفع بقطاعات كبيرة من الجيش إلى مصيدة سيناء وخيرة قواتنا الميكانكية الضارية غائبة على أرض اليمن ؟ هل كان يعتقد هزيمة إسرائيل بغير جيش كامل العدة والعدد أوكان يحسبها مظاهرة عسكرية لمجرد المناورة والتهويش ؟

وإن كان القصد هو المناورة والتهويش فلماذا لم يبعث بقوة رمزية تجنبنا مخاطر المغامرة بدماء الآلاف من أبنائنا ؟

لاشك أن الناصريين الغيورين قد استمعوا إلى النظام السابق يقول : إن إسرائيل قد خدعته ، وبادرت بالهجوم من الغرب على حين كان فى انتظار منازلتها من الشرق أو أن الدول الكبرى قد خذلته عندما أقنعته بالعدول عن الهجوم ، وتركت إسرائيل تبادر بالهجوم . أو أن القيادة العسكرية قد خيبت ظنه عندما أوهمته بقدرة المواجهة فى المعركة ثم أساءت التصرف فى المعركة !

وأيا كان التبرير الرسمى للهزيمة ، فإنه يبقى على الناصريين الغيورين سؤال واجب يمليه الضمير .

وهل كان النظام السابق يجهل تربص إسرائيل بنا ، ونوايا الولايات المتحدة تجاهنا . وقيام صدع فى صفوفنا ، ووجود ضعف فى تجهيز جيوشنا ؟

إن النظام السابق لم يكن يجهل أيا من هذه الحقائق فلماذا قدم رءوسنا طعمة سائغة لإسرائيل وحلفائها ؟ لماذا دفع بجيشنا إلى مصيدة سيناء بغير تجهيز ولا تدبير وخلق كل أسباب الحرب التى تذرعت بها إسرائيل ؟ لماذا وهب لها مجانا تلك

الفرصة التاريخية فى الإجهاز على قواتنا بضربة واحدة ؟

ولا أريد تجاوز هذا القدر من الأسئلة الحائرة التى تستحث العقل على التمهل قبل إصدار الأحكام واتخاذ المواقف ، ولكننى أضيف فقط القدر المتيقن من الخسائر المادية التى لحقت مصر وحدها من جراء هذا التصرف السياسى !

– ملياران ونصف المليار من الدولارات قيمة المعدات والأسلحة العسكرية التى فقدت فى المعركة !

– قطاع غزة بكل إمكاناته الاقتصادية والبشرية !

– أراضى سيناء كلها بما فيها من ثروات منجمية بالإضافة إلى آبار بترول كانت تكفى مجموع استهلاك مصر من هذه الطاقة !

– دخل قناة السويس بالعملة الأجنبية لمدة ثمانى سنوات !

– عشرة مليارات من الجنيهات كابدتها مصر من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٣ لإعادة بناء الجيش من الصفر !

– عشرة مليارات من الجنيهات لتمويل حرب رمضان (١٩٧٣) قصد إزالة آثار الهزيمة .

– مليار ونصف المليار من الجنيهات سنويا تتحملها الميزانية المصرية حاليا لمواجهة الإنفاق العسكرى .

هذا القدر المتيقن من الخسائر يجب أن يقارن بإمكانات مصر المادية وقدرتها الاقتصادية ! وهذه المقارنة كفيلة بإبراز فداحة العبء المالى الذى سببته هزيمة عام ١٩٦٧ وفداحة الآثار الاقتصادية المترتبة عليه !

بقيت قضية الاشتراكية والمكاسب الاشتراكية التى قال الناصريون الغيورون : إن النظام الحالى قد انحرف عنها ، وخرج على أصولها !

وأسألهم : هل مصر قد شهدت حقا نظرية اشتراكية وعاشت حقا تطبيقا اشتراكيا ؟

وأستأذنهم فى الرجوع الى التاريخ القريب ، ففيه الكثير من عناصر الإجابة !

إن المبادئ الستة لثورة (٢٣ يوليو) وهى المبادئ التى اتخذها الثوريون دستورا دائما لهم لم يرد فى طياتها كلمة واحدة عن الاشتراكية ولم نسمع عن الاشتراكية إلا بعد قيام الثورة بخمس سنوات وبالتحديد فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٥٧ عندما أطلق «جمال عبد الناصر» شعار : اشتراكية – ديمقراطية – تعاونية ! ومن يومها لم يرد للاشتراكية ذكر لا فى الأقوال ولا فى الأعمال إلا صبيحة يوم (٢٣ يوليو) عام ١٩٦١ عندما أعلن النظام السابق فجأة عن القوانين الاشتراكية . ومن يومها دقت طبول الاشتراكية ، وسمعنا عن الاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى والعدالة الاشتراكية ، والسلوك الاشتراكى إلخ !

والاشتراكية على حد علمنا لا يمكن أن تكون صنيعة فرد واحد يفكر فى أصولها بمعزل عن القواعد الشعبية العريضة ، ولكنها مسألة عقيدة وإيمان تنبع من ضمير الجماعة .

الاشتراكية على حد علمنا ليست مجرد سلعة نستوردها من الخارج ، ولكنها مسألة تربية وتعليم وتثقيف تنبت فى أرض الواقع !

الاشتراكية على حد علمنا ليست مجرد ثورة فى مواقع السلطة تبدأ وتنتهى بتوزيع رقع من الأرض الزراعية أو تأميم مشروعات صناعية . ولكنها نظام إنتاجى وسلوك حياة اجتماعية !

وفى كلمة : الاشتراكية لا تفرض بقرار جمهورى ، ولكن تفرضها الجماهير الواعية إن اقتنعت بجدواها ! ويوم تفرض الاشتراكية بقرار جمهورى لابد أن

تنتهي أيضا بقرار جمهورى !

إن من أكذب الأكاذيب أن يقال : إن العهد السابق قد اعتنق الاشتراكية أو عمل بأصولها ! إن العهد السابق لم يأخذ بالاشتراكية كمذهب اجتماعي ولكنه استخدمها كسلاح سياسى ، ولم تكن بين يديه سوى أداة تحكم فى الأرزاق وأداة قمع لضرب الخصوم . ودعم السلطان !

فمجتمع الكفاية الذى استهدفته انتهى إلى مجتمع العجز ، ومجتمع العدل الذى قصدته انتهى إلى مجتمع الفوارق !

أما المكاسب المقول بها - مكاسب العمال والفلاحين - فاترك لوزيرى الاقتصاد والمالية مهمة تحديدها ، فعليهما أن يبينا لنا متوسط الدخل الحقيقى لا النقدى للعامل والفلاح عام ١٩٦٧ بالقياس لخمس عشرة سنة خلت ، وعليهما أن يحددا ما كان يمكن أن تفعله مئات المليارات التى بددت فى النهوض بمستوى الإنتاج والارتفاع بمستوى الجماهير الكادحة !

عليهما أن يعملا القياس لا على النظام الملكى السابق ، ولكن على الإمكانات المتاحة للعهد الفائت أى على مجموع الموارد المالية التى توافرت لهذا العهد من إيرادات سيادية وقروض أجنبية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ ! هذه الموارد المتاحة يجب أن توضع فى مواجهة المنجزات المتحققة بعد أن نضيف إليها موارد أخرى لا نعرف أين ذهبت على وجه الدقة والتحديد ! عليهما أن يحددا لنا مثلا : أين ذهبت أموال الأسرة المالكة ؟ وأين ذهبت حقوق مصر المالية تجاه الخارج والتى تمثلت فى ٤٥٠ مليون جنيه إسترلينى قيمة الديون المستحقة لمصر على الخزانة البريطانية بسبب الحرب العالمية الثانية ؟ وأين ذهبت أموال الحراسة على الأجانب فى مصر عام ١٩٥٦ ، وأين ذهبت نسبة هامة من أموال الحراسة على

المصريين بعد عام ١٩٦١ ؟

عليهما أن يحددا لنا فوق ذلك : أين ذهبت أموال سلمت يدا بيد فى شكل معونات وهبات دون أن تمر على خزانة الدولة ؟

لقد وقف جمال عبد الناصر فى ٢٣ من يوليو عام ١٩٥٤ يندد بالعهد الملكى قائلا بالحرف الواحد :

« إن الفساد الذى استشرى فى الماضى قد جعلنا اليوم أقل قدرة على أداء الخدمات الضرورية لشعبنا ! لقد بذر العهد البائد مليونا ونصف المليون من الجنيهات لتجديد اليخت الملكى (المحروسة) ! ويجب أن نقف قليلا عند هذا الرقم لنتساءل إلى أى حد كان من الممكن استعمال هذا المبلغ فى سد حاجة البلاد من المدارس والمستشفيات التى تعوزنا فى ظل النظام الحالى » .

واذا كان عبد الناصر قد ارتاع لإنفاق مليون ونصف مليون جنيه على إصلاح اليخت الملكى المحروسة فمن حقنا أن نرتاع للنزيف الإنفاق الذى بدد مواردنا ، وموارد غيرنا من المعونات والقروض ! ومن حقنا أن نرتاع للنفقات الجسيمة التى بذلها العهد الفائت لتجديد اليخت الملكى نفسه بعد أن أطلق عليه اسم « الحرية » !

إن من حق ضمائرنا علينا ألا نجرى تقويم المنجزات التى حققها العهد الفائت فى المطلق ، ولكن بعد إجراء المقارنات مع التضحيات المالية التى كابدتها مصر فى سبيل تحقيقها ؛ فمقارنة التضحيات المبذولة بالنتائج المتحققة شرط أساسى لسلامة الحكم وصحة التقويم !

وبعد . .

فقد بقيت كلمة أخيرة أوجهها إلى من يستغلون جهل الأمة بحقيقة نظام ،

فالعبرة فى تقدير أى نظام سياسى ليست فى حسن نية قيادته ؛ ولكن بالنتائج الملموسة التى حققها هؤلاء القادة بالقياس للتضحيات المادية والمعنوية التى كابدها المجتمع . . !

العبرة فى السياسة ليست بالنوايا ، ولكن بالنتائج والمنجزات ؛ فالطريق إلى الجحيم محفوف بالنوايا الطيبة كما يقولون . والسياسة لا تعرف العواطف . . إنما تعرف فقط النتائج النهائية ، والمنجزات الصافية !

والعهد الذى تدافعون عنه قد مضى بعد أن أورثنا تركة مشحونة بالخسائر الجسيمة التى تتضاءل أمام فداحتها كل المنجزات :

– أورثنا خرابا اقتصاديا انطلق منذ الستينيات .

– أورثنا دماء غالية يبكيها كل بيت فى مصر !

– أورثنا احتلالا إسرائيليا لأراضينا يقترب اليوم من سنته الثانية عشرة !

– أورثنا دمارا أخلاقيا وتمزقا عربيا لم ندركه فى أى مرحلة سابقة من تاريخنا الحديث !

– إلخ ! . .

أين إذن المكاسب والمنجزات التى تعوض مصر كل هذا ، أو بعض هذا ؟

إن كل المكاسب والمنجزات التى حققها العهد الفائت لا تساوى فى النهاية قطرة دم واحدة أهدرت عام ١٩٦٧ على رمال سيناء ، ولا تساوى شبرا واحدا اغتصبه العدو الصهيونى من الأرض العربية !

هذه محصلة الإدارة السياسية لعهد « عبد الناصر » شهادة حقيقية يلمسها الأعمى قبل البصير ! وهى – إن كانت تثير خلافا فى أسبابها وجدلا حول دوافعها فإنها لا تثير خلافا فى نتائجها ولا جدلا حول آثارها .

فجسم الجريمة ماثل أمامنا ، شاخص إلينا !

فهل من منكر ؟

هل من منكر لضياع السودان ؟

هل من منكر لذهاب السيادة المصرية عن مضايق العقبة منذ أكتوبر عام ١٩٥٦ ؟

هل من منكر لضياع دماء غالية فى اليمن وفوقها أربعة آلاف مليون دولار ؟

هل من منكر لضياع فلسطين كلها بالإضافة إلى أرضٍ واسعة لمصر وسورية والأردن ؟

هل من منكر لضياع أكثر من عشرة آلاف مليون جنيه فى محاولة لزحزحة إسرائيل من الأراضى العربية التى تحتلها ؟

ثم هل من منكر أن النظام الذى كان يدعى حكم الشعب بالشعب لم يفكر يوماً واحداً فى استشارة الشعب ؟

• قرار توقيع المعاهد المصرية البريطانية عام ١٩٥٤ الذى أدى إلى انفصال السودان اتخذ ونفذ بغير استشارة الشعب !

– قرار تأميم قناة السويس اتخذ ونفذ بغير علم الشعب !

• قرار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٧ اتخذ ونفذ بغير علم الشعب !

• قرار دخول حرب اليمن . اتخذ ونفذ بغير علم الشعب !

• قرار تأميم الصناعات والأنشطة الاقتصادية اتخذ ونفذ بغير علم الشعب !

• قرار إرسال قوات الجيش إلى سيناء فى مايو ١٩٦٧ ، وقرار سحب البوليس الدولى . وقرار إغلاق مضايق العقبة – كل تلك القرارات الخطيرة التى مهدت لهزيمة عام ١٩٦٧ اتخذت ونفذت بغير علم الشعب ، بل الأمة العربية

جمعاء – باستثناء البعث السورى الحاكم – شعوباً وحكومات !

وبعد كل الذى كان يسأل المرجفون عن أسباب الانهيار والتردى . ثم ينسبونها جملة إلى حساب الحاضر ! ويسأل الصامتون عن الأسباب نفسها . ثم ينسبونها جملة إلى حساب الماضى !

وبين حاضر المرجفين وماضى الصامتين تضيع الحقيقة . ومعها تضيع مصر !

ومصر الحقيقة موزعة الخطى بين حاضر ينوء بأثقال الماضى . وبين غد فى طى المجهول .

* * *

والذين يريدون بناء الغد بجهالة الأمس إنما يزرعون فى وادى العدم ، ويضيفون إلى ما ضاع من عمر الأمة ضياعا جديدا على مسار الزمن ، إنهم ينادون جيلا شب على رؤى الباطل ! ويستنهضون هما تصدع إيمانها فى غد أفضل ! ويستحثون عقولا توزع ولاؤها بين الدخيل من المذاهب والمستورد من البدع !

هم ينادرون جيلا ضائعا لا يدرى حقيقة أمسه ، ولا يعرف واقع حاضره ويطالبونه بالبناء فوق ماضٍ مجهول !

إن الحاضر جزء من الماضى ، والماضى هو ذاكرة الأمة ورصيد تجاربها .

والأمم لا تستأنف مسيرتها بذاكرة مفقودة ، ولا تبنى غدها بأمسٍ مجهول !

ومانزل بمصر من أحداث خلال ربع القرن الماضى ليس بحادثة سير يسيرة ، ولا هو بحلم مزعج ذهب وانقضى ، ولكنه سيل من النوازل والأعاصير التى خلفت بصماتها عميقة فى جسد الأمة ، وتركت خلفها الكثير من علامات الاستفهام التى تسأل جوابا ! والكثير من علامات التعجب التى تتطلب تفسيراً !

والكثير من دلائل الجريمة التى تقتضى تحقيقا وعقابا !

ومن حق الأمة بل من واجبها أن تسأل الحساب الشامل عن أحداث الماضى، وأن تطالب به مدعوما بالوثائق والأرقام ، فحساب الماضى ضرورة قومية تعلو على كل الضرورات ، وخطوة أولية تتقدم كل الخطوات !

ومع ذلك يقول المرجفون والصامتون لا تسألوا الماضى حسابا ، بل اسألوا المستقبل أملا وتفاولا !

وزعمهم أن الماضى قد انتهى ومات وواروه فى مقابر التاريخ !

والماضى لم يدفن بعد !

بل مازال ماثلا أمامنا . .

ولكنه الماثل المجهول الذى لا نعرف عن حقيقته شيئا !

ولن يصبح الماضى تاريخا إلا بعد الوقوف على كل ملامحه والتعرف على كل أبعاده !

ويومها يصبح الماضى تجربة ندفن آلامها ونحفظ دروسها . .

ويقول المرجفون والصامتون : لا تسألوا الماضى عقابا ، فالله غفور رحيم ، وهم ينسون أن رحمة الله لا تنزل على من أسقطوا حدود الله وعاثوا فى الأرض فسادا !

ولله فى حدوده حكمة بها تنهض حياة الجماعة ، وتستقيم فى الأرض أمورها . ولولا موازين الجزاء والعقاب ماخرج الإنسان من حياة الغاب إلى حياة المجتمع المنظم ، وما كتب لجنسه البقاء على وجه الأرض !

وهذه الموازين لم تشرع عبثا ، ولكنها شرعت لحماية الإنسان من الإنسان ، ووقاية المجتمع من انحرافات نفر أو خطل جماعة !

وإذا كان القصاص واجباً على من قتل نفسا بغير حق أو سرق مالا بغير مسوغ فإنه أوجب على من ساس أمور الجماعة . . فأهلك أبناءها بغير طائل ، وابتز أموالها

بغير مبرر ، وبذر مواردها بغير سند مشروع !

وهل من المنطق أن نحاكم العهد الملكى على دفع البلاد فى حرب فلسطين بغير أن تكون على استعداد لها ، ثم نغفل من دفع بالبلاد إلى حرب اليمن ، ومن ساقها إلى هزيمة عام ١٩٦٧ ؟

هل من المنطق أن نحاكم العهد الملكى على تبذير مليون ونصف المليون من الجنيهات على تجديد اليخت « المحروسة » ثم نغفل من بذر ما يفوق العشرين مليارا من الجنيهات فى مغامرات طائشة وحروب خائبة ؟

هل من المنطق أن نحاكم العهد الملكى على جرائم الفساد واستغلال النفوذ لبضعة ملايين من الجنيهات ، ثم نهمل من جعل الفساد قاعدة لحكمه والمحسوبية أساسا لنظامه ؟

هل يعقل أن نحاكم العهد الملكى عن جريمة قتل واحدة ، ثم نعفى من قتل الآلاف من الأبرياء ؟

إن على المرجفين والصامتين أن يعلموا أن أمجاد الأمم لا تبنى على ضلالة ، ولا تصنع من إحسان ومغفرة ! .

ويوم تختل الموازين ، وتسقط الروادع – يبقى الباب مفتوحا إلى معاودة الجرائم ، وتكرار الأخطاء ؛ ويظل المجتمع مهددا بمخاطر الردة محوطا بأسباب الانتكاس والتردى !

الديمقراطية أبداً

والآن . . .

كيف نقيم البناء والزيف فى كل مكان ؟ . . .

كيف نشيد المجتمع الأفضل ، مجتمع الخير والحرية ؟ . .

إن النفاذ إلى أعماق القضية ليس ميسور المنال . فزحام الشعارات يغطى كل الساحة .

وتهافت الأقلام الرفيقة يعكس الأدوار ويقلب المعانى . . .

ومع كل يوم تأتى ألوان من المصطلحات والتفسيرات . . .

ولم نعد نعرف أين الغيث ؟ وأين السمين ؟

الديمقراطية ذات المعنى الواحد الأصيل تعددت معانيها فى قواميسهم ، وأصبح أعتى الطواغيث لا يستحى من إلصاقها على أبواب حكمه .

الحرية : ذات المفهوم الدقيق تكاثرت مفاهيمها فى كتاباتهم ، وأضحى جهابذة المستبدين لا يتحرجون فى التلويح بإعلامها فوق رءوس الأشهاد .

التنمية الاقتصادية : تجاوزت حقيقتها كل التحديدات الفنية ، لتصبح ألعوبة فى أيدى الرفاق . وأفواه المناصرين !

وهكذا ضاعت المعانى فى محيط الألفاظ !

وغرقت المفاهيم فى بحر الشعارات !

ولم تعد تعرف أبيض الهديل من الغراب ولا أبلج الصباح من المساء ؟

وأصل الداء يرتد بنا إلى حكم الفرد . . . وركوب الرأى الواحد سياسة الأمة واحتكاره المطلق لكل السلطات . . والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة تميل مع الهوى فى غيبة الرقابة وسقوط القانون . . .

وقد حاربت الإنسانية حكم الفرد منذ مولده . . . وجاءت الأديان السماوية لتستنكره وتدينه . . . وعكف الفلاسفة والمفكرون فى كل العصور والأزمان على مقاومته واقتراح الحلول الكفيلة بتجنب مخاطره . . .

وما زالت الإنسانية تعانى حتى اليوم أمراض الفردية السياسية . . وتجهد فى الخلاص منها إلى حكم الجماعة وسيادة القانون .

وكل إصلاح جذرى لابد أن يبدأ من هذه النقطة ، فنظام الحكم هو قمة القيادة فى الأمة . . . إذا صلح صلحت أمورها . . وإذا فسد فسدت أمورها . . .

وهذه القيادة يجب أن تنتهى إلى أيدى الأغلبية من خلال ديمقراطية حقيقية تتنافس فى إطارها الآراء ، وتسود فى ظلالها الحرية .

والديمقراطية ليست أفضل صور الحكم على الإطلاق . . ولكنها – ولا شك – أقلها ضرراً وأدناها خطراً على مصير الأمة . . فما تستوجبه من ضرورة الاحتكام إلى

الشعب واحترام إرادة الأغلبية ، وما تستلزمه من ضمانات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وما تقره من حقوق المعارضة للأقلية ، وما تفرضه من حدود زمنية على ولاية الأغلبية - يجعل منها السبيل الوحيد لحكم الشعب بالشعب ، ويحول دون تحويل الحكم إلى تركة موروثة يستبد بها فرد ، أو تتناقلها جماعة . .

وإقرار الديمقراطية فى مصر بعد هذه المرحلة العصيبة يعتبر من أشق المهام . . وأشدها تعقيداً ودقة . . .

فقد دمرت المؤسسات السياسية . . . وسحقت المعارضة الدستورية . . . وغاب الرأى الآخر . . وأفرغت الساحة تماماً من رواد العمل السياسى . . .

والعودة إلى استئناف المسيرة الديمقراطية بعد هذا الانقطاع الطويل يقتضى الكثير من الجهد . . والكثير من الصبر . . والكثير من المعاناة . . والذين يحلمون ببناء ديمقراطية سياسية فى مصر بين يوم وليلة يسقطون فى وهم كبير . . .

فانقطاع التجربة الديمقراطية بعد عام ١٩٥٢ . . قد خلف فراغاً سياسياً خطيراً . . لا يمكن تداركه فى غمضة عين . . .

وبرغم هذه المصاعب والعقبات فإن بناء الديمقراطية فى مصر ليس بالأمر المستحيل .

فقد سقطت شعوب وأمم قبلنا فى قبضة الدكتاتورية . . وخرجت من التجربة مهزومة حسيرة . . ولكنها استطاعت أن تستجمع إرادتها وتلملم جراحها وتمضى قدما فى إعادة بنائها السياسى على أسس ديمقراطية سليمة .

لقد أسقطت اليونان حكم الفرد . . وعاودت طرق أبواب الديمقراطية من جديد . .

وهزمت إسبانيا الطغيان ، وخطت خطوات واسعة فى طريق الديمقراطية .

وتخلصت البرتغال من مرض دكتاتورى مزمن . . وانطلقت قدماً إلى آفاق الديمقراطية .

وليس صحيحا ما يدعيه بعضهم من وجود حتمية تاريخية تضع الشعوب الفقيرة تحت رحمة الدكتاتورية . . فالشعب الهندى استطاع أن يغرس بذور الديمقراطية . . وأن يمارس أصولها برغم العثرات والمصاعب . .

وأمامنا تجربة سقوط أنديرا غاندى من سدة الحكم ، ورضوخها للإرادة الشعبية فى الانتخابات العامة الأخيرة . . تحمل الدليل على فساد هذا الادعاء .

والحق أن الممارسة الديمقراطية لم تبدأ أبداً قوية عملاقة ، ولكنها بدأت دائماً متعثرة بطيئة .

والدول العريقة فى الديمقراطية كإنجلترا وفرنسا والسويد وغيرها . مرت كلها بأزمات ومصاعب عندما أخذت طريقها لأول مرة إلى الممارسة الديمقراطية ، ولكنها استطاعت بالجهد والإرادة أن تصحح من أخطاء التطبيق ، وأن تتخطى عقبات الممارسة الأولى ، وتمضى قدماً فى طريق استكمال البناء الديمقراطى .

والذين يتذرعون بصعوبة الممارسة الديمقراطية فى مصر عليهم أن يفهموا بان نجاح الديمقراطية — شأنها شأن أى مذهب سياسى أو اجتماعى — رهين بالإيمان بمبادئها والتفهم لأصولها . والوعى بضرورتها ولزومها كسبيل وحيد لتصحيح الانحراف وتأمين المسيرة ، فقضية الديمقراطية ليست قضية حروف ميتة تصاغ فى دساتير أو تفرغ فى مواثيق ، ولكنها قضية مبادىء حية تعيش فى القلوب والعقول .

ومن هنا تبرز الحاجة الأولية إلى تعليم الديمقراطية ، وتربية الأجيال القادمة على قيمها ومبادئها ، وهذا التعليم والتربية يجب أن يكونا مقرونين بالتثقيف الديمقراطى الواسع الذى يضع مبادئ الديمقراطية وفلسفتها فى متناول الجميع .

وإذا كانت التربية والتعليم والتثقيف ضرورة أساسية فى بناء الديمقراطية ، فإنها ضرورة أوجب فى بلد انقلبت فيه المفاهيم ، وانتكست فيه المبادىء حتى أصبحت عبادة الفرد قيمة سامية تنافس عبادة الله ! ! .

ولا شك أن تبديد ما استقر فى الأذهان من خطل . . وما عم الأفئدة من ضلال يستلزم الجهد المكثف . . والصبر الطويل . . . واليقظة الكاملة . . فجرائم الفردية ما زالت تعيش بيننا . . . والحنين إلى عبادة الأصنام ما زال يتربص بنا .

وقد حان لشعبنا أن يبدد أسطورة البطل المنقذ الذى يسوس فلا يخطئ ، ويحكم فلا يظلم ، ويقود فلا يهزم . هذه الأسطورة العتيقة التى داعبت أحلام السذج والبسطاء من أبناء شعبنا لا جود لها فى عالم اليوم ، ولا مكان لها فى التاريخ إلا فى أحلام فلاسفة الإغريق الذين نادوا بمدينة فاضلة قيادها لفيلسوف حكيم .

وأسطورة الرجل المعجزة كثيراً ما تجد سبيلها إلى الظهور خلال دورات الضعف والانهيار التى تعترى مسيرة الأمم ، فتتطلع الجموع اليائسة إلى رجل معجزة يأخذ بيدها من موارد التهلكة إلى بر الأمان . . وكثيراً ما تصنع الظروف معجزة كاذبة ، فتسوق إلى السلطة رجلا لا يلبث أن يسوق السلطة إليه ، ويصادرها لحسابه . . ثم يذهب عن السلطة بعد أن يكون قد ذهب بشعبه إلى موارد التهلكة والضياع .

والرجل المعجزة لا وجود له فى عالم الحقيقة ، إنما هو صنيعة عجز الشعوب عن سياسة أمورها ، ووليد ضعفها عن قيادة نفسها بنفسها . .

ويوم تدرك الشعوب حقيقة الحكم . يوم تدرك أن قيادة الأمة أكبر من أن تدار بعقل واحد . وأن سياسة الأمة أعظم من أن تنهض على الرأى الواحد ، وأن مصير الأمة أخطر من أن ينفرد به رجل واحد – يوم تدرك الشعوب كل الحقيقة فسوف تسقط أسطورة الرجل المعجزة ، ويعودها الوعى بضرورة حكم نفسها بنفسها .

وبناء الديمقراطية فى مصر يجب أن ينطلق من البيت والمدرسة والشارع ، يجب أن ينطلق من تغيير شامل لبرامج التربية والتعليم والثقافة . . ليغرس الفكرة الديمقراطية ويعمق مبادئها ، ويلقن الطفل من مراحله الأولى شجاعة الرأى وحرية المجادلة ، ويدربه على احترام الرأى الآخر ، والرضوخ لإرادة الأغلبية .

وبرامج التربية والتعليم والثقافة المتداولة اليوم هى المسئولة الاولى عن الصعاب التى يواجهها التطبيق الديمقراطى فى مصر ، وقد بنيت على أساس عبادة الفرد ، وتقديس الاستبداد ، وإذكاء للأحقاد ، وتشويه القيم الديمقراطية — وكان من نتاجها تلك الآراء الخاطئة التى استشرت فى أوساط شبابنا عن مضمون الديمقراطية ، والتى ترفض كل محاولة تستهدف الخروج من حكم الفرد إلى حكم الشعب . .

وقد عانت مصر من شعارات ومصطلحات لم يتعد أكثرها دائرة اللفظ الزائد ، استخدمها العهد الفائت لتبرير سلوكه السياسى ، فتحولت من كثرة الترديد والتداول إلى مبادئ سامية وأسس دستورية لا يجوز المساس بها أو التطاول عليها .

وتتسرب هذه الشعارات والمصطلحات إلى واقع حياتنا الجديدة . . وتسيطر على بعض النزاعات لتصنع منها قيوداً ملزمة ، تحاول بها تكبيل حق تكوين الأحزاب السياسية فى مصر ، بل تكبيل الديمقراطية كلها !.! .

وأخطر هذه القيود على الإطلاق مفهوم الحتمية التاريخية الذى حاول البعض إقحامه على الاشتراكية العربية وربطه بالأسس المذهبية التى تنهض عليها . . . بينما يدلل الواقع على بعد الشقه وفساد النسب بين مفهوم الحتمية ومفهوم الاشتراكية .

وإذا كان من المفهوم أن يؤمن بعض الناس بالاشتراكية كمذهب اجتماعى فإنه من غير المفهوم أن يفرض هذا الإيمان عنوة على الأمة بكافة مللها ونحلها ، وتكره جميع طوائفها ونزعاتها على الالتزام بحتمية الحلول التى تقدمها .

وإذا أردنا أن نسمى الأشياء بمسمياتها وأن تحدد مضمونها العلمى الدقيق بعيداً عن المضاربات الفكرية والتفسيرات العشوائية فإن علينا أن نقرر بأن الحتمية هذه قد أقحمت إقحاماً على الاشتراكية العربية ، وألصقت بها من غير أن يكون لها نسب مشروع إلى الأسس الفكرية التى تقوم عليها .

والحتمية فى أصولها الأولى فكرة ماركسية ، وجدت سندها فى المادية الجدلية ، وتقوم فى جوهرها على التسليم بتطور المجتمعات وفقا لمراحل تاريخية حتمية تؤدى كل منها إلى التى تليها فى التركيب ، حتى ندرك فى النهاية مجتمع الشيوعية حيث تختفى الطبقات وتسقط الدولة .

والإنسان أمام هذا التطور الحتمى لا حول له ولا طول ، إنما هو مفروض عليه فرضاً كقدر أخرق لا يدفع . فعلاقات الانتاج المادية هى المحرك الأوحد لمسيرة التاريخ وهى الموجة الأوحد لمسارها نحو غد معلوم .

والحتمية التاريخية تمثل قمة الفكر الراديكالى الماركسى الذى انحسر اليوم أمام ممارسات التطبيق .

وقد ظلت هذه الحتمية مسيطرة على أذهان القيادات الشيوعية فى العالم إلى أن ألتقى الفكر الماركسى بتجربة التطبيق . . فبدا عاجزاً عن تفسير واقع المجتمعات التى تهيأت للأخذ به ، قاصراً عن دفع مسارها نحو الغد الشيوعى الأفضل .

وكان لينين أول من وعى هذه الحقيقة فأعلن بعد قيام الثورة البلشفية بسنوات أربع أن شروط التحول إلى المجتمع الشيوعى لم تتحقق بعد فى روسيا ، وأن عليه تحقيقها بوسائل صناعية ، فأقام نظام رأسمالية الدولة ليخرج بروسيا من أعماق التخلف الذى كان يعصف بها . ثم جاء ستالين ليتابع المسيرة منتهجاً أسلوب التخطيط الشامل فى تسيير اقتصاد الدولة ثم خلفه خروشوف ليدخل الكثير من

التعديلات على الحلول التى انتهجها لينين وستالين. وهكذا واجهت روسيا مشكلاتها العاجلة بحلول من عندها، ورسمت صورة جديدة لمجتمعها تختلف اختلافاً بيناً عن تلك الصورة التى رسمها ماركس وتنبأ بحتمية قيامها.

وكما اتخذ المجتمع السوفيتى مساراً آخر غير ذلك المسار الحتمى الذى أعلنته الماركسية فقد سلكت كثير من دول أوروبا الشرقية بدورها مسالك جديدة، خرجت بها من دائرة الحتم إلى دائرة الإمكان.

ولم تمر الصين من خلال مجتمعها الزراعى بالحتمية التاريخية المعقول بها، بل سلكت طريقاً جديداً يتلاءم وواقعها ويستجيب لتراثها.. وهى تواجه اليوم الكثير من الممكنات فى مسيرتها إلى الأفضل.

والدول الرأسمالية بدورها لم تسلك خط التطور الحتمى الذى زعمه ماركس فلم تسقط النظم الرأسمالية فى أى منها كما استوجبت ذلك الحتمية التاريخية، بل واجهت أزماتها بممكنات عدة وبدائل كثيرة.. وتمكنت من تعديل مسارها وتغيير اتجاهها إلى أشكال اجتماعية جديدة..

وإذا كانت المجتمعات الصناعية بشرقها وغربها قد سلكت فى تطبيقها للاشتراكية طريق الممكنات فإن بعض دول العالم المتخلف قد جمدت عند حدود الحتميات، وطفقت تسأل الاشتراكية حلا لمشاكلها فظلت كل مشاكلها حتى اليوم بغير حل!.

ولعل أهم أسباب الجمود الذى أصاب هذه الدول هو ذلك الانقطاع الخطير بين الفكر والواقع، بين الفكر وتطبيق الفكر.

وهذا الانقطاع مردود فى أساسه إلى أسلوب التطبيق، فقد فرضت المذاهب الاشتراكية فى كل هذه الدول من قمة هرم السلطة بغير أن يكون للقواعد الشعبية

العريضة قدرة على استيعاب مبادئها . . وتفهم أصولها . . وإبداء الرأى فى جدواها . . . ومن هنا انتفى كل تفاعل بين الفكر والواقع ، وسدت أمامها ممكنات الرؤية البديلة .

وأمام خطورة القضية أجدنى مضطرا للرجوع إلى واقع التطبيق الاشتراكى فى مصر ، والظروف التى لابسته ، فهى خير معين فى نظرنا على بحث سند شرعية الاشتراكية ، وسند شرعية حتميتها الذى يريد بعض الناس أن يجعل منه مبدأ عامًّا وقيدا مطلقا على حرية الحياة السياسية فى مصر .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن المبادئ الستة لثورة ٢٣ يوليو لم ترد فى طياتها إشارة واحدة للاشتراكية وهى المبادئ التى اتخذها رجال الثورة دستوراً دائماً لهم .

وإذا كانت القيادات السياسية قد عمدت فى ذلك الحين إلى تقنين سلوكها بتبنى الاشتراكية فى ميثاق العمل الوطنى الذى صيغ عام ١٩٦٢ ، فإنها قد سقطت فى تناقض خطير عندما تبنت فى الميثاق مبدأ حتمية الحل الاشتراكى . .

فالاشتراكية العربية كما يقول صاحبها – لا تؤمن بالمادية الجدلية ولا تثق بصراع الطبقات ولا تقبل بمجتمع الشيوعية . . وحتمية الحل الاشتراكى تعنى كل ذلك . . فكيف يستقيم الجمع بين المعنيين ؟ ! !

الواقع أنه يستحيل التوفيق بين المذهب والمصطلح . . بين الاشتراكية العربية وحتمية الحل الاشتراكى إلا إذا كان واضعو الميثاق قد تصوروا لحتمية الحل الاشتراكى معنى آخر غير المعنى العلمى الدقيق الذى قصدته النظرية الماركسية . .

إن الحل الاشتراكى ليس فى الواقع سوى أحد الحلول الكثيرة التى يمكنها مواجهة مشكلة البناء الاقتصادى والاجتماعى فى مصر . . وإذا كانت ثمة مكاسب يمكن أن يحققها للعامل والفلاح . . فهذه المكاسب ليست وقفاً عليها وحدها ،

وليست رهينة بها وحدها . فقد حققت حلول أخرى الكثير من المكاسب للفئات الكادحة وأتاحت للعامل والفلاح فرصاً حقيقية للتقدم والرخاء .

ولا يخامرنا شك فى أن بعض الاتجاهات فى مصر تؤمن بالاشتراكية كمذهب اجتماعى وتثق بحتميتها كحل نهائى . . ولا ينكر عليها أحد هذا الإيمان . . فلها أن تؤمن بما تشاء . . فهذا حقها . . وتلك قناعتها . . ولكن عليها أيضاً أن تترك لغيرها فرصة الإيمان بغيرها من المذاهب . . وفرصة البحث عن غيرها من الحلول . . عليها أن تترك طريق الممكنات مفتوحاً لكل التيارات السياسية فى مصر . فلا تسده فى وجهها بقيد ثقيل يعدمها حرية الاختيار . . ويحرمها حرية التفكير ويسلبها حرية الحركة .

لقد سقطت الحتميات أمام ضراوه التجربة . . ولم يعد لها وجود فعلى سوى فى بطون الأدب الماركسى .

ونحن اليوم نستقبل عصر الممكنات ، وعصر الممكنات لا يفرض على مجتمع من البداية حلا معيناً للارتقاء إلى الأفضل . . ولا يكبله بوسائل محددة للصعود إلى الأعلى ، إنما يضع أمامه حلولا متعددة ، ونماذج متعددة تنبع من تباين المجتمعات ، وتباين ظروفها الهيكلية . .

هناك فى الواقع حلول كثيرة ونماذج عدة يمكن أن يخرج بها كل مجتمع إذا ما أعمل اجتهاده ونبش تراثه وأحاط بواقعه .

أما الإيمان بحتمية حل دون حل فإلى جانب ما يتضمنه من وصاية على الفكر فإنه يفرض حجراً على الواقع ، ويجمد المسيرة الاجتماعية عند خط معين لا تخرج عنه ولا تحيد .

لنبن إنساناً

وفى الظلمات قبس من ضوء يلمع من بعيد . . .

تكاد لا تحجبه الآلام المتراكمة . . . والنوازل المتراحمة . . .

يرسم على البعد طريق الأمل . . ويعين على القرب سبيل العمل . . .

هو بقية باقية من الإنسان المصرى مازالت تئن بالحياة . . . ولكنها كبقية لهب متقد وسط نار تخبو . . . تنتظر من ينفخ فى صورها بريح من عنده . . .

وفى ضمير كل منا تعيش هذه البقية . . .

ترفض ما كان من أمسنا . . .

وتترقب ما يكون من غدنا . . .

وبين الرفض والترقب ينهض اليأس سدًا دون الإرادة . . .

واليأس لا يصنع شعبًا ، إنما يقتله . . .

ومن حكم الله أن جعل من بعض الأدواء دواء . .

وما أصاب مصركم من نكبات ومحن - كتاب مفتوح يروى قصة الحق ، وقصة الباطل . . . وكل رمز فيه منار ضوء يلهم الصواب . . . ونذير خطر يجذب العاقبة . . وباستقراء رموزه يتحول الماضي إلى تجربة نافعة . .

وتجارب الأمم عدتها وزادها في بناء المستقبل .

ليس بالتشريع وحده يجرى الإصلاح والتغيير . فالتقنين والتنظيم والتخطيط إن هى إلا مناهج ومسارات أنيط بالإنسان تطبيقها . . فإذا لم تحفظها الصدور وتعها العقول وتؤمن بجدواها القلوب - ظلت حروفا ميتة لا يتعدى أثرها مجموعة خطوط على الورق . . !

والإصلاح الدستورى وحده لن يمنع من أن يداس الدستور بالأقدام . . ولا أن تنتهك حرمته . . أو تعطل نصوصه . .

والإصلاح الاقتصادى وحده لن يمنع من السقوط فى مهاوى الإفلاس والانهيار . . . ولا أن تحيد المسيرة الاقتصادية عن أهدافها أو تتنكب طريقها المرسوم .

والإصلاح الاجتماعى وحده لن يمنع من استمرار مجتمع الغاب . . ولا أن يقهر القوى الضعيف أو يستغله ويستذله .

إنما الذى يمنع من كل ذلك ، ويضمن للإصلاح نجاحا وتوثقا ورسوخا هو الإنسان الحر فى عقيدته . . المالك لمشيئته . . . العاقل لحقيقته .

هو الإنسان المؤمن بوجوب الإصلاح . . المستوعب لفلسفته . . المدرك لأساليبه . . هو الإنسان الذى يصبر من جوع . . ويصبر من جهل . . ويصبر من مرض من أجل غد أفضل .

ومصر اليوم بحاجة لهذا الإنسان الجديد . . ولعل بناءه وإعداده يعتبر من أخطر ما يواجه مصر من أعباء البناء !

فما لحق بمصر من مخاسر الطغيان يتجاوز بكثير مجرد الدمار المادى . . . ولو أن خسائر مصر فى ملايين المليارات – لهان الأمر . ولأصبح الطريق إلى الإصلاح سهلاً ومأموناً .

ولكن يد الدكتاتورية امتدت إلى داخل الإنسان المصرى لتدمر فيما تدمر قيمه التراثية ومقوماته المعنوية وترده مسخاً ضال العقيدة سقيم البنيان !

فقد عمدت الدكتاتورية الحالمة بنسخ الماضى وإرساء الجديد إلى ركوب الموجة الاشتراكية التى عمت العالم الثالث . . فاستوردت مبادئها فى قوالب جاهزة وتفننت فى فرضها بالسيف والقلم . . وكان لها من الفقر الموروث حليف ، ومن الأحقاد الكامنة مؤزر ونصير . . . ! فطفقت تضرب الناس بعضهم ببعض باسم القيم الجديدة . . . وتذكى الأحقاد باسم التحول إلى المجتمع الاشتراكى !

وكان لها من رءوس الشر وذيوله جيوش التفت حولها . / . وزينت لها ضرورة السطو على العقول الشابة . . والاستيلاء على القلوب المريضة . . . من خلال أبواق الدعاية وبرامج التوعية والتوجيه . . فزيف التاريخ ؛ ليقول باطلاً فى أعظم رجالات مصر . . ولينطق كفراً فى أقدس أحداثها !

وشوهت برامج التربية والتعليم ؛ لتهذى بعبادة الحاكم . . وتزجى المدائح والأناشيد لأقواله وأفعاله !

وضربت القيم الدينية فى عقر دارها ، وفتحت الأبواب على موجات الإلحاد والزندقة ، وأسهمت أدوات القمع بنصيب موفور فى تخريب الذمم وإفساد الضمائر ، وركبت إلى أغراضها سبل الإغراء والتهديد والفتك . . فأصبح الجهر

بالرأى خيانة ! والانصراف عن تمجيد الحاكم جريمة !

وانتهى التجسس والوشاية إلى قيم سامية يتهافت عليها من فى قلوبهم مرض . . والنفاق والكذب بضاعة رابحة يتسابق إليها من ينشد التسلل إلى أبهة الحكم وسطوة السلطان !

وهكذا انقلبت معايير الارتقاء فى المجتمع ، وحل أهل الثقة محل أهل الكفاءة ، وأصبح توزيع الأرزاق والمناصب رهيناً بالعمالة لأجهزة الحاكم ، وشرطاً للترق إلى المناصب العليا فى الدولة ! .

وكانت محنة هؤلاء الذين لم يستطيعوا مسايرة تلك القيم الجديدة من الكفاءات الشابة وأهل العلم . . . ولم يجدوا بدًّا من الانزواء فى الداخل أو الهجرة إلى الخارج طلباً لعيش كريم افتقدوه فى وطنهم !

إن الشعوب ، كل الشعوب ، تستطيع دائماً النهوض من كارثة مادية . . . وتستطيع دائما رفع الأنقاض والخرائب ومعاودة الانطلاق من جديد فى أقصر الأزمان . .

أما الدمار المعنوى فلا سبيل إلى إصلاحه بإعانات مالية . . ولا وجه لتعويضه بقروض خارجية ، إنما يقتضى علاجه جهداً فكريًّا وجهاداً روحيًّا لا توفره المادة بقدر ما توفره إرادة الأمة وملكاتها . . .

وهذه مسئولية الصفوة من رجالات الفكر والفن والدين . . فهى مصدر الزاد الفكرى والروحى الذى يغذى عقل الأمة وروحها وهى مسئولية خطيرة فى ظروف مصر الراهنة ، والنهوض بأعبائها لا يقتضى فقط وجود الصفوة العريضة المؤهلة فكريًّا وفنيًّا ودينيًّا ، إنما يقتضى فوق كل ذلك أن تكون الصفوة قادرة على تحمل

مسئولياتها القيادية . . قادرة على تحمل التضحيات الجسام التى تفرضها هذه المسئوليات . .

وقد كان فى مصر صفوة من رجالات الفكر والفن والدين يوم تنكبت طريقها إلى حكم الفرد . . ويومَ جنحت بكل أثقالها إلى مهاوى التردى والضياع . . وكان من بينها نفر ساند الحاكم ، وجعل من نفسه عقله وقلبه وعصاه !

ويوم يكتب التاريخ سيقول : إن هذه الصفوة المساندة هى التى حولت القمع والإرهاب إلى شرعية ثورية . .

وهى التى حولت عبث الدكتاتورية بحقوق الشعب إلى فلسفة تاريخية . . وهى التى حولت الهزائم والنكبات إلى مكاسب وانتصارات !

سيقول التاريخ : إن هذه الصفوة المساندة هى التى بايعت الطغيان باسم الدين وحللت حرامه لهوى الحاكم !

سيقول التاريخ : إن هذه الصفوة المساندة صنعت من الكلمة الزائفة والخبر الكاذب بضاعة لتشويه العقول وتضليل الوجدان ؟

سيقول التاريخ : إن هذه الصفوة المساندة هى التى أطربت الطغيان برخيص من الشعر وتافه الغناء ؟

سيقول التاريخ : كلاماً كثيراً هو أبعد اليوم عن كل تصديق !

سيقول : إن هذه الصفوة المساندة لم تقف وقفة معارضة واحدة من أجل مصر ، ولكنها وقفت طويلاً أمام القلة العالمة من رجالات الفكر والفن والدين الذين رفضوا الطغيان وقاوموه ، وانبرت لقتالهم بالقلم المسموم والكلمة الزائفة . . وتسابقت فى الإيقاع بهم عند الحاكم والتمكين لسيفه من رقابهم !

هذه الصفوة المساندة التى تحالفت هى والطغيان على نكبة مصر هى التى تدعى

العمل للحرية بنفس الحماس الذى عملت به للدكتاتورية ، وهى التى تزعم التغنى بالانفتاح بنفس القوة التى تغنت بها للانغلاق ! . وهى التى تلعن اليوم حكم عبد الناصر . . بالحيوية التى رقصت بها نفسها يوم عدل عبد الناصر عن استقالته !

هذه الصفوة المساندة أسهمت بنصيب وافر فى تخريب العقول وإفساد الضمائر ، وشاركت الحاكم فى هدم الجليل من القيم وتخريب النافع من أنماط السلوك التى ميزت الذات المصرية عبر تاريخها العريق !

هذه الصفوة المساندة لم تعدم الوسائل لتبرير سلوكها والتنصل من مسئوليتها . . فانبرت شراذمها تلتمس العذر بالخوف من بطش الحاكم . . والحاكم لم ينقلب بطاشاً إلا بفضلها . . ولم يتماد فى الطغيان إلا بتواطئها وخنوعها . . . ولو أنها تمكست برسالتها . . . وتصدت لمسئوليتها ما كان لبذور الطغيان أن تنمو ، وما كان لدولته أن تستتب !

ومواجهة بناء الذات المصرية يقتضى أولاً وجود الصفوة النقية المخلصة التى تملك شجاعة الكلمة قبل أن تملك براعة الكلمة . . والتى تملك قدرة العطاء قبل أن تملك عناصر العطاء . . . فلا حاجة بمصر لصفوة عاطلة ترهب المواجهة مخافة البطش . . . وتؤثر المهادنة ثمناً للسلامة بقدر ما هى بحاجة إلى صفوة عاملة تعى جسامة مسئوليتها ، وتدرك عظم دورها فى بناء ما تهدم من صرح الإنسان المصرى وما انهار من معنوياته !

ولا شك فى أن إقرار الديمقراطية وإصلاح أداة الحكم يتيح للصفوة العاملة آفاقاً واسعة للعمل الخلاق من أجل تقويم ما اعوج من عقل الأمة وما فسد من ضميرها .

وأول خطوات الإصلاح هو المسارعة إلى رأب ما تصدع من أركان الدين . . وعلاج ما انحرف من مناهجه . . فالدين هو ضمير الأمة ومناط سلوكها . . . وهو القوة الضابطة لنوازعها وأهوائها . . . وهو القدرة الدافعة لجهودها وجهادها : فليس بالعلوم والفنون والصنائع فقط يحيا الإنسان ، ويتقدم جنسه إن لم تكن له قوة تدفع به دائماً إلى الأمام وتحركه دائماً نحو الأصلح . .

فالأمم لا تنهض فقط بهذه الأسباب : فالعلوم والفنون والصنائع إن استطاعت ابتكار الآلات وبناء المصانع وإشاعة العمران – فإنها لن تستطيع حمل العامل على الجد فى عمله والإخلاص فى أدائه . ولن تستطيع منع الموظف من الإهمال فى وظيفته والعبث بالمصلحة العامة . ولن تستطيع ردع المسئول عن استغلال نفوذه والميل إلى هواه !

ولن تستطيع كل هذه الأسباب منع المجتمع من استهلاك طاقته المادية والمعنوية فى الشهوات والرذائل . . وتبديد موارده فى المغامرة والتدمير ، ولن يعصم قادته من السقوط فى مهاوى الطغيان والانزلاق إلى خيانة الأمانة . . . وبيع الأوطان تحت الإغراء أو الوعيد !

من أجل ذلك كله لن يجد المجتمع فى العلم والمال وحدهما عوامل استمراره وازدهاره ؛ إنما ضمان البقاء والاستمرار والازدهار فيما يتوافر للمجتمع من روابط روحية وما يستقر فى أعماقه من قيم خلقية وما يلتزم به من أنماط سلوكية ، وهذه رسالة الأديان فى كل زمان ومكان : فالدين كما يحدثنا المغفور له مصطفى صادق الرافعى :

« هو حقيقة الخلق الاجتماعى فى الأمة ، وهو الذى يجعل القلوب كلها طبقة واحدة على اختلاف المظاهر الاجتماعية عالية ونازلة وما بينهما ، فهو بذلك الضمير

القانونى للشعب ، وبه لا بغيره ثبات الأمة على فضائلها النفسية . وفيه لا فى سواه معنى إنسانية القلب » .

« ولولا التدين بالشريعة ، ما استقامت الطاعة للقانون فى النفس ، ولولا الطاعة النفسية للقوانين ، ما انتظمت أمة ؛ فليس عمل الدين إلا تحديد مكان الحى فى فضائل الحياة وتعيين تبعته فى حقوقها وواجباتها . وجعل ذلك كله نظاما مستقرًا فيه لا يتغير . ودفع الإنسان بهذا النظام نحو الأكمل . . . ودائماً نحو الأكمل » .

وتصحيح الوعى الدينى ينتقل بنا إلى قضية الدعوة والدعاة . . وهى القضية التى مازالت تشغل مكان المؤخرة فى نشاط المحافل والهيئات الإسلامية .

فمناهج الدعوة الإسلامية مازالت بعيدة عن واقع العصر الذى نعيشه . . . تتحرك بمعزل عن مشكلاته ومعضلاته . . . ومازالت ترتكز على افتراض الفطرة فى المخاطب وخواء الساحة من الفكر المناهض . . . ومن هنا اتجه خطباؤها إلى الوجدان قبل العقل . . وإلى الوعظ قبل الإقناع والتوجيه !

أما الدعاة الذين هم أداة الدعوة وسلاحها ، والذين هم قوتها وقدوتها — فلا نكاد نجد لهم فى حياتنا سوى القلة النادرة التى ساقتها جهودها الذاتية إلى طريق الدعوة بغير قصد مسبق أو إعداد مخطط . .

وفى هذا الفراغ الدينى نبتت ألوان من التيارات المادية ، وأثمرت أنواع من الانحرافات العقائدية ، وغشى الضباب والبلبلة العقول الشابة . وأصبحت أجيال مصر القادمة مهددة كلها بمخاطر التمزق والضياع !

وإذا كان طريق يبسط الضوء أمام هذه الجموع الشابة ، ويجنب المجتمع أسباب التمرد والانتكاس — فهو طريق إصلاح جهاز الدعوة والدعاة . ولا شك أن

المحافل الدينية والأزهر الشريف بوجه خاص تتحمل مسئولية أكبر فى هذا المجال ؛ فعليها يقع العبء الأكبر فى النهوض بمناهج الدعوة وتكوين الدعاة والارتقاء بهما إلى مستوى المواجهة مع تيارات الغزو الفكرى التى تهدد باقتلاع تراثنا وتدمير ذاتيتنا .

غير أن مثل هذه الجهود تظل ضعيفة الجانب محدودة الأثر إذا لم تجد البيئة التربوية الملائمة والمناخ الثقافى المناسب ؛ فما جدوى الدعوة الدينية الجادة فى مجتمع يناهضها بمناهجه الدراسية وثقافته العامة ووسائله الإعلامية ؟

إن المتفحص لمناهج التعليم الدينى فى المدارس والمعاهد والجامعات لا يخطئ الحكم على ضحالتها وتناقضها وسوء توزيع موادها على مراحل التعليم المختلفة بالإضافة إلى تلوثها بالمدسوس من الإسرائيليات والخاطئ من التفسيرات ؛ فهى بحاجة عاجلة إلى تنقية وتنقيح وتعديل ؛ لتساير أصولها أصول الدعوة الإسلامية الصحيحة ؛ كما أنها بحاجة عاجلة إلى رفع العوائق من طريقها ، وأهم هذه العوائق برامج التربية الوطنية التى صاغها العهد الفائت ، وحملها الكثير من المفاهيم والمصطلحات التى تصطدم هى وجوهر الدين وتثير الشكوك حول رسالته !

فقد تضمنت هذه البرامج شروحاً لبعض نصوص ميثاق العمل الوطنى . . وهى نصوص تأثرت فى روحها بتيار الفكر الماركسى . . . واختلطت بالعديد من الشعارات الفجة والقيم المغلوطة التى تناهض تراثنا ، وتناقض أعرافنا . .

وجاءت هذه الشروح أشد إمعاناً فى الغموض وأكثر إغراقاً فى الخطأ من النصوص الأصلية ؛ فلم تقتصر على تكريس الحاضر لهدم الماضى ، بل صنعت منه صورة وردية لمجتمع العدل ، ونموذجاً مثاليًّا لاستشراف المستقبل !

وكان تشربها بالنهج الماركسى سبباً فى سقوطها فى هذا المنظور الاجتماعى الساذج

الذى لا يرى التطور إلا من خلال الصراع الطبقى ، ولا يلمح التغيير إلا من خلال الحتمية التاريخية ، وهكذا فتحت الباب واسعًا أمام الانحراف الفكرى والتوزع الوجدانى الذى زرع الشقاق عميقاً فى العقول الشابة ، وأضعف من قدرتها على المحاكمة والتقييم .

هذه البرامج التربوية التى أرادوا بها خلق أجيال جديدة فى فكرها وفى روحها وفى سلوكها — هى إحدى الآفات الخطيرة التى تبدد طاقتنا ، وتدمر عقيدتنا ، وتستعبد فكرنا ؛ وهى إحدى العوائق الكبرى التى تقف أمام كل خطوة جادة فى طريق البناء !

وإذا كان لابد من إصلاحها وتهذيبها فإن هذا الإصلاح والتهذيب يقتضى بداية جديدة تغاير فى روحها وأسلوبها الطريقة التى صيغت بها هذه البرامج . . والطريقة التى فرضت بها على مراحل التعليم المختلفة .

فالتربية الوطنية السليمة ليست اختراعاً جديداً يتيه فى وصفه العلماء ، ولكنها مجموعة من الأصول والمبادئ المستقرة التى تستهدف إيقاظ المشاعر الوطنية . . وإنماء الرابطة بين الوطن والمواطن والتعريف بحقوق كل منها تجاه الآخر ؛ فهى لا تخلط بحال بين المشاعر الوطنية والدعاية السياسية ، ولا تضع آراء الحاكم فى مرتبة قدسية ، ولا تصنع من شخصه صنماً للوطنية !

ثم إن الحكمة من التربية الوطنية هى تلقين الناشئة أصول الوطنية وبث روح المواطنة فى قلوبهم وسلوكهم ، ومن هنا كانت ضرورة فرض برامجها فى مراحل التعليم الأولى . .

أما تعميم هذه البرامج والصعود بها إلى مراحل التعليم الجامعى — فهذا تزيد لا مبرر له إلا فى ظلال النظم الشمولية التى تسخر برامج التربية الوطنية لخدمة

أغراضها الدعائية . فالمستوى الجامعى يفترض فى الطالب النضج الوطنى والتفتح السياسى . ويفسح له مجال التخصص فى العلوم والفنون بغير مزاحمة من برامج إضافية تنتحل اسم التربية الوطنية أو غيرها من الأسماء .

نعم . . إن الشابَّ فى مراحل التعليم الجامعى ليس بحاجة إلى تربية وطنية بقدر ما هو بحاجة إلى ثقافة سياسية حرة تنمى وعيه ، وتصقل عقله ، وتصنع منه مواطناً عاملاً فى مجتمع عامل .

وليس من مهام الجامعة إكراه الطالب على تقبل الثقافة السياسية من خلال افتعال بعض البرامج وفرضها ، ولكن مهمة الجامعة من هذه الزاوية تتحدد فى توجيه الطالب إلى هذا النوع من الثقافة وإثارة اهتمامه بها فى إطار مناخ جامعى حر يتيح للطالب تكوين ثقافته السياسية من خلال وسائل الثقافة العامة داخل الجامعة وخارجها .

وتوفير الثقافة السياسية يطرح أمامنا قضية الثقافة بوجه عام . وهى القضية التى استشكلت على أهل الرأى والمعرفة فى مصر . ووجه الإشكال لا يعود إلى غيبة الثقافة عن الساحة المصرية ، بل إلى تلوثها ببعض التيارات الوافدة وخضوعها لبعض المؤثرات السياسية ؛ فقد اختلطت منابعها والمذاهب المادية . . . وخضع مسارها لأوامر السلطة . . وانتهت إلى ألوان من المعارف المتناقضة حيناً . . والهابطة أحيانا ! .

ورسالة الثقافة لا تنهض فى وسط يكبلها بقيود السلطة . ويحددها بزاوية واحدة من زوايا الرؤية السياسية ، ثم يطلقها بعد ذلك بغير ضابط أو وجه ؛ ليلجها كل قلم . ويركبها كل ذى غرض ومأرب !

إن رسالة الثقافة تكمن فى حمل أمانة المعرفة بغير تحريف أو تشويه . . وتدريب

العقول على عناء التفكير وموضوعية النظرة . . وتوجيه السلوك إلى خدمة أهداف المجتمع فى حياة أفضل .

وهذه الرسالة لا تكتمل إلا فى محيط حر يعى دور الثقافة فى بناء الإنسان . . ويدرك خطرها فى تنمية المجتمع.

وهذا المحيط لا تتوافر مقوماته إلا فى ظلال ممارسة ديمقراطية تحرر الثقافة من مؤثرات السلطة وتنأى بروادها عن العسف والتشريد . .

ولكن الحرية وحدها لا تكفى إعلاء الثقافة ، بل لابد من نشرها على كل صعيد، والتمكين لها من أداء رسالتها فى كل الأوساط .

وهنا تصطدم الثقافة هى وعجز الإمكانات المتاحة لتداولها وتعميمها فنصيبها فى الميزانيات المختلفة أدنى نصيب ؛ وتوزيع مخصصاتها على أوجهها المختلفة أسوأ توزيع . . ومأساة الكتاب الشعبى والمسرح الشعبى والفن الشعبى . تصرخ بهذه الحقيقة المؤلمة التى تقتضى تدخلاً حاسماً وتغييراً جذريًا .

ولن تجد الثقافة دورها فى بناء الإنسان من غير أن يقترن تحريرها وقدرة تداولها ونشرها . . . وتحقيق هذه القدرة يستلزم العدول عن اعتبار الثقافة لوناً من ألوان الترفيه . . . وسلعة من سلع الاستهلاك الكمالى لابد من تحديد تعاطيها وحصر تداولها فى أضيق الحدود !

ويوم تصبح الثقافة فى تقديرنا غذاء روحيًا . . بل خبزاً (يوميًّا) للشعب، لها ما لضرورات الحياة الأساسية من دعم . . يوم تحظى الثقافة بهذا التقدير سيعود نبضها المؤثر فى تكوين شخصية الإنسان الذى تنشده مصر .

وليكن واضحاً أن خطوات الإصلاح الدينى والتربوى والثقافى التى أشرنا إلى ضرورتها لا تشكل غايةً فى ذاتها . . ولكنها مجرد وسيلة لخلق تيار فكرى قادر على

ترسيخ العقيدة . . وترشيد العقل . . وضبط السلوك . .

هى مجرد منارات على طريق بناء أيديولوجية جديدة تنبع من واقعنا ، وتستلهم من تراثنا . . . وتستقى من أصالتنا . .

أيديولوجية تعيد للإنسان المصرى ما ضاع من إيمانه ، وتحدد له معالم الطر إلى غد أفضل .

رقم الإيداع	١٩٧٩ / ٣٠٨٩
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧ - ٢٤٧ - ٧١٦ - ٥

١ / ٧٨ / ١٢٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج. م. ع.)

